ST/ESA/STAT/SER.F/32

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية

المكتب الاحصائي
و
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

دراسات في الطرق — السلسلة واو — العدد ٣٢

تجميع مؤشرات اجتماعية عن حالة المرأة

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٨٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

تنصّل عام من المسؤولية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور ولا العرض الوارد فيه للمادة التي يتضمنها على التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها .

وحيثما ترد تسمية "البلد أو المنطقة" في عناوين الجداول ، فهي تنسحب على البلدان ، أو الأقاليم ، أو المدن ، أو المناطق .

ST/ESA/STAT/SER.F/32

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.84.XVII.2

01200

تمهيد

هذا المنشور هو واحد من تقريرين للامم المتحدة معنيين بتطوير إحصاءات ومؤشرات تتعلق بحالة المرأة[1] . وقد تم إعداد هاتين الدراستين استجابة لتوصيات المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، والمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الوظيفية المعنية بالإحصاءات وبمركز المرأة ، ومجلس امناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة[2] . وتتابع هاتان الدراستان ، وتواصلان بالتفصيل ورقة عمل سبق ان اعدتها الامانة العامة للامم المتحدة ، تعطي نظرة عامة على اوجه التحيز القائم على الجنس في الإحصاءات ، وهي بعنوان "الافكار النمطية الثابتة المبنية على الجنس واوجه التحيز بسبب الجنس ونظم البيانات القومية" (ST/WSA/STAT/99) .

وعلى الرغم من أن التقريرين ، تجميع مؤشرات اجتماعية عن حالة المرأة وتحسين المفاهيم والطرق الخاصة بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، يغطيان ذات الموضوع على نحو عام ، فإن لكل دراسة منهما أغراضا متميزة بوضوح . فتقرير تجميع مؤشرات اجتماعية يعنى بالتطبيقات الفورية . فهو موجه الى المستخدمين ويعنى اساسا بالانتفاع على نحو فعال من الإحصاءات المتاحة حاليا في بلدان عديدة . وهو لا يعني اساسا بتطوير برامج جديدة لجمع البيانات ، بل يعني بتطوير مؤشرات موثوق بها عن حالة المرأة من التعدادات واستقصاءات العائلات الحالية ونظم التسجيل الى الحد الذي توجد عنده نظم بيانات من هذا القبيل في أي بلد معين . كما ينبغي لتقرير تجميع مؤشرات اجتماعية أن يكون مفيدا للبلدان الراغبة في تحسين نظم جمع البيانات الموجودة لديها حاليا بغية استحداث مؤشرات اساسية اضافية عن حالة المرأة باستخدام المفاهيم والطرق المستخدمة في الوقت الحالي .

ويسلم التقرير تجميع مؤشرات اجتماعية ايضا باخطار استخدام العديد من سلاسل البيانات المتاحة حاليا بصورة غير ناقدة ، ومن ثم فهو يقدم قدرا من المناقشة والتقييم للطرق والمفاهيم الاساسية للمصادر الحالية حتى يتسنى تفسيرها تفسيرا هادفا واستغلالها بفعالية فيما يتعلق بالاولويات المباشرة للمستخدمين . والمامول أن يؤدي تحقيق فهم افضل الى مؤشرات افضل وإلى المزيد من استخدامها على نحو اكثر فعالية . كما ان تقرير تجميع مؤشرات اجتماعية يسعى ، تحقيقا لهذه الغايات ، الى تقديم قدر من التوجيه بشان الادوار المتكاملة لكل من التعدادات ، واستقصاءات العينات ، ونظم التسجيل والسجلات ، وكذلك بشان مميزاتها وعيوبها ، فهو يقدم مؤشرات

توضيحية من المصادر الثلاثة جميعها ولكنه يركز على المؤشرات التي يمكن تطويرها من نظم البيانات القائمة بالفعل في بلدان عديدة .

اما تقرير تحسين المفاهيم والطرق ، فله هدفان مختلفان تماما ، اولهما يتمثل في استعراض ناقد للمفاهيم والطرق الاكثر استخداما على نطاق واسع في البرامج المستمرة لجمع البيانات العامة من زاوية ملاءمتها لجمع إحصاءات كافية وهادفة وهامة وغير متحيزة ، عن حالة المرأة . والهدف الثاني مرتبط بالهدف الاول ، فهو يتمثل في النظر في إمكان إدخال تغييرات على التوصيات والممارسات الحالية المتعلقة بالمفاهيم والطرق الاحصائية . فمن الامور المعترف بها أن ثمة تباينا واسع النطاق في طول الفترة الزمنية اللازمة لتطوير مفاهيم وطرق جديدة ، واختبارها ووضعها موضع التنفيذ على نطاق واسع وقد لا يتطلب البعض منها سوى تعديلات طفيفة نسبيا للبرامج الحالية لجمع البيانات ، بينما قد يتطلب البعض الآخر استعراضا مكثفا لتصنيفات معقدة وقد يكون له آثار واسعة النطاق ومكلفة بالنسبة للعديد من الانشطة الهامة في مجال جمع وتحليل البيانات . وفي حالات من هذا القبيل ، قد تتطلب عملية البحث ثم الاعتماد وطنيا ودوليا بضع سنوات ، تليها مدة زمنية اضافية طويلة يتم خلالها وضع التغييرات موضع التنفيذ وتجميع النتائج . ومن ثم فإن المتوخى من كل قسم في تقرير تحسين المفاهيم والطرق أن يوجز جدول أعمال غير رسمي للبحث وإمكانية وضع توصيات جديدة على مدى السنوات العشر القادمة أو نحو ذلك . وفي بعض الحالات ، تبدو إمكانية وضع توصيات دولية جديدة من أجل الاستخدام الشامل هدفا بعيد المنال في الحالة الراهنة للمعارف ذات الصلة ومن ثم يجري التركيز بدرجة أكبر على البحث اللازم القيام به . وفي حالات أخرى ، يحدد ما استكمل من بحوث بالفعل السبيل الى مواصلة النظر بصورة رسمية في المفاهيم والطرق الجديدة واعتمادها على نطاق واسع ، ولذا فقد جرى بقدر أكبر من التفصيل تناول القضايا التقنية الواجب النظر فيها في غمار هذه العملية خلال السنوات القليلة القادمة .

وتركز كلتا الوثيقتين على مؤشرات ذات صلة بقضايا اجتماعية واقتصادية رئيسية وبدور المرأة في التنمية ، وهما تركزان على الاهمية الاساسية لعدالة التوزيع ولاستقلال المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية . ولا تتسم الموضوعات التي جرت مناقشتها في هذين التقريرين بالشمول ، ولكن جرى اختيارها على أساس ما قامت به الامم المتحدة من قبل من عمل بشأن المؤشرات الاجتماعية ومستويات المعيشة ، والاولويات التي أقرتها المؤتمرات العالمية ، ومدى

توافر البيانات والبحوث التي ينبغي الاستناد إليها ، وتوصيات فريق الخبراء المعني بتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، المعقود في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ، والمشاورات التي جرت مع لجان الامم المتحدة الاقليمية والوكالات المتخصصة المعنية .

وقد تم إعداد هذين التقريرين كجزء من مشروع مشترك بين المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، الذي يتخذ من سانتو دومينغو مقراً له ، بغية تحسين توافر الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة وتشجيع استخدامها . وقد قامت بإعداد مشروع هذا التقرير ماري غ. باورز بوصفها خبيرة استشارية لدى الامم المتحدة . وقد ناقش فريق الخبراء مشروع كلا التقريرين المندرجين في إطار هذا المشروع المشترك في اجتماعه المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٣ . وتم تنقيحهما على نحو يأخذ في الحسبان توصيات الخبراء ، وكذلك توصيات لجان الامم المتحدة الاقليمية ، والوكالات المتخصصة المعنية ، وسائر المختصين الوطنيين والدوليين .

ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن أعمال الامم المتحدة في هذا الميدان بالكتابة الى مدير المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة في نيويورك ، أو الى مدير المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في سانتو دومينغو بالجمهورية الدومينيكية .

الحواشي

(١) والتقرير الثاني هو تحسين المفاهيم والطرق الخاصة بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، دراسات في الطرق ، السلسلة واو ، العدد ٢٣ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.84.XVII.3) .

(٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو سيتي ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الامم المتحدة رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف ، الفقرات ١٦١ - ١٧٣ ، وتقرير المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاغن ، ١٤ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 ، والتصويب) ، الفصل الاول ، الفرع ألف ، الفقرات ٢٥٧ - ٢٦١ ، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٦١ (د - ٦٢) المؤرخ في ١٢ ايار/مايو ١٩٧٧ ، والمعنون "تحسين قاعدة البيانات الخاصة بقياس تنفيذ خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة" و ١١/١٩٨١ المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١ ، والمعنون "المؤشرات الاجتماعية الواجبة التطبيق في الدراسات المتعلقة بالمرأة" .

(٣) شارك الخبراء التالية أسماؤهم في هذا الاجتماع بصفاتهم الشخصية : ميرسيديس كونشيشيون (الفلبين) ، برنارغرا (فرنسا) ، بريفيتا هيدمان (السويد) ، ديفاكي جين (الهند) ، كارمن ماكفارلين (جامايكا) ، مارغريت مود (هنغاريا) ، زينيبيورك تاديس (السنغال) ، اليزابيث والدمان (الولايات المتحدة الامريكية) ، وهيلين دير (استراليا) . وقد صدر تقرير اجتماع فريق الخبراء بوصفه الوثيقة ESA/STAT/AC.17/9-INSTRAW/AC.1/9 .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تمهيد		ج
مقدمة		١
الفصل		
الباب الاول - اهداف وطرق ومصادر المؤشرات المتعلقة بحالة المرأة		
اولا - المفاهيم والطرق والاستخدامات الاساسية للمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة	١-٢٢	٢
الف - الطلب على المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وتطبيقاتها	٢-٥	٢
باء - اعتبارات ترتبط بالمؤشرات المتعلقة بالمرأة	٦-١٢	٣
١ - الحالة القائمة : البيانات وما بها من ثغرات	٩-١١	٤
٢ - استجابات للطلب على المؤشرات	١٢-١٢	٥
٣ - تجميع مؤشرات عن حالة المرأة	١٤-٢٢	٦
ثانيا - مصادر البيانات الاساسية	٢٢-٣٧	١١
الف - تعدادات السكان والإسكان	٢٦-٣٠	١٢
باء - استقصاءات الاسر المعيشية	٣١-٣٣	١٧
جيم - نظم التسجيل والسجلات الادارية	٣٤-٣٧	١٨
ثالثا - قيود البيانات	٣٨-٥٢	٢٠
الف - قيود عامة	٣٨-٤٢	٢٠
باء - اوجه التحيز القائم على الجنس في الاحصاءات	٤٣-٥٢	٢٢
الباب الثاني - مؤشرات توضيحية تتعلق بحالة المرأة		
رابعا - الإطار العام والاعتبارات الاساسية	٥٣-٦٣	٢٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
خامسا - دور المرأة في تكوين الاسرة والعائلات والاسر المعيشية	٦٤-٧٧	٢٩
سادسا - المرأة والتعلم والخدمات التعليمية	٧٨-٨٥	٤٢
الف - المؤشرات التوضيحية المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم	٧٨-٨٣	٤٢
باء - قياسات تكميلية	٨٤-٨٥	٤٥
سابعا - النشاط الاقتصادي للإناث ومشاركتهن في القوة العاملة	٨٦-١٠٦	٥٠
الف - سلسلة المبادئ والمؤشرات	٩٦-٩٧	٥٤
باء - قياسات تكميلية	٩٨-١٠٦	٦١
ثامنا - الصحة ، والخدمات الصحية ، والتغذية	١٠٧-١١٣	٦٧
الف - إحصاءات الوفيات وانتشار الأمراض	١٠٨-١١٢	٦٨
باء - مؤشرات توضيحية	١١٣	٦٩
تاسعا - مؤشرات في مجالات اخرى	١١٤-١٢٧	٧٠
الف - الدخل وتوزيعه	١١٦-١٢٠	٧١
باء - الإقامة في الريف/الحضر ، والهجرة	١٢١-١٢٥	٧٣
جيم - الحقوق القانونية والسلطة السياسية	١٢٦-١٢٧	٧٦
الموجز والاستنتاجات	١٢٨-١٣٣	٧٧
الحواشي		٨٠

المرفقات

الاول - امثلة توضيحية لمؤشرات اجتماعية تتعلق بحالة المرأة بالنسبة لانواع مختلفة من البلدان		٩٢
الف - السكان		٩٢
باء - تكوين الاسر ، والعائلات والاسر المعيشية		٩٢

المحتويات (تابع)

الفقرات		الصفحة
جيم	- التعلم والخدمات التعليمية	٩٤
دال	- الانشطة المحققة للإيرادات وغير الناشطين	٩٦
هاء	- الصحة والمصادر والتغذية	٩٧
الثاني	- المصادر الدولية للبيانات المتعلقة بحالة المرأة	١٠٠
	جدول الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية	١٠١
الثالث	- التصنيف الدولي الموحد للوظائف (١٩٦٨)	١١٠

قائمة الجداول

١ -	خصائص المصادر الاساسية الثلاثة للبيانات الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة	١٠
٢ -	المواضيع والمقاييس ذات الصلة بحالة المرأة والواردة في توصيات الامم المتحدة بشأن تعدادات السكان والإسكان	١٤
٣ -	مفهوم العائلة وتصنيف العائلات والاسر المعيشية حسب النوع في التعدادات السكانية للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا	٣٢
٤ -	تصنيف نوع الاسرة المعيشية في تعداد انكلترا وويلز لعام ١٩٨١	٣٩
٥ -	المؤشرات التوضيحية للفرصة التعليمية	٤٦
٦ -	المعدلات التوضيحية للدوام في المدرسة حسب العمر	٤٨

المحتويات (تابع)

الفقرات		الصفحة
	قائمة الجداول (تابع)	
٧ -	النساء من البلدان النامية الحائزات على منح دراسية في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٠	٥٠
٨ -	سلسلة توضيحية لاختيار مؤشرات بشأن نشاط القوة العاملة	٥٦
٩ -	مؤشرات توضيحية لنشاط القوة العاملة	٥٩
١٠ -	قياسات توضيحية للتركيز الوظيفي والصناعي	٦٢
	قائمة الاشكال	
الاول	توزيع النسبة المئوية للاسر المعيشية حسب النوع	٤١
الثاني	معدلات الدوام في المدرسة حسب العمر ، ١٩٦٧ - ١٩٧٧	٤٩
الثالث	نسبة الإناث الى الذكور في معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الاقليم دون الوطني	٥٨
الرابع	النسبة المئوية للعاطلين من المدنيين في القوة العاملة ١٩٧٧ - ١٩٨١	٦٠

الباب الاول

اهداف وطرق ومصادر المؤشرات المتعلقة بحالة المرأة

مقدمة

١ - يستعرض هذا التقرير مفاهيم ومصادر بيانات المؤشرات المتعلقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، معتمدا في ذلك بصورة مكثفة على ما سبق القيام به من أعمال بشأن الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منظومة الأمم المتحدة[١] . ويهدف إلى تقديم ارشادات واضحة لمنتجي ومستخدمي الاحصاءات المتعلقة بالمرأة مقرونة بتوضيحات وأمثلة لاختيار وتعيين واستخدام المؤشرات في عدة مجالات ذات أهمية خاصة لدى المرأة . والهدف من هذه التوضيحات والامثلة هو إعطاء دفعة لحوار بنّاء بين منتجي الاحصاءات ومستخدميها حتى يتسنى استحداث احصاءات ومؤشرات ذات صلة بحالة المرأة بأسرع ما يمكن من قبل البلدان الراغبة في القيام بذلك . وتستند جميع المؤشرات التي جرت مناقشتها في هذا التقرير الى بيانات يتم الحصول عليها عادة في نظم جمع البيانات القياسية باستخدام المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الحالية . كما أنه من الجلي أن ثمة حاجة الى القيام بعمليات تطوير مفاهيمية جديدة ، بيد أن هذا ليس محل تركيز رئيسي في هذه الوثيقة . فقد جرى استعراضها في منشور مصاحب لهذا التقرير بعنوان تحسين المفاهيم والطرق الخاصة بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة . وقد ورد وصف له في التمهيد أعلاه .

٢ - وينقسم هذا التقرير الى بابين ، الأول يستعرض الأهداف والطرق والمصادر الأساسية للمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة . فهو ينظر في الطلب على المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وتطبيقاتها ، وقضايا خاصة تتصل بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ومصادر البيانات الأساسية وقيودها . ويعرض الباب الثاني ويناقش مؤشرات توضيحية عن حالة المرأة في ميادين تكوين الأسر ، والأسر والعائلات ، والتعلم والخدمات التعليمية ، والنشاط الاقتصادي والمشاركة في قوة العمل ، والصحة والخدمات الصحية والتغذية ، والدخل وتوزيع الدخل ، والإقامة في الريف/الحضر والهجرة ، والسلطة القانونية والسياسية . وقد وردت في هذا الباب اقتراحات لاختيار وتحديد المؤشرات في كل من هذه الميادين ، وجرى عرض بعض العينات التي تستخدم بيانات فعلية من بلدان متقدمة النمو ونامية . وتقدم المرفقات معلومات اضافية عن سلاسل توضيحية خاصة باختيار المؤشرات في أنواع مختلفة من البلدان ، وعن منشورات دولية وعن التصنيف الدولي الموحد للوظائف الذي يستخدم على نطاق واسع في تجميع احصاءات القوى العاملة .

أولا - المفاهيم والطرق والاستخدامات الاساسية للمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بحالة المرأة

١ - يتضمن هذا الفصل مقدمة لمفهوم المؤشرات الاجتماعية وخلفية تطوير تلك المؤشرات . ويتضمن كذلك مناقشة للطلب على المؤشرات و مناقشة للقضايا المنهجية والمفاهيمية التي يجري تحديدها إبان الوفاء بالطلب على مؤشرات جديدة . ويجري هذا الاستعراض للمفاهيم المتعلقة بتحديد واختيار المؤشرات الاجتماعية في سياق الاعمال الجارية التي تقوم بها الامم المتحدة بشأن دمج الاحصاءات الاجتماعية والسكانية وما يرتبط بها من احصاءات اقتصادية وغيرها[٢] . فاختيار وتطوير مؤشرات اجتماعية وتطوير الاحصاءات الاساسية ودمجها ينظر إليهما باعتبارهما عمليتين متواصلتين ، متطورتين ومتكاملتين .

٢ - ويجري فيما يلي بحث تطبيق هذا النهج على تحديد وتطوير مؤشرات اجتماعية عن حالة المرأة[٣] . والهدف من ذلك هو تقديم موجز مرن لصياغة واختيار مقاييس خاصة بحالة المرأة ، يمكن تطويرها وتحديثها على نحو متواصل وفقا لما يطرأ من تطورات احصائية ونظرية جديدة . وسوف تسمح المفاهيم والتصنيفات والمؤشرات التي جرت مناقشتها وتوضيحها هنا لكل بلد من البلدان باختيار وتوفيق ما يتفق منها مع حاجاته وأولوياته وظروفه الاجتماعية الخاصة .

ألف - الطلب على المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية وتطبيقاتها

٣ - نشأ الاهتمام بتطوير المؤشرات الاجتماعية نتيجة للجهود الرامية الى بحث آثار النمو الاقتصادي على السكان والفئات السكانية ، بما في ذلك المرأة . وعلى وجه الخصوص ، نجم ذلك الاهتمام عن المحاولات الرامية الى رصد تأثير مختلف السياسات والبرامج على المرأة ، وخاصة برامج التنمية ، وقياس فاعلية الخدمات الاجتماعية . وقد أدت هذه الاهتمامات ، في مجموعها ، الى تزايد الطلب على الاحصاءات الاجتماعية والسكانية من جهة ، وإلى تزايد الطلب على مؤشرات سهلة الفهم يمكن تطويرها من هذه الاحصاءات من جهة أخرى .

٤ - ومن مجالات الاهتمام ذات الصلة بالمؤشرات الاجتماعية امكانية الانتفاع بها في تحديد المشاكل و/أو التفاوتات الاجتماعية فيما بين فئات سكانية كالمرأة ، والطفل ، والمسنين ، والعائلات ذات الدخل المنخفض ، والاقليات العرقية ، وما إلى ذلك .

وتضطلع بلدان عديدة بتطوير مؤشرات بغرض دراسة الأحوال الأساسية والتغيرات في أحوال تلك المجموعات السكانية الفرعية . فمنذ أواخر الخمسينات ، اضطلعت وكالات وطنية ودولية عديدة بتطوير مؤشرات اجتماعية لهذه الأغراض وأغراض مماثلة(٤) .

٥ - وعلى الرغم من أنه كانت هناك مفاهيم ونهج متنوعة لتطوير المؤشرات الاجتماعية ، فإن جميعها تقريبا تحاول كشف النقاب على نحو ضيق عن الواقع الكامن خلف كم كبير من الاحصاءات . فالمتوخى من المؤشرات عامة أن تكون مقاييس للتفاوتات والاختلالات يمكن تفسيرها بسهولة نسبيا ويمكن استخدامها في تشخيص أسباب الاختلافات فيما بين الفئات السكانية ورصد التغيرات في هذه الحالات . وفي هذا السياق نشأ الاهتمام بتطوير مؤشرات عن حالة المرأة .

باء - اعتبارات ترتبط بالمؤشرات المتعلقة بالمرأة

٦ - كانت الاحصاءات الموثوق بها ، ولا تزال ، تمثل شرطا أساسيا لتطوير معظم السياسات والبرامج الوطنية والدولية وتقييمها . ولما كانت حالة المرأة قد أصبحت بؤرة للاهتمام الوطني والدولي ومحل طائفة من المقترحات والبرامج والسياسات المقدمة لتحسين حالة المرأة ، ترددت من جديد الدعوة الى احصاءات موثوق بها . وقد وردت هذه الدعوة في خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ، وفي برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة . وعلى وجه الخصوص ، فإن خطة العمل ، المعتمدة في عام ١٩٧٥ ، "تولي أولوية عالية ... لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة المرأة من جميع جوانبها نظرا لأن البيانات والمعلومات الكافية أساسية في صياغة السياسات وتقييم التقدم المحرز وفي تنفيذ التغيير الاقتصادي الأساسي في الاتجاهات"(٥) . وعلاوة على ذلك ، تلتمس الخطة ، في الفقرة ١٧٠ منها ، من الأمم المتحدة إعداد حصر للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بتحليل حالة المرأة . ويمضي برنامج العمل خطوة أبعد من ذلك فيوصي بضرورة "قيام جميع أجهزة جمع البيانات بإعطاء توزيع على أساس الجنس والعمر لأية بيانات تقوم بجمعها ، حيثما كانت البيانات ذات صلة ، وضرورة قيامها بوضع مجموعة من المؤشرات الاحصائية يكون من المستطاع عن طريقها رصد التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين(٦) . وقد أقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مؤخرا الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحسين توافر المؤشرات المتعلقة بالمرأة وما يرتبط بها من احصاءات أساسية ، وتشجيع استخدامها على الصعيدين الوطني والدولي(٧) .

٧ - وقد أحاطت علما بلدان عديدة فضلا عن لجان الامم المتحدة الاقليمية لدى إعدادها لخطط عملها لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة ، بطلب إيلاء الأولوية لجمع البيانات وتطوير الاحصاءات التي تركز على جميع جوانب حالة المرأة . وفي الوقت ذاته ، لوحظ أنه على الرغم من الكم الكبير من البيانات السكانية والاجتماعية والاقتصادية في كل اقليم ، فإنه لا توجد مؤشرات اجتماعية تبحث حالة المرأة وتشرحها وتقارنها[٨] . ومن ثم تأتي استجابة اللجان الاقليمية ومختلف الوكالات المتخصصة في منظومة الامم المتحدة للالتماس الوارد في برنامج العمل بأن تساعد البلدان في وضع مؤشرات اجتماعية وفي تعزيز ما لديها من نظم جمع البيانات ، كما يجري بذل عدة جهود تتصل بتطوير الاحصاءات المتعلقة بالمرأة[٩] . وتشمل المشاكل الرئيسية التي تواجهها الأمم فرادى الافتقار الى البيانات الاساسية اللازمة لوضع مؤشرات بسيطة ، والصعوبات المرتبطة بمحاولة تطوير بيانات جديدة تقيس حالة المرأة على نحو أكثر ملاءمة .

٨ - وهذا التقرير هو جزء من الجهد العام الذي تبذله الامم المتحدة بغية تطوير مؤشرات من هذا القبيل ، فهو يركز بصورة أساسية على البيانات التي تم جمعها بالفعل ، سواء كانت كثيرة أو ضئيلة ، في النظم الاحصائية لمعظم البلدان ، باستخدام المفاهيم والطرق الحالية . ويعترف التقرير بأن ثمة حاجة كذلك الى تطوير مفاهيم وطرق ومصادر جديدة للبيانات ؛ بيد أن المسار الرئيسي لهذه الدراسة يتمثل في المساعدة في تعيين وتجميع مؤشرات تكشف النقاب عن واقع حالة المرأة ، باستخدام الاحصاءات الاساسية المتاحة بالفعل في كل بلد .

١ - الحالة القائمة : البيانات وما بها من ثغرات

٩ - يكون استعراض الاحصاءات المتاحة هادفا إذا كان الاضطلاع به مقرونا بقدر من المعرفة بنوع المؤشرات اللازمة لوصف حالة المرأة على نحو صحيح في مختلف الدول في شتى أرجاء المعمورة . ونظرا للاهداف الرئيسية للسنة الدولية للمرأة ولعقد الامم المتحدة للمرأة ، التي تركز بصورة عامة على المساواة والتنمية والسلم وبصورة أكثر تخصيصا على المساواة بين الجنسين ، فإن الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية تتسم بأهمية رئيسية . فهذه الاحصاءات ، التي تمكّن المرء من بحث ورصد التفاوتات في حقوق الانسان ، وإمكانية الوصول الى موارد المجتمع تتسم بذات الاهمية التي تتسم بها الاحصاءات التي تلقي الضوء على العوامل الكامنة خلف تلك التفاوتات . ولا تتمكن الاحصاءات التقليدية من وصف أوجه التباين في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لكل من الرجل والمرأة أو في تحديد مدى الفقر و/أو التفاوت في مجتمع ما . وقد يكون من الممكن علاج ذلك الى حد ما عن طريق المزيد من التقسيم للبيانات القائمة وعن طريق تعيين وتجميع مؤشرات اجتماعية جديدة من البيانات الموجودة .

١٠ - وفي البلدان النامية ، حيث تتباين مشاعر مختلف المجموعات السكانية الفرعية ، وعلى الأخص المرأة ، إزاء تأثير التغيرات الناجمة عن التنمية ، ينبغي أن ترمي المؤشرات التي تصف حالة المرأة الى الإحاطة بكل من مساهمة المرأة في التنمية وتأثير برامج التنمية على المرأة(١٠) . وينبغي للمؤشرات ، على وجه الخصوص ، أن تعكس الأدوار الانتاجية الفعلية للمرأة في الاقتصاد ووزن تلك الأدوار ، وكذلك الحالات المتغيرة للأسر والمسؤوليات الاقتصادية المتغيرة التي تضطلع بها المرأة .

١١ - كذلك فإن مساهمة المرأة في الاقتصاد غالبا ما يساء الإبلاغ عنها في النظم الاحصائية العادية بصورة أقل من الواقع بسبب اضطلاع المرأة بالعمل في القطاع غير الرسمي وبسبب مركزها كعامل في الأسرة لا يتلقى أجرا . وتشير استقصاءات العائلات التي أجريت مؤخرا في عدد من مدن امريكا اللاتينية الى أن معدلات مساهمة المرأة في القوة العاملة أكبر بصورة ملموسة من المعدلات المناظرة لها المعلن عنها في التعدادات الوطنية(١١) . وقد وجد ذلك التضارب تفسيرا له فيما هو سائد من اضطلاع المرأة بالعمل في القطاع غير الرسمي للاقتصاد . وتفترض معظم النظم الاحصائية التقليدية أن أدوار المرأة في ميدان العمل هي - على أحسن الاحوال - تكمّل بصورة فرعية دخل الأسرة بينما هناك ، في واقع الأمر ، عديد من النساء اللائي يضطلعن ليس فقط بمهام أرباب العائلات بل يضطلعن بالمسؤولية الكاملة عن بقائهن وأطفالهن على قيد الحياة . وسوف تجرى على نحو أكمل مناقشة لأوجه النقص هذه في الأقسام الملائمة أدناه . أما هنا فهي تذكر فحسب لتوضيح السبب وراء ضرورة تطوير مؤشرات تعكس على نحو صحيح الحالة الفعلية للمرأة في الاقتصاد . كما ينبغي لهذه المؤشرات أن تميز فيما بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة للمرأة في المجتمع حتى يتسنى اجراء مقارنات داخل مجتمع ما وكذلك اجراء مقارنات عبر وطنية . وفي الختام ، يتحتم أن تركز هذه المؤشرات على مقارنة بين حالة المرأة وبين حالة الرجل وأن تجعل من الممكن قياس التغيرات التي تحدث عبر الزمن في حالة المرأة ، وكذلك في الحالة النسبية لكل من الرجل والمرأة

٢ - الاستجابات للطلب على المؤشرات

١٢ - من المهم ، على ضوء ما ورد ذكره أعلاه من بعض القيود القائمة في مجال الإبلاغ الاحصائي التقليدي ، أن يلاحظ كذلك أن مجموعة كبيرة من الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة التي ترد من الأمم فرادى تظهر في طائفة من المنشورات الدولية ، من قبيل حولية السكان الصادرة عن الأمم المتحدة ، ومجموعة الاحصاءات الاجتماعية ، وحولية إحصاءات العمل التي تصدر عن مكتب العمل الدولي ، والحولية الاحصائية التي تصدر عن

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ومنذ عام ١٩٧٠ حدث توسع رئيسي في الانشطة الاحصائية للبلدان فرادى والمنشورات الاحصائية التي تصدر عنها ، وكذلك في المكتب الاحصائي التابع للامانة العامة للامم المتحدة ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، ومنظمات دولية أخرى . وينبغي الرجوع الى دليل الاحصاءات الدولية للحصول على قوائم شاملة للسلاسل الاحصائية المحددة والمبادئ التوجيهية المنهجية المتوافرة ، والمنظمات التي تقوم بجمع البيانات ، والمنشورات التي يمكن الحصول منها على البيانات ومعدل صدور السلاسل والمعلومات المرتبطة بها(١٢) . كما يمكن إيجاد معلومات عن المؤلفات الدولية الاخرى المتعلقة بالمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة في التقرير المرحلي الصادر عن الامم المتحدة بشأن هذا الموضوع(١٣) .

١٣ - وعلى ضوء الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، تصبح المشكلة هي اختيار مؤشرات تكون صحيحة وموثوقا بها ويمكن تطبيقها على نطاق واسع وتتمتع بقبول واسع النطاق . وثمة سبل مختلفة لاختيار مؤشرات من هذا القبيل . ويتمثل النهج المعتمد هنا في استنتاج المؤشرات في مختلف المجالات التي يجري الإبلاغ عنها بصورة منتظمة وهي مجالات القوى العاملة والتعليم وهلُم جرًّا . ونظرا للاسباب الكامنة وراء الطلب مؤخرا على مؤشرات بشأن حالة المرأة ، على نحو ما ورد ذكره في موضع سابق ، فإن هذا التقرير يسعى الى تطوير مؤشرات تقييس الخيارات المتاحة أمام المرأة في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الاختلافات بين الرجل والمرأة في المجالات محل اهتمام الاجهزة الوطنية والدولية .

٣ - تجميع مؤشرات عن حالة المرأة

١٤ - تم تطوير المؤشرات التوضيحية عن حالة المرأة ، كما وردت هنا ، بغية مساعدة كل بلد في تحديد خياراته وليس المقصود من هذه التوضيحات أن تكون شاملة . ومن الضروري الإبقاء على عدد المؤشرات في حدود يمكن استخدامها وألا نجعل ، مع ذلك ، الجهد الأولي يتمخض عن قائمة صغيرة بدرجة تجعلها غير قابلة للاستخدام . وعلاوة على ذلك ، تحدد البيانات المتاحة حاليا في عدد من البلدان النامية نطاق المؤشرات التي يتوافر بشأنها بيانات محددة . ومن ثم ، فسوف يكون بعض المؤشرات فقط المحددة في هذا التقرير ملائما لاي بلد بعينه .

١٥ - من الضروري ، عند النظر في أي المؤشرات التي يمكن تحديدها كمؤشرات رئيسية ، بحث مجالات المشاكل الرئيسية فيما يتصل بحالة المرأة . وهذا يثير أسئلة جوهرية تتصل بفرضية أن المرأة والرجل يتأثران على نحو مختلف ببيئاتهما الاجتماعية

والاقتصادية ، وافتراض أن ثمة هدفا رئيسيا في معظم المجتمعات يتمثل في التحرك صوب تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يتصل بالحالات الاجتماعية والاقتصادية . ومن بين هذه المشاكل ما يلي :

(أ) ما هي المشاكل الحرجة التي تتصل بحالة المرأة في كل بلد من البلدان ؟ وما هي التغيرات التي يتوقع حدوثها على الارجح في هذه المجالات أثناء التحول الشامل للمجتمعات (على سبيل المثال في التعليم والتدريب ، ومركز القوة العاملة) ؟

(ب) إلى أي مدى تختلف حاجات المرأة الى الخدمات المختلفة وأنواع العمالة عن نظائرها بالنسبة للرجل ؟

(ج) ما هي الحالة المقارنة للمرأة داخل البلدان موزعة حسب المجموعة العرقية ، وحسب المجموعة الاجتماعية - الاقتصادية ، وحسب الاقامة في الحضر والريف ؟

(د) على أي نحو يؤثر تقسيم العمل على أساس الجنس أو الحقوق والواجبات إزاء سبل العيش على المرأة ؟

١٦ - إن الاجابات عن هذه الاسئلة تساعد على تحديد أي المؤشرات بعينها تكون أهم من سواها ، وتفترض الاسئلة ذاتها أن المؤشرات سوف تشتق من إحصاءات تصف الانشطة الاقتصادية ، والتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ، والوضع العائلي والاسر المعيشية ، وبيانات السكان الاساسية موزعة حسب الجنس والعمر . والبيانات الخاصة بتلك المؤشرات متوافرة بالفعل في بلدان عديدة في التعدادات ، والاستقصاءات ونظم التسجيل الحيوي أو أي نظم أخرى للتسجيل الاداري والسجلات . وسوف تجري مناقشة لذلك بالتفصيل في الفصل التالي . وقد ورد هنا عرض موجز للقرّاء ممن لديهم درجة أقل من الإلمام بمحتوى مصادر البيانات هذه وبالقضايا العامة التي تعنى بشتى جهود جمع البيانات .

١٧ - ومن المهم ، أولا وقبل كل شيء ، الاحاطة علما بأنه ليس بوسع مصدر بمفرده توفير جميع البيانات التي تحتاج إليها بلدان مختلفة ومستخدمون مختلفون داخل تلك البلدان لوصف حالة المرأة . وهناك ثلاثة أنواع من المصادر الوطنية الرسمية للبيانات الاساسية المتعلقة بالمرأة ، وهي : تعدادات السكان والإسكان ، واستقصاءات عينات السكان ، ونظم التسجيل ونظم البيانات الادارية . وعلى الرغم من أن كلا من هذه المصادر الرئيسية للبيانات له مميزات وقيود ، فإنه يتحتم النظر إليها باعتبارها

متكاملة من أجل استخدامها بأقصى درجة من الفعالية ، فإذا جرى استخدامها جميعا بصورة متسقة ، فإنها تعطي كمّا كبيرا من البيانات الخاصة بالمؤشرات اللازمة للتخطيط ، والادارة ، والبحث .

١٨ - وربما كانت تعدادات السكان والإسكان أشمل مصدر للبيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للمؤشرات في معظم البلدان . فهي توفر تغطية شاملة ويجري عن طريقها جمع طائفة واسعة النطاق من البيانات لوصف حجم وخصائص السكان على فترات زمنية معينة . ومن ثم يكون هناك نطاق واسع من الإمكانيات الخاصة بالتصنيف الشامل لبيانات التعدادات جغرافيا ووفق خصائص سكانية ، واجتماعية ، واقتصادية مختارة . بيد أنه نظرا لإن تعدادات السكان تكون غير منتظمة عبر فترات قصيرة نسبيا ، فإن البيانات تصبح عقيمة ، كما ان معالجة الاحجام الكبيرة من هذه البيانات تكون باهظة التكاليف . ومع ذلك ، توفر التعدادات ، بالنسبة لمعظم البلدان ، نقطة البدء للوفاء بالاحتياجات من البيانات ولإجراء التجارب في مجال وضع مؤشرات اجتماعية .

١٩ - وتوفر استقصاءات عينات السكان أساسا لاستكمال معلومات التعداد الخاصة بالامة ككل والخاصة ببعض المناطق الجغرافية الشاسعة . فهي تتسم بانها مصادر مرنة للغاية للبيانات وتوفر مصدرا شاملا للبيانات الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترات الواقعة فيما بين التعدادات . فيمكن استكشاف أي موضوع تقريبا ، وقد قام العديد من البلدان بتطوير قدرات واسعة النطاق في ميدان الاستقصاءات . وهناك أنواع عديدة لاستقصاءات الاسر المعيشية ولكل نوع منها مميزاته وعيوبه . فهي جميعا تتخذ جزءا صغيرا من جملة السكان كعيّنة بغية الحصول على البيانات اللازمة في الوقت المناسب بشأن موضوعات تتنوع ما بين البطالة واستخدام الطاقة . ونظرا لأن البيانات يتم جمعها من عيّنة صغيرة نسبيا ، يتعذر عامة الحصول على جداول شاملة مفصلة للبيانات الاجتماعية والاقتصادية موزعة حسب المناطق الجغرافية الصغيرة .

٢٠ - وثمة مصدر ممكن آخر للبيانات يتمثل في نظم التسجيل ونظم السجلات الادارية . وتشمل هذه النظم التسجيل المدني للمواليد ، والوفيات ، وحالات الزواج والطلاق . وعلى الرغم من أن هذه المصادر تتسم باهمية كبيرة للمرأة ، فإنها غالبا ما تكون ، لسوء الحظ ، محدودة في محتواها ومداها .

٢١ - ومن المهم أن نعيد تاكيد أن العلاقة بين المصادر الثلاثة الرئيسية للبيانات علاقة تكاملية . فالعلاقة بين تعدادات السكان والإسكان من جهة واستقصاءات السكان من جهة أخرى هي علاقة بين بيانات غير متواترة ولكنها بيانات شاملة ومفصلة جغرافيا

وبين بيانات أكثر تواترا وأقل تفصيلا من الناحية الجغرافية توفرها استقصاءات العينات ، كما أنها متكاملة من نواح أخرى . فالتعداد يمكن أن يشمل طائفة واسعة النطاق من الموضوعات ، ولكن على نحو مقتضب في معظمها . وهذه الموضوعات ذاتها يمكن بحثها بقدر أكبر من التفصيل في الاستقصاء . فحالة القوة العاملة والعمالة ، على سبيل المثال ، يمكن تغطيتهما في التعداد إلا أن بنودا اضافية من قبيل المهارات ، وعدد الساعات التي تنقضي في العمل ، والوظائف الثانوية وما إلى ذلك يمكن تغطيتها في الاستقصاء . كما توفر استقصاءات عينات الاسر المعيشية آلية لجمع البيانات بسرعة استجابة لأزمة الطاقة ولدراسة أنماط التصويت المرتبطة بتشريعات الحقوق المدنية أو حقوق الانسان ، على سبيل المثال . وعادة ما يعتمد تصميم الاستقصاء بصورة ملائمة ، بدوره ، على عمليات الحصر المفصلة للسكان والإسكان ، والخرائط والمواد الاخرى التي يتم الحصول عليها عن طريق التعداد .

٢٢ - وموجز القول إنه يتعين النظر إلى المصادر الثلاثة الرئيسية للبيانات (وطرق الجمع) باعتبارها عمليات محددة بدقة معقولة لها خصائص مميزة وإن كانت متشابكة فيما يتصل بمحتوى البيانات التي توفرها ، وتفصيلها ، وصحتها وتوقيتها المناسب . فهي مصادر متكاملة للبيانات ولا يعد مصدر واحد منها بمفرده أفضلها أو أكثرها كفاية فيما يخص المؤشرات المتعلقة بحالة المرأة . ويبين الجدول ١ جوانب القوة والضعف النسبية في كل من التعدادات ، والاستقصاءات ، والتسجيل المدني والسجلات الادارية وذلك في اطار سبعة معايير محددة . ويفترض الجدول أن المميزات النسبية للمصادر الاساسية الثلاثة متكاملة : فحيث يكون أحدها قويا ، يكون الآخر ضعيفا . ويتعين توجيه الاهتمام والموارد صوب تحسين التعدادات ، والتسجيل ، والاستقصاءات ، خاصة في البلدان النامية حتى يتسنى الوفاء بحاجات جميع مستخدمي الاحصاءات المتعلقة بالمرأة .

الجدول ١ - خصائص المصادر الاساسية الثلاثة للبيانات
الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة

المعايير	طريقة جمع البيانات		
	التعداد	التسجيل المدني	استقصاء العيّنة
١ - تفاصيل الموضوعات (ثراء وتنوع الموضوع محل البحث)	معتدل	ضعيف	معتدل
٢ - الدقة	معتدل	قوي	معتدل
٣ - الإتقان (غيبة الاخطاء في اختيار العينات)	قوي	قوي	ضعيف
٤ - الحصول على البيانات في الوقت المناسب	ضعيف	قوي	قوي
٥ - التفاصيل الجغرافية	قوي	قوي	ضعيف
٦ - احتمال الحظر في الحصول على المعلومات عن السكان	قوي	--	قوي
٧ - سهولة التنظيم في دولة نامية	معتدل	ضعيف	قوي

المصدر : بتصرف من "الخيارات المتعلقة بجمع بيانات الوفيات" (ESA/STAT/AC.17/4) ، الجدول ٤ .

ملاحظة : تشير الشرطة (-) إلى عدم انطباق البند .

ثانيا - مصادر البيانات الاساسية

٢٣ - تتباين ، كما لوحظ في الفصل السابع ، مصادر البيانات الاساسية المتعلقة بالمرأة تباينا واسع النطاق . ففي البلدان المتقدمة النمو ، تشمل مصادر البيانات الاساسية التعدادات ، والاستقصاءات ، وبيانات التسجيل المدني ، والسجلات الادارية الاخرى التي يمكن أن توفر مختلف المؤشرات على أساس منتظم إلى حد ما . وعلاوة على ذلك ، فإن لدى دول عديدة متقدمة النمو استقصاءات متخصصة للعائلات تركز بصورة دورية على أحوال المعيشة فقط(١٤) .

٢٤ - وفي معظم البلدان النامية ، من جهة أخرى ، تكون مصادر البيانات الاساسية المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية محدودة جدا . وقد يكون هناك طائفة واسعة النطاق من الخبرات الاحصائية في هذه البلدان ولكن قلة قليلة منها هي التي لديها تواريخ طويلة من تعدادات السكان والإسكان أو نظم التسجيل المدني الموثوق بها . ولا يكون لها في أغلب الاحيان برامج شاملة لاستقصاءات العائلات . ولذلك فإنه في حالات عديدة يلزم تحسين البيانات الاساسية وتوسيع نطاقها بدرجة كبيرة في الميادين الاجتماعية حتى يكون من المستطاع تطوير طائفة كاملة من المؤشرات الاجتماعية المفيدة . كما قد يكون من الضروري النظر في اختيار مؤشرات لها أولوية مؤقتة من بين مصادر مختلفة للبيانات . وفي بعض البلدان قد تكون البيانات الادارية أو بيانات المجتمعات المحلية هي المصدر الوحيد القابل للاستخدام في الوقت الراهن ، حتى على الرغم من أن الاحصاءات التي تقوم نظم الاحصاءات الوطنية بجمعها وتجميعها ستكون مصدرا مفضلا . كما ينبغي الاشارة الى مصفوفة الاساليب المتاحة حاليا لإعداد تقديرات مستمدة من بيانات أساسية غير كافية ، وعلى الاخص في الميدان الديمغرافي . بيد أنه نظرا لان هذه الاساليب متقدمة بدرجة عالية ، فلن تناقش هنا بالتفصيل .

٢٥ - وتوفر مجموعة من الانشطة التي تضطلع بها أجهزة الاحصاءات الوطنية بيانات عن جوانب مختارة لحالة المرأة . ويشمل هذا القسم استعراضا لمصادر المعلومات المتعلقة بحالة المرأة ، التي يمكن استخدامها لتطوير المؤشرات . وسوف يرد وصف لانواع المعلومات التي تكون متاحة عادة ، فضلا عن مناقشة شموليتها ودقتها،وعلاوة على ذلك ، يشتمل هذا القسم على بعض الاقتراحات الخاصة بإجراء تعديلات طفيفة يمكن أن تسمح بوصف أفضل لحالة المرأة . وينبغي الاشارة الى أن هذا التقرير يركز على النظم الوطنية الرسمية لجمع البيانات ، فهو لا يناقش المؤشرات التي يمكن استخلاصها من دراسات الحالات والاستقصاءات المتخصصة التي تركز على مجموعات سكانية ثقافية أو اجتماعية -

اقتصادية أو إقليمية بعينها . فالدراسات من هذا القبيل ، يمكنها أن تقدم ، بل وقدمت بالفعل ، كمًّا كبيرا من المعلومات المتعلقة بجوانب مختلفة لحالة المرأة . بيد أنها تمثل عادة محاولات على نطاق ضيق في مناطق محلية ولا يمكن تعميم نتائجها على البلد ككل . ولذلك فإن هذا التقرير لا يستعرضها بالتفصيل لأن التركيز هنا على المؤشرات التي يمكن تطويرها من نظم البيانات الوطنية .

ألف - تعدادات السكان والإسكان

٢٦ - ربما كانت تعدادات السكان والإسكان أفضل مصدر للمعلومات المتعلقة بحجم السكان من الإناث وتوزيعهم (وكذلك حجم وتوزيع العدد الكلي للسكان) حسب مجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية،وتتمثل السمات الفريدة الرئيسية لبيانات التعدادات في معظم البلدان في توافر بيانات عن المناطق الصغيرة وإمكانية مقارنتها فيما بين البلدان . ويتضمن الجدول ٢ قائمة ببعض المواضيع التي أوصت الامم المتحدة في عام ١٩٨٠ باستخدامها على نحو شامل فيما يتصل ببرنامج التعداد العالمي للسكان والمساكن لعام ١٩٨٠ ، والتي تعد ذات صلة بهذا التقرير . بيد أنه من الضروري ، قبل استعراض هذه المواضيع ، الاشارة الى اثنتين من خصائص تعدادات السكان ، الأولى هي أن الفرد هو الوحدة الاحصائية الاساسية في تعداد السكان ، ولذلك فإنه يمكن الحصول على معلومات عن التعليم ، والدخل ، وما إلى ذلك بالنسبة لجميع الاشخاص مصنفين تصنيفا شاملا على النحو المرغوب وإجراء المقارنات فيما بين المجموعات العمرية والجنسية الهامة . والثانية هي أنه على الرغم من أن المواضيع التي أوصي بها بالنسبة لدورات التعدادات عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ متشابهة جدا ، فإن التوصيات الدولية الصادرة في عام ١٩٨٠ تعطي قدرا أكبر بكثير من المرونة للاقاليم والبلدان في اختيار المواضيع . وعلى حين أن كلا من المواضيع "ذات الأولوية" والمواضيع "النافعة الأخرى" جرى النظر فيها بالتفصيل في التوصيات الدولية الصادرة في عام ١٩٧٠ ، فقد ترك ، في توصيات عام ١٩٨٠ ، لكل اقليم وبلد تحديد وتنفيذ مواضيع أخرى نافعة . وتشمل المواضيع الرئيسية الواردة في التوصيات الشاملة الصادرة عام ١٩٨٠ ، التي تبدو ذات صلة بأغراض هذا التقرير ، ما يلي : (أ) محل الإقامة ؛ (ب) العلاقة برب العائلة أو بالشخص المرجعي الآخر في العائلة ؛ (ج) الجنس ؛ (د) العمر ؛ (هـ) الوضع العائلي ؛ (و) تحصيل التعليم والمواظبة عليه ؛ (ز) النشاط الاقتصادي ؛ (ح) الوظيفة ؛ (ط) الصناعة ؛ و (ي) المركز في مجال العمالة . وثمة موضوعان اضافيان جرى استعراضهما في التوصيات الشاملة ولكن لم يردا في غالبية التوصيات الاقليمية ، هما الدخل وقطاع العمالة .

٢٧ - وتفترض المواضيع الوارد ذكرها أنه من الممكن اجراء مقارنات حسب الجنس والعمر بين المجموعات السكانية الريفية والحضرية من بيانات التعدادات في البلدان التي اتبعت التوصيات الدولية . بيد أن الواقع أن الممارسات الوطنية فيما يتصل بتحديد المفاهيم والمقاييس قد تتباين في المواضع التي قامت بلدان بتعديل التوصيات الدولية بشأنها بغية الوفاء بحاجات وأحوال خاصة بها . فعلى سبيل المثال ، يختلف من بلد لآخر اسلوب تحديد العامل بدون أجر في الأسرة . وحتى داخل البلدان ذاتها ، قد يتم تحديد المفاهيم على نحو ما بالنسبة لتعداد ما وعلى نحو أو آخر بالنسبة لأغراض الاستقصاءات ، وذلك حسب الجهاز الذي يضطلع بجمع البيانات . وهذا يصدق بصفة خاصة على مفاهيم القوة العاملة ولكنه ينطبق على مجالات أخرى أيضا ، وينبغي لأي فرد يستخدم البيانات لإجراء مقارنات وطنية ، دون إقليمية ، و/أو مقارنات دولية أن يفحص بعناية تحديدات المفاهيم المستخدمة .

٢٨ - وعلى الجانب الايجابي ، من الجلي أن تعدادات السكان والمساكن تسمح بتحديد العينات الفرعية المختلفة التي يتعين دراستها بعمق أكبر عن طريق استقصاءات العينات ، وتحتوي على أسئلة رئيسية تمكّن المستخدم من تحديد مجموعات العائلات أو الأفراد الذين يتعين انتقائهم لإجراء تحليل معين . فعلى سبيل المثال ، قد يأخذ المرء السؤال الخاص بالعلاقة برب العائلة ولا يقوم بتصنيف سوى العائلات التي تضطلع المرأة برئاستها ، خلال فترة معالجة بيانات التعداد . كما يستطيع المرء أن يضاهي بين خصائص الفرد وخصائص العائلة . وهذه العملية معقدة بالنسبة لمعظم البلدان ، وخاصة البلدان التي لا تزال عملية التعداد تتم فيها بصورة يدوية ، ولكنها ممكنة .

الجدول ٢ - المواضيع والمقاييس ذات الصلة بحالة المرأة والواردة في توصيات الأمم المتحدة بشأن تعدادات السكان والإسكان(أ)

المواضيع	بعض المقاييس التي أمكن التوصل إليها
الجنس	نسبة الجنسين ، الكلية وحسب العمر (ص ١٩)
العمر	التوزيع بالنسبة المئوية حسب الجنس والعمر ونسب الأطفال ، والشباب ، والمسنين إلى الأعمار النشطة اقتصاديا (ص ١٩)
العلاقة برب العائلة أو بالعضو المرجعي الآخر فيها	النسبة المئوية للذكور ، والإناث الذين يعيشون في في عائلات تتألف من شخص واحد (الفقرتان ٢-٧٣ ، ٢٢ - ٨٤)
	النسبة المئوية للعائلات المؤلفة من أم وطفل/أطفال (دون وجود أب) (ص ١٦)
	النسبة المئوية للعائلات الممتدة والمركبة التي تشمل الأم وطفلا/أطفالا (دون وجود أب) (ص ١٦)
الوضع العائلي	النسبة المئوية للمتزوجين موزعين حسب الجنس والعمر (ص ٣٠)
تحصيل التعليم والمواظبة عليه	النسب المئوية للسكان خارج المدارس الذين أتموا المستوى الأول من التعليم ، وبدأوا المستوى الثاني ولم يتموه ، أو أتموا المستوى الثاني ، موزعين حسب العمر والجنس ، (ص ٣٢)
	النسبة المئوية للمواظبين على التعليم النظامي للمواظبين موزعين حسب العمر والجنس (ص ٣٥)

الجدول ٢ - (تابع)

المواضيع	بعض المقاييس التي أمكن التوصل إليها
محل الإقامة المعتاد و/أو محل التواجد وقت اجراء التعداد	سكان المناطق الريفية والحضرية والمناطق الرئيسية وتجمعاتهم الحضرية والنسب المئوية لتوزيعهم فيما بينها ، وتوزيعهم حسب الجنس (ص ١ ، ص ٣)
مركز النشاط (القوة العاملة العاملة)	النسبة المئوية للنشطين اقتصاديا موزعين حسب الجنس والعمر (ص ٣٧)
المركز في مجال العمالة	توزيع النسب المئوية للنشطين اقتصاديا من الذكور والإناث حسب المركز في مجال العمالة (رب عمل ، يعمل لحسابه ، مستخدم ، عامل في الأسرة بدون أجر ، عضو في تعاونية للمنتجين (حيثما كان ذلك واجب التطبيق) (ص ٤٠)
الوظيفة	توزيع النسب المئوية للنشطين اقتصاديا من الذكور والإناث حسب الوظيفة (مهنية وإدارية ؛ وزراعية ، وكتابية ، بيع وخدمات) (ص ٣٨)
الصناعة (فرع النشاط الاقتصادي)	توزيع النسب المئوية للنشطين اقتصاديا من الذكور والإناث حسب فرع النشاط الاقتصادي (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات الاقتصادية ، خدمات أخرى) (ص ٣٩)
قطاع العمالة(ب)	توزيع النسب المئوية للنشطين اقتصاديا من الذكور والإناث حسب قطاع العمالة (الحكومة ، المشروعات العامة ، المشروعات الخاصة ، المشروعات الأسرية والمشروعات التعاونية (حيثما كان ذلك واجب التطبيق) (الفقرتان ٢ - ٢١٢ و ٢ - ٢١٤)

الجدول ٢ - (تابع)

المواضيع	بعض المقاييس التي أمكن التوصل إليها
الدخل(ب)	متوسط دخل الفرد في العائلة ومتوسط حجم العائلة لجميع العائلات وللعائلات التي يرأسها ذكور ، وإناث كل على حدة (الفقرات ٢ - ١١٢ إلى ٢ - ٢١٥)

(أ) "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والإسكان" ، السلسلة ميم ، العدد ٦٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.8) ، الفقرات ٢ - ١٥ إلى ٢ - ١٧ . انظر أيضا "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان لعام ١٩٧٠" ، السلسلة ميم ، العدد ٤٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.67.XVII.3) ، الفقرة ١٧٥ .

(ب) مواضيع لم يوص بها باعتبارها ذات أولوية في أغلبية الاقاليم في عام ١٩٨٠ . انظر "مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والإسكان" ... ، المرفقين الاول والثاني .

٢٩ - وتتسم تعدادات السكان والمساكن بأنها مفيدة في تحقيق أغراض عديدة فيما يتعلق بتحديد حالة المرأة ، ولكنها لا تكون دائما أفضل مصدر للمعلومات ، وخاصة فيما يتصل بالمرأة الريفية ، وهنا يمكن تكملة تعدادات السكان والمساكن ببعض البيانات من تعدادات واستقصاءات الزراعة . كما يوصي باستخدام ذات البنود الموصى بها في عام ١٩٨٠ بالنسبة لتعدادات السكان في تعدادات الزراعة ، ولكن الوحدات التي تقوم بعمليات العد ووضع الجداول تكون مختلفة . ففي تعدادات الزراعة ، بما فيها التعدادات التي تجرى باستخدام تقنيات اختيار العينة والتي أصبحت نهجا يزداد شيوعا ، هناك نزعة نحو اعتبار الحيازة أو قطعة الارض التي تزرع هي الوحدة الاساسية ، ويجري عرض معظم البيانات بالنسبة "لاصحاب الحيازات" وأفراد عائلاتهم . ويشمل أصحاب الحيازات هؤلاء أصحاب الحيازات المملوكة لهم وأفراد عائلاتهم ، وقد يشملون كذلك المشاركين في تعاونيات أو أية جهود جماعية أخرى . بيد أنه في التعدادات الزراعية في عدد محدود من البلدان فقط يجري جمع بيانات عن العمال الزراعيين العاملين بالاجر وعائلاتهم .

٣٠ - وخلاصة القول ، إن تعدادات السكان والمساكن توفر بنودا متعددة يمكن مواصلة تقسيمها بغية توفير مؤشرات عن حالة المرأة . ويمكن في عديد من البلدان تكملة هذه البيانات بتعدادات الزراعة حيث يتحتم بذل اهتمام خاص بحالة المرأة الريفية .

باء - استقصاءات الاسر المعيشية

٣١ - تقوم استقصاءات الاسر المعيشية باختيار عينة تمثل جزءا صغيرا من السكان بغية الحصول على معلومات في حينها عن موضوع أو أكثر يكون محلا للاهتمام الجاري . وتركز استقصاءات الاسر المعيشية عادة على عدد محدود من المواضيع ، من قبيل العمالة أو الخصومة ، ولكنها تشتمل على عدد أكبر من الاسئلة عن المواضيع التي يمكن إدراجها في تعداد . كما أنها تغطي عادة خصائص اجتماعية - اقتصادية عديدة من قبيل الخصائص التي تشملها التعدادات ، بغية توفير خلفية لتفسير النتائج وتحليلها . وتعد استقصاءات الاسر المعيشية في عديد من البلدان مصدرا جيدا للبيانات ، على المستوى الوطني على الاقل ، لانها تنزع الى تغطية جميع أنواع الاسر وتسمح بإجراء مقارنات بين الحالات في كل من الحضر والريف . ولكنها ، لسوء الحظ ، لا تكون غالبا كبيرة على نحو يكفي لتوفير الكثير من التفاصيل عن فئات مكانية فرعية معينة ، كالمرأة داخل الاقليات ، أو عن جوانب عديدة للحياة الاجتماعية . وتغطي بعض استقصاءات الاسر المعيشية عدة جوانب للحياة الاجتماعية في استقصاء واحد وتركز استقصاءات أخرى على موضوع واحد ، كالخصوبة و/أو نشاط القوى العاملة . وتشمل البنود التي تغطيها الاستقصاءات التي تتم بأسلوب العينة ما يلي : (أ) وصف هيكل الاسرة المعيشية ، (ب) الخصائص السكانية والاجتماعية لافراد الاسرة ، (ج) الانشطة الاقتصادية ، (د) العمالة ، والبطالة ، والعمالة الناقصة ، (هـ) الوظائف ، (د) الانشطة غير الاقتصادية ، (ز) كسب الدخل ، (ح) أنماط الإنفاق الاستهلاكي و (ط) الفقر أو مستويات المعيشة بصفة عامة . ويمكن على سبيل المثال التوصل الى مواضيع من هذا القبيل في "الاستقصاء الجاري للسكان" الذي يجري في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي "استقصاء القوى العاملة والاسر المعيشية على المستوى الوطني" الذي يجري في المكسيك ، وفي "استقصاء القوى العاملة للعائلات" الذي يجري في الفلبين .

٣٢ - وتقوم أمم عديدة بإجراء سلسلة من الاستقصاءات بأسلوب العينة في أوقات مختلفة من السنة . ويتناول بعض هذه الاستقصاءات مواضيع خاصة كما أشرنا آنفا ، وبعضها يركز على جوانب خاصة للمجتمع كالزراعة . ولا يحدث على الاطلاق دمج كامل لتلك المواضيع . فاستقصاءات الزراعة ، على سبيل المثال ، تركز بصفة عامة على العمالة الزراعية في الحيازات وتربط بين خصائص الحيازات الزراعية والحائزين وبين عوامل

اقتصادية واجتماعية أخرى . وتركز استقصاءات الاسر المعيشية على الافراد وفي بعض الاحيان تشمل الافراد النشطين اقتصاديا في الزراعة ولكنها تربط بين خصائصهم وبين الاسرة المعيشية ، ولكن ليس بالضرورة الحيازة . وفي هذه الحالة تكون الوحدة الاساسية للعد فيما يتعلق بالاستقصاء الزراعي هي الحيازة ، ويجري الربط بين هذه الاستقصاءات وبين تعداد الزراعة . وفي استقصاءات الاسر المعيشية ، تكون الوحدة الاساسية هي الفرد (وربما تكون الاسرة المعيشية) ، ويجري الحصول على اطار اختيار العينة في غالب الاحوال من تعداد السكان ، ويتم الربط بين البيانات وبين تعداد السكان . ورغم ذلك ، فإن الاستقصاءات الزراعية تعد مصادر مفيدة للمعلومات المتعلقة بحالة المرأة في عديد من البلدان ، وخاصة إذا كان من المستطاع تكملة البيانات بمادة من مصادر أخرى ، كدراسات الحالات(١٦) .

٣٣ - وكما ذكرنا آنفا ، استخدمت بلدان أشكالا عديدة مختلفة من الاستقصاءات بأسلوب العينة بغية الحصول على بيانات عن الاحوال الاجتماعية - الاقتصادية لسكانها ، وخاصة أنشطتهم الاقتصادية . وتتباين هذه الاستقصاءات تباينا واسع النطاق ، من شكل الاستقصاء المتعدد الموضوعات الذي تدرج فيه مواضيع متعددة إلى الاستقصاءات عالية التخصص التي تعنى بجانب واحد معين فحسب من جوانب حالة المرأة . كما أنها تتباين فيما يتصل بالشمول الجغرافي . فبعضها يشمل مناطق حضرية وريفية على السواء ، على حين تركز استقصاءات أخرى على سكان الحضر بصورة أساسية . كما تتباين في امتدادها الزمني ، وتقنيات اختيار العينات والعد ، وهلُم جرًّا . ومن أمثلة الاستقصاءات مختلفة الاشكال التي تحتوي على معلومات ذات صلة بحالة المرأة ، استقصاء الوقت والميزانية في رومانيا ، واستقصاء القوى العاملة في السويد ، و"الاستقصاء الجاري للسكان" ، في الولايات المتحدة الامريكية ، واستقصاءات القوى العاملة في مصر ، واستقصاء المتزوجات ، والأسرة ، والعمل في الدانمرك ، و"الدراسات الاستقصائية العالمية للخصوبة" . وتعتمد الطرق والاساليب المستخدمة في أي استقصاء من هذه الاستقصاءات على الظروف القائمة في كل بلد ، ومدى توافر الموارد المالية والموارد الاخرى الضرورية وما إلى ذلك . وتشمل سلسلة منشورات الامم المتحدة المعنونة "استقصاءات العينات ذات الاهمية الجارية" تقارير موجزة بشأن استقصاءات وطنية عديدة قد تكون ذات أهمية في تحليل حالة المرأة .

جيم - نظم التسجيل والسجلات الادارية

٣٤ - على عكس التعداد ، الذي يمثل حصرا عدديا أو عدا للاشخاص في مرحلة زمنية واحدة تقريبا ، تضطلع نظم التسجيل المدني بتسجيل الاحداث الهامة (المواليد ، والوفيات ، وحالات الزواج ، والطلاق) لدى حدوثها . ثم يجري بعد ذلك تجميع الاحصاءات

الهامة من سجلات السجل المدني . ويقوم أكثر من ١٢٠ بلدا بنشر احصاءات هامة تتعلق بالمواليد ، والوفيات ، وحالات الزواج والطلاق . ومن الاحصاءات الهامة التي لها تأثير مباشر على حالة المرأة ، على سبيل المثال ، احصاءات الوفيات موزعة حسب العمل والجنس ، واحصاءات المواليد موزعة حسب المنطقة ، والعمر ، والوضع العائلي للام ، وإحصاءات الزواج والطلاق .

٣٥ - ومن بين المؤشرات الاجتماعية البالغ عددها ١٤٩ الواردة في المبادئ التوجيهية الاولية للامم المتحدة بشأن المؤشرات الاجتماعية ، يمكن اشتقاق ٣٦ مؤشرا منها من الاحصاءات الهامة . ومن ثم ، فإن اجراء تحسينات في تلك الاحصاءات في جميع البلدان سوف يسهم على نحو ملموس في تحسين نوعية الاحصاءات المتعلقة بالمرأة ومدى توافرها . وفي البلدان التي تتسم فيها نظم الاحصاءات الهامة بالقصور الخطير ، هناك ، على الرغم من ذلك ، إمكانيات لاستخدام البيانات المتاحة على نحو فعال . فعلى سبيل المثال ، يمكن تجميع الاحصاءات الهامة من مدن أو مناطق مختارة بغية الوصول إلى أرقام اجمالية على المستوى دون الوطني تكون مفيدة في فهم حالة المرأة .

٣٦ - وهناك سجلات ادارية أخرى يمكن الحصول منها على احصاءات بشأن حالة المرأة . وتشمل هذه السجلات : سجلات الضرائب ، والتعليم ، والصحة ، والعمالة ، والجريمة . فعلى سبيل المثال ، تمثل السجلات الادارية في ميدان التعليم واحدة من المصادر الرئيسية للبيانات ، كما ستجري مناقشته أدناه . ويمكن في بعض الحالات استخدام سجلات الضرائب لإلقاء الضوء على حجم الحيازات الزراعية وأنواعها موزعة حسب الجنس ، الامر الذي يمكن أن يُظهر اختلافات هامة بين الرجل والمرأة في الريف . ويمكن أن توضح سجلات مكاتب العمل و/أو سجلات مكاتب التأمين ضد البطالة بعض الجوانب الخاصة بالعمالة والبطالة للرجل والمرأة في الصناعات والوظائف التي تغطيها تلك السجلات وبعض الجوانب المتعلقة بخصائص الاعمال التي يؤديها كل من الرجل والمرأة . وتوجد لدى بعض البلدان سجلات للمزارع ، ويمكن أن تسمح هذه السجلات بإجراء مقارنات بين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الزراعية . وعلاوة على ذلك ، فإن لدى عدد من البلدان سجلات للسكان تسجل معلومات مفصلة عن الافراد خلال فترات حياتهم المتعاقبة بصورة متواصلة ، وتتيح هذه البيانات مصدرا غزيرا للمعلومات عن الافراد والعائلات والاسر المعيشية .

٣٧ - لذلك ، فعلى الرغم من أن هناك مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الخاصة بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة في بلدان عديدة في مختلف أرجاء العالم ، فإن السلسلة المختارة لن تكون متطابقة في جميع البلدان نظرا للتباينات

في النوعية ومدى شمول هذه المصادر المختلفة . كذلك فإن هناك قيودا عامة فيما يتعلق بالبيانات التي تكون متوافرة ، حتى عندما تتسم بأنها شاملة ومفصلة نسبيا . ولذلك ، فمن الضروري - قبل المضي الى اعطاء مؤشرات توضيحية معينة - استعراض مختلف أنواع القيود والتباينات في البيانات التي تكون متوافرة بالفعل .

ثالثا - قيود البيانات

ألف - قيود عامة

٣٨ - تكون جميع نظم البيانات ، كما ذكرنا من قبل ، عرضة لانواع ودرجات شتى من الخطأ ، وعدم الشمول ، وما شابه ذلك . وغالبا ما يقوم منتجو الاحصاءات بتقييم مدى صحة البيانات وإمكان الاعتماد عليها ، ولكن التقييم نفسه يمكن أن يكون غير كاف أو غير متاح على نطاق واسع وقد يفتقر مستخدم البيانات الى التدريب أو الخبرة في تفسير الاحصاءات . ولذلك فإنه من المهم لتحاشي الوصول الى استنتاجات خاطئة أو مضللة ، تطوير مؤشرات ذات أولوية تتوافر عنها بيانات يمكن ، نسبيا ، الاعتماد عليها ومقارنتها فيما يتعلق بعدد كبير من البلدان ويكون من السهل فهمها . وقد وصف الفصل السابق بصورة عامة ما هو متوافر في عديد من نظم الاحصاءات الوطنية مما يمكن استخدامه لتطوير مؤشرات عن حالة المرأة . ونظرا لأن هذا التقرير يهدف الى إعطاء التوجيه في كيفية استخدام القدرات الاحصائية الوطنية القائمة حاليا ، فمن المهم الاشارة كذلك الى بعض المشاكل العامة في مجال التصنيف ، ونماذج جمع البيانات ، وما إلى ذلك . وسوف تجري مناقشة لبعض أوجه القصور بقدر أكبر من التفصيل عند عرض ووصف المؤشرات التوضيحية . وفيما يلي وصف للمزيد من المشاكل العامة .

٣٩ - أولا ، من المهم إدراك أن جميع البيانات عرضة للخطأ . وأن هذا الخطأ لا يجعل البيانات عديمة الفائدة ولكن يتعين وضعه في الاعتبار عند استخدام البيانات . كما أن الطرق المختلفة لجمع البيانات عرضة لاشكال مختلفة من الخطأ على نحو ما . فعلى سبيل المثال ، يشكل التعداد في بلدان عديدة عملية كبيرة قد لا يكون القائمون بإجراء المقابلات فيها على قدر جيد من التدريب . ومن ثم يمكن أن تزيد الاخطاء في الاجابات . ومن ناحية أخرى ، قد يكون القائمون بإجراء المقابلات في الاستقصاءات بأسلوب العينة على قدر جيد جدا من التدريب على جمع البيانات على أساس منتظم ، ولكن النتائج تكون عرضة للخطأ في اختيار العينة .

٤٠ - ثانيا ، هناك ، كما ذكرنا من قبل ، أكثر من مصدر واحد يمكن أن يتيح معلومات ذات صلة عن جوانب شتى لحالة المرأة . ويشكل كل مصدر من مصادر البيانات مجموعة متكاملة من الأنشطة التنفيذية بدءا من التخطيط ، والتنظيم وجمع البيانات الى تجهيز البيانات ، وجدولتها وتحليلها ، ويتعين فهم هذه الأنشطة جميعا بغية استخدام البيانات على نحو فعال . وقد نشرت أدلة وكتيبات متعددة بشأن الطرق الخاصة بجمع الاحصاءات وجدولتها(١٧) . وينبغي أن يقوم المهتمون بتطوير مؤشرات اجتماعية بدراسة هذه المنشورات بعناية كيما يتسنى لهم تحقيق أكفأ استخدام للبيانات المتاحة لهم . فمن المهم على سبيل المثال معرفة أنه إذا كان المرء يود اجراء دراسة مكثفة لعيِّنة من الاسر المعيشية ، فقد يكون تعداد السكان هو الوسيلة الملائمة التي يمكن ان تستمد منها عينة من هذا القبيل . ومن ناحية أخرى ، إذا رغب المرء في دراسة أحوال المرأة في الاسر الزراعية ، يكون من الضروري الاطلاع على كل من تعداد السكان وتعداد الزراعة (إذا توافر الإثنان) لكي يرى ما إذا كان من الملائم بدرجة أكبر أن يستمد عينة من الاسر الزراعية من تعداد السكان أو عينة من حائزي الاراضي الزراعية من تعداد الزراعة . ولن تكرر المناقشة هنا ما هو منشور في الادلة المشار إليها أعلاه ، ولكن ستستعرض القضايا والمشكلات العملية ذات الصلة بالاحصاءات التي تصف حالة المرأة .

٤١ - وموجز القول ، إن كلا من تعدادات السكان والمساكن والزراعة والاستقصاءات جرى استخدامها في معظم البلدان للحصول على مجموعة متنوعة من البيانات عن سكان كل بلد . وتتباين المفاهيم المستمدة في كل من هذه التعدادات والاستقصاءات بدرجة ملموسة فيما بين البلدان وداخلها ، كما تتباين وحدات الحصر العددي ، ومعايير إدراج مختلف المواضيع والفئات الفرعية ، وما إلى ذلك . ومن ثم يتعين بذل قدر كبير من العناية في استخدام البيانات المستمدة من مصادر مختلفة . كما أن من الواضح أن بعض البنود مشتركة بين جميع التعدادات والاستقصاءات ذات الصلة تقريبا . فهذه البنود تصف خصائص الاشخاص والاسر وتتضمن ما يلي : (أ) الجنس ، (ب) العمر ، (ج) محل الاقامة ، (د) مركز النشاط ، (هـ) العمالة ، (و) الوظيفة ، (ز) الصناعة ، (ح) تحصيل التعليم ، (ط) حجم الاسرة ونوعها ، (ي) تحديد رب الاسرة المعيشية أو الشخص المرجعي فيها ، (ك) عدد الافراد النشطين اقتصاديا وعدد المعالين ، و - إلى مدى أقل : ((ل) الدخل . ومن ثم يمكن تحقيق الكثير من توزيع البيانات في التعدادات والاستقصاءات حسب الجنس .

٤٢ - كذلك يفترض الاستعراض السابق أن هناك عددا من الصعوبات في مجالات المفاهيم ، والتعاريف ، والتصنيفات وفي الطرق التي يتم بها جمع البيانات سواء داخل البلدان أو فيما بينها . ومن المتفق عليه بصفة عامة أن المجالات التالية في حاجة إلى المزيد من البحث : (أ) التصنيف الى حضري وريفي ، (ب) مفاهيم القوى العاملة ، (ج) مشاركة النساء والاطفال في الانشطة الاقتصادية ، و (د) المفاهيم والتصنيفات المرتبطة ، ورب الاسرة المعيشية ، وما شابه ذلك . ورغم هذا ، هناك بعض البيانات القابلة للاستخدام في هذه المجالات ، حتى على الرغم من أنه يتعين أن يؤخذ في الاعتبار مشكلات ومحاذير شتى ، ستجرى إعادة التأكيد عليها في القسم التالي المتعلق بالمؤشرات المعنية التي يمكن اشتقاقها من هذه البيانات . بيد أن أول ما سيجري بحثه هو المشكلة العامة المتمثلة في التحيز بسبب الجنس في جميع مصادر الاحصاءات .

باء - أوجه التحيز القائم على الجنس في الإحصاءات

٤٣ - اتسمت الاحصاءات المتعلقة بالمرأة في معظم البلدان بعدم الكفاية فيما يتصل بمعظم اهتمامات السياسات الاجتماعية ، ومردّ ذلك ، من ناحية ، إلى أن العمل الاحصائي لا يتمتع بأولوية عالية كالتي تتمتع بها أنشطة أخرى عند تخصيص موارد نادرة ومن ثم تكون الاحصاءات المتعلقة بالرجل والمرأة غير كافية ، ومردّه ، من ناحية اخرى ، الى أن حاجات المرأة كانت إلى عهد قريب لا تتتمتع إلا بأولوية منخفضة . وعندما تولي للعمل الاحصائي أولية منخفضة نسبيا ويكون الهيكل الاساسي للاحصاءات ضعيفا على المستوى الوطني ، فإن البيانات الناجمة عنه تكون غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها . ففي بعض البلدا لا تجري تعدادات السكان على فترات متقاربة نسبيا ، ولا تكون هناك مرافق دائمة لإجراء الاستقصاءات بينما تعاني نظم التسجيل والسجلات الادارية الاخرى من القصور بسبب عدم تزويد الاجهزة الاحصائية بالاعداد اللازمة من الافراد أو الاموال اللازمة ومن ثم فإنها ببساطة لا تستطيع جمع وتجهيز بيانات تتعلق بمواضيع عديدة . ومن المفهوم في هذا السياق أن الاحصاءات المتعلقة بالمرأة تتسم كذلك بالضعف . بيد أن هناك بعض البلدان التي لا تزال الاحصاءات المتعلقة بالمرأة فيها تعاني من القصور حتى عندما يكون هناك اهتمام كبير بتحسين الاحصاءات بصفة عامة .

٤٤ - ومما يزيد من حدة تاثير هذه الاولوية المنخفضة أنه غالبا ما تكون هناك مشكلة اتصال بين مستخدمي البيانات المتاحة ومنتجيها . وعلى وجه الخصوص ، فإن المكاتب الاحصائية التي تكون غير مزودة بالعدد اللازم من الافراد ومثقلة بالمهام تستلزم طلبات محددة تماما وذات أهداف عملية للحصول على البيانات ، وغالبا ما يكون

مستخدمو البيانات المعنيون بقضايا المرأة غير قادرين في كثير من الأحيان على وصف حاجاتهم بأسلوب محدد . بيد أن هذه مشكلات عامة تسري على العلاقات بين المنتجين والمستخدمين في عدد من المجالات . ويركز هذا القسم على مجموعة أخرى من المشكلات التي تتعلق بحالة المرأة في المقام الأول .

٤٥ - ولذلك ، فإنه علاوة على المشكلات الأعم المتمثلة في نوعية البنية الأساسية للاحصاءات وثغرة الاتصال بين المنتجين والمستخدمين ، هناك نوعان آخران من المشكلات ينطبقان على المرأة على وجه الخصوص . الأول ، أن هناك مفاهيم مسبقة تتعلق بالأدوار الملائمة للمرأة ، والثاني ، أن هناك أوجه تحيز قائمة على أساس الجنس في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة المرأة . وقد ورد ذكر هذين النوعين من المشكلات في تقرير صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٠ معني بالأفكار النمطية الثابتة المبنية على الجنس وأوجه التحيز بسبب الجنس(١٨) .

٤٦ - ويشير النوع الأول من المشكلات الى المفاهيم الثقافية المسبقة أو الأفكار الثقافية النمطية الثابتة التي تؤثر على تصميم التعدادات والاستقصاءات . فعلى سبيل المثال ، قد تؤثر فكرة أن المرأة لا تندرج فعليا ضمن القوة العاملة ، في وضع الأسئلة الخاصة بالقوة العاملة بحيث تستبعد الأعمال الشائع أداؤها بواسطة المرأة . وبالمثل ، فإن فكرة أن الرجل وحده هو القادر على أن يكون ربّاً للأسرة المعيشية ، تؤثر في طريقة وضع الأسئلة وطرحها في الاستقصاء أو التعداد . كما تؤثر تلك الأفكار النمطية الثابتة في الأسلوب الذي يرد به المستجيبون على الأسئلة . فعلى سبيل المثال ، إذا رئي أن العناية بحديقة المنزل وتربية الدواجن اللذين تقوم بهما العديد من النساء الريفيات يعتبران "عملا" ، فلن ترد إجابات عن هذين النشاطين باعتبارهما نشاطين من أنشطة القوة العاملة حتى على الرغم من أنهما قد يكونان المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء للأسرة .

٤٧ - ويرتبط النوع الثاني من المشكلات بالتحيزات في جمع البيانات ، وتجهيزها ، وتجميعها ، وعرضها . وقد تنشأ هذه المشكلات بسبب الأفكار النمطية الثابتة المبنية على الجنس أو عوامل تقنية أخرى في تجهيز البيانات . فعلى سبيل المثال ، عندما تنشر جداول التعداد الخاصة بتوزيع القوة العاملة النشطة حسب الوظيفة ، قد ينشر منها ما يتعلق بالرجل فقط على زعم أن عمل المرأة ليست له أهمية ملموسة .

٤٨ - وقد جرى في السنوات الأخيرة تكريس جهد واضح لتحسين المفاهيم والطرق الخاصة بجمع الاحصاءات الاجتماعية والاقتصادية . وفي هذا السياق جرى استعراض وتقييم

الاحصاءات التي تصف حالة المرأة ، وتم تضمين تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ نظرة عامة على أوجه التحيز الممكنة بسبب الجنس في الاحصاءات[١٩] . ويناقش ذلك التقرير أوجه التحيز الممكنة في مفاهيم ، وتصنيفات ، وتعاريف رب الاسرة المعيشية ، والعائلة والاسرة ، والنشاط الاقتصادي ، والوضع العائلي ، والتعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ، والهجرة ، والخصوبة ، والوفيات . فهذه هي المجالات التي يتعين فيها على وجه التحديد استخدام بيانات التعدادات بغية تطوير مؤشرات تتعلق بحالة المرأة . وسوف يرد ذكر أوجه معينة للتحيز في الاقسام التي تتناول المؤشرات . وفيما يلي إشارة الى بعض المشكلات العامة .

٤٩ - ويتعلق واحد من أوجه القصور الرئيسية بمدى توافر بيانات موزعة حسب الجنس . فعلى سبيل المثال ، غالبا ما تكون البيانات المتعلقة بالعمالة موزعة في جداول خاصة بالرجل فقط ، حتى على الرغم من أنها يمكن أن تكون قد جمعت من الرجل ومن المرأة على السواء . وثمة مجال آخر تحدث فيه مشاكل في مرحلة جمع البيانات ، وهو يتعلق بإبلاغ الوقائع التي تخص المرأة على نحو أقل من الواقع أو التقليل من شأنها . فغالبا ما لا يتم الإبلاغ عن حالات الوفيات بين الإناث حسب الواقع نسبة الى الإبلاغ عن حالات الوفيات بين الذكور ، وكذلك الشأن بالنسبة لاضطلاع المرأة بالانتاج الاقتصادي ، وخاصة الانتاج الزراعي . وهذا ينجم عن التحديدات غير الكافية لمفاهيم من قبيل مفهوم العمل . وتنشأ مشاكل أخرى من معالجة المفاهيم والبيانات ذات المعاني المختلفة لدى كل من الرجل والمرأة رغم أن لها نفس المعاني . فعندما يتم البنون والبنات نفس العدد من سنوات الدراسة بالمدارس ، قد يكونون قد تعرضوا لخبرات مماثلة ، ولكنهم قد يكونون قد درسوا مقررات جد مختلفة . ومن ثم فإن سنوات الدراسة التي أكملها الرجل والمرأة قد لا يكون لها نفس المعنى لدى كل منهما . وفي بعض البلدان ، تدرس البنات بصورة أساسية مقررات في "أنشطة المرأة" ، كالطهي ، والحياكة والتغذية ، بينما يدرس البنون مواضيع موجهة بدرجة أكبر نحو شغل الوظائف ، كالرياضيات ، والمحاسبة ، والعلوم .

٥٠ - ورغم القيود الوارد ذكرها أعلاه ، تبدو معظم المكاتب الاحصائية راغبة في المساعدة في تحسين البيانات المتاحة لدراسة حالة المرأة ومساهمتها في عملية التنمية ، وكذلك مدى المساواة بين الجنسين . وعلاوة على ذلك ، فإن الجانب الاكبر من عملية جمع البيانات يرتبط بالادارة والتخطيط الحكوميين ، ومن ثم فسوف يخصص معظم الموارد النادرة من أجل جمع البيانات ، وسوف يزيد الاعتماد على بيانات الاحصاءات الرسمية . وتأسيسا على ذلك ، فإنه من الضروري الاشارة الى أوجه القصور القائمة فيما يتصل بالمعرفة بحالة المرأة ، وبالتعامل مع البيانات المتاحة الى الحد الممكن .

٥١ - وعلى الرغم من أن البيانات الدورية المنتظمة التي يجري جمعها من التعدادات ، والاستقصاءات ، ونظم التسجيل قد لا تنتج القدر المستصوب من المعلومات ، فإن تلك البيانات متاحة ويمكن استخدامها . بيد أنه قد لا يكون من السهل الوفاء بالعديد من الاحتياجات للبيانات بواسطة القائمين بجمع بيانات التعدادات أو الاستقصاءات ، ولذلك يتعين وضع أساليب أخرى لجمع البيانات ، ربما تكون أكثر اهتماما بالكيف ، بغية تكملة وتوضيح ما يمكن أن يستمد من المصادر القائمة حاليا(٢٠) .

٥٢ - وتشكل المؤلفات المستشهد بها في هذا التقرير جانبا صغيرا فحسب من كم متزايد من المؤلفات المتعلقة بالبيانات اللازمة لقياس حالة المرأة . فجميع الاجتماعات المتعلقة بالمرأة تقريبا تركز على أوجه القصور في البيانات المتاحة حاليا ، وبصفة خاصة بيانات التعدادات ، فيما يتصل بقياس مشاركة المرأة في التنمية . ورغم ذلك ، فإنه يمكن استخدام بيانات التعدادات والاستقصاءات بغية توفير إطار عام لحالة المرأة . ويمكن ، على وجه الخصوص ، اشتقاق عدد محدود من المؤشرات الهامة من تلك البيانات ، وتشمل هذه المؤشرات مقاييس الإلمام بالقراءة والكتابة وتحصيل التعليم ، ومقاييس المشاركة الاقتصادية والتوزيع حسب الوظائف ، والوضع العائلي للمرأة و/أو مركزها في الأسرة المعيشية .

الباب الثاني

مؤشرات توضيحية تتعلق بحالة المرأة

رابعا - الإطار العام والاعتبارات الاساسية

٥٣ - يتناول هذا الباب بالمناقشة مؤشرات وإحصاءات محددة تتعلق بحالة المرأة في ميادين مختارة من الميادين الاجتماعية ذات الاهتمام . والغرض من تلك المؤشرات هو توفير معلومات تكون مفيدة لمقرري السياسات ومديري البرامج المتعلقة بتحسين حالة المرأة .

٥٤ - ولم تشهد السنوات الاخيرة أي نقص في قوائم المؤشرات الخاصة بمستويات المعيشة ، والرفاه الاجتماعي ومجالات الاهتمام الاجتماعي الاخرى ذات الصلة بالسياسات العامة[٢١] . ولمعظم هذه القوائم أهمية فيما يتعلق بفهم حالة المرأة مع قدر من التطويع والتوزيع . بيد أن المشكلة المتعلقة بمجرد التوصية بالتوزيع حسب السن هي مشكلة مزدوجة : (أ) فثمة دول عديدة ، لاسيما الدول النامية ، ليس لديها نظم إحصائية موثوق بها وصحيحة يمكن الحصول منها على إحصاءات أساسية سليمة ؛ و (ب) ليست كل المؤشرات ذات صلة - بدرجة واحدة - بالاهتمام بحالة المرأة كما ورد التعبير عنه في "خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة" . أو في "برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة" .

٥٥ - ولا تزال المشكلة الاولى ، المتمثلة في الحصول على بيانات موثوق بها بتكلفة معقولة ، دون حل وتتجاوز نطاق هذه الورقة إلا فيما يتعلق بالمطالبة بإجراء تقييم دقيق لمصادر الاحصاءات الخاصة بالمؤشرات المقترحة . فالاحصاءات الاساسية السليمة تعتبر رئيسية في اختيار وتجميع المؤشرات الاجتماعية . ولذلك فإن تعزيز مصادر البيانات الاساسية يعد عملية جوهرية ينبغي القيام بها والحفاظ عليها لذاتها . وتتعلق المشكلة الثانية باهمية المؤشرات وتتوخى أن تعكس المؤشرات المختارة الاهتمامات المبينة في كل من "البرنامج" و "خطة العمل" ، فهما يركزان على مشاركة المرأة في التنمية وعلى مدى المساواة بين الجنسين ، ويؤكدان على الاهمية الاساسية لعدالة التوزيع وللاستقلال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمرأة .

٥٦ - وثمة عدة افتراضات أساسية تشكل أساسا لهذا التقرير . الافتراض الاول هو أنه يمكن استخراج بيانات مفيدة وذات صلة بالسياسات العامة بشأن حالة المرأة من البيانات الوطنية المتاحة حاليا . ويعني ذلك أنه من الممكن قياس ومقارنة ظاهرة المساواة بين الجنسين داخل أقاليم ومناطق مختلفة في كل مجتمع من المجتمعات وكذلك فيما بين المجتمعات . والافتراض الثاني هو أنه ليس ثمة مؤشر واحد يصف على أفضل وجه مركز المرأة أو حالتها في أي مجتمع بعينه ، ناهيك عن وصفهما في جميع المجتمعات .

فهناك جوانب عديدة لحالة المرأة يتعين الإحاطة بها عن طريق مؤشرات اجتماعية سليمة . ونادرا ما تلم الاحصاءات الرسمية ، التي تنزع الى التركيز على دور المرأة في الإنجاب ، بتعدد وتعقد الادوار التي تضطلع بها المرأة في العناية بالصغار والكبار وفي الزراعة المعيشية ، والتسويق ، والمقايضة ، وانشطة انتاجية أخرى . وينبغي للمؤشرات الاجتماعية أن تعكس كل هذه الجوانب المتعددة لحالة المرأة .

٥٧ - ومن المتوقع على الارجح أن تتباين المساواة النسبية بين المرأة والرجل في ضروب الحياة المختلفة وأن تتغير بمرور الوقت . وليس من شأن التحسين في جانب واحد من حياة المرأة أن يرتبط بالضرورة بتحسين في جميع الجوانب الاخرى . فعلى سبيل المثال ، لا يستتبع تكافؤ الفرص في التعليم بالضرورة تكافؤ الفرص في العمالة . فالوصول الى مركز مؤاتٍ نسبياً في مجال واحد من مجالات الحياة لن يكون مرتبطا بالضرورة بمراكز مؤاتية في مجالات اخرى . ولن يكون من الملائم ، لهذه الاسباب جميعها ، افتراض أن مؤشرا واحدا يمكن أن يلم بجوانب عديدة ومعقدة لحالة المرأة[٢٢] .

٥٨ - وعلى الرغم من أن المؤشرات المعروضة في الباب الثاني تستند الى احصاءات رسمية ، فمن المسلم به أن هذه الاحصاءات الرسمية ليست المصدر الوحيد أو حتى أفضل مصادر البيانات الخاصة بوصف حالة المرأة في مواقف عديدة . فالواقع ، أن دراسات الحالة التي تتم على نطاق ضيق والدراسات الانثروبولوجية عن كيفية معيشة المرأة ، وما تقوم به ، وما إلى ذلك ، تتسم بأهمية بالغة لفهم حالة المرأة في سياقات تاريخية وثقافية معنية . ويتباين على نطاق واسع المدى الذي وصل اليه أي مجتمع في الاخذ بهذه الدراسات أو في إمكانية الوصول إليها . ومن ناحية أخرى ، فإن لدى جميع الدول تقريبا الآن نوع ما من الاحصاءات الرسمية . ومن ثم تستخدم المؤشرات التوضيحية التي جرت مناقشتها في موضع لاحق الطرق والمفاهيم الحالية في التعدادات ، والاستقصاءات ، ونظم التسجيل . ويجري عرض هذه المؤشرات مقرونا بتحذير مفاده أنه ينبغي تكملتها بانواع اخرى من البيانات ، كدراسات الحالة المكثفة بشأن جماعات معينة أو فئات فرعية من السكان على المستوى الوطني . وينبغي استخدام الابحاث النوعية التي تجري على نطاق ضيق بغية ملء الثغرات في البيانات الكمية ولتوضيح جوانب الغموض التي تظهر في النظم الاحصائية الكبيرة . وعلاوة على ذلك ، يمكن أن توفر هذه الابحاث نظرة متعمقة وفهما للعمليات الاجتماعية لا يمكن تحقيقهما عن طريق المزيد من النهج الكمية .

٥٩ - وتتضمن الموجزات الوطنية للاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية المختلفة قياسات للاحوال الاجتماعية فيما يتعلق بالصحة ، والتعليم والعمالة ، والدخل ، والإسكان ، والترفيه ، والسكان ، والرفاهية الاجتماعية ، والضمان الاجتماعي ، والاسرة . بيد أن تلك الموجزات غالبا ما لا تركز على قضية المساواة بين الجنسين . والهدف من المؤشرات التوضيحية التي جرت مناقشتها في هذا التقرير هو ملء هذه الثغرة عن طريق المقارنة بين حالة كل من الرجل والمرأة فيما يتعلق بعدد من هذه المؤشرات . والسبب في ذلك أن الاحصاءات التي تتناول السكان ككل على الصعيد الوطني قد تحجب في حالات عديدة عدم التكافؤ القائم فعلا فيما بين مختلف الفئات ، كالرجل والمرأة ، والاقلية والإغلبية من السكان ، وما إلى ذلك . ويعتبر معدل البطالة مثالا جيدا على تلك المشكلة . فقد يكون من الممكن جدا احتمال معدل للبطالة يبلغ على المستوى الوطني ستة أو سبعة في المائة ، ولكنه قد يحجب حقيقة أن المعدلات تختلف اختلافا بينا فيما يتعلق بالرجل والمرأة . والهدف من التوزيعات المقترحة في هذا التقرير هو تحديد ومقارنة حالة كل من الرجل والمرأة ، حيث يركز هذا التقرير على درجة عدم التكافؤ موزعة حسب الجنس في توزيع الفرص التعليمية ، والفرص الوظيفية ، ومستويات الدخل ، وما إلى ذلك . وتهدف المقاييس المستحدثة في هذا التقرير إلى اقتراح سبل لاستحداث مقارنات احصائية لحالة كل من الرجل والمرأة ، وهي مقاييس ينبغي اعتبارها توضيحية أكثر من كونها تضم قائمة بالمؤشرات الموصى باستخدامها أو بافضل المؤشرات .

٦٠ - وقد نظم الجزء المتبقي من الباب الثاني ، الذي يتألف من الفصول من الخامس الى العاشر ، من حيث الاطار الموضوعي للمبادئ التوجيهية الاولية للامم المتحدة بشأن المؤشرات الاجتماعية ، التي أقرتها اللجنة الاحصائية في دورتها التاسعة عشرة[٢٣] . ويستعرض التقرير الذي صدر بشأن هذا الموضوع[٢٤] في أعقاب تلك الدورة المؤشرات التي تم تطويرها ضمن الجهود الوطنية والدولية ، ويقدم اطارا مرنا لصياغة واختيار المقاييس الخاصة بمجالات الاهتمام الاجتماعي . ويستند المرفق الاول أدناه الى ذلك التقرير ويقدم أمثلة توضيحية لسلاسل خاصة باختيار مؤشرات اجتماعية تتعلق بالمرأة بالنسبة للانواع المختلفة من البلدان . ومع مضي التطور الاحصائي والنظري قدما ، تكون هذه الامثلة والايضاحات موضع تطوير متواصل . وفيما يلي مناقشة تفصيلية لامثلة معينة في ميادين مختلفة .

٦١ - وضعت المؤشرات الواردة في كل فصل من الفصول الواردة أدناه لوصف الحالة العامة للمرأة في مجتمعات شتى ، وتوحي بأن بعض الانشطة التي تضطلع بها المرأة موجهة نحو التنمية الوطنية . وقد صمم بعضها بهدف الحصول على مجموعة من المؤشرات الموثوق بها والقابلة للمقارنة على المستوى الدولي . بيد أنه نظرا للاهتمام الواضح

بحالة المرأة مؤخرا ، وإمكانية التباين فيما بين الدول فيما يتعلق بالاهتمامات الاجتماعية التي تؤكد عليها كل دولة ، يتعين تأكيد أهمية المقارنة الموثوق بها عبر فترات زمنية وفيما بين الفئات الفرعية داخل الامم .

٦٢ - ومن المهم الحصول على مؤشرات موثوق بها أو على الاقل تقريبية تسمح لمعظم المستخدمين برصد وفهم الاتجاه العام للتغير ، إن لم يكن بالتفصيل الدقيق . فهم في حاجة الى أن يكونوا على ثقة من الوصف الصحيح لاتجاهات وانماط التغير . وقد تم اختيار الامثلة التوضيحية المعروضة على أساس البيانات التي ستكون متاحة بالفعل . وقد بذلت جهود لإدراج مؤشرات ملائمة للبلدان التي تمر بمراحل تنمية مختلفة وفي اقاليم مختلفة من العالم . وفي معظم الحالات ، يجري عرض مؤشر ما عن حالة المرأة بالنسبة لموضوع مختار ، كالعمر وقت الزواج أو المشاركة في القوة العاملة ، مقرونا بمعدل المؤشر بالنسبة للمرأة مقارنا بالقيمة المناظرة بالنسبة للرجل ، حتى يتسنى مقارنة حالة المرأة بالنسبة لحالة الرجل وترصد التغيرات في الحالة عبر الزمن . وينبغي عند إعداد مؤشرات تستخدم معدلات الاناث الى الذكور توخي الدقة بغية ضمان الا تسبب الارقام المطلقة الصغيرة في المقام مبالغة مضللة للاختلافات بين الرجل والمرأة .

٦٣ - وقد ركز قدر كبير مما سبق القيام به من ابحاث قائمة على أساس الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية على دور المرأة في الانجاب ورعاية الاسرة ، ومع ذلك فإن مركزها غير المتكافئ في كل مجتمع في العالم يرتبط بعدم الاعتراف بدور الانجاب الذي تؤديه المرأة وبالمراكز غير المتكافئة التي تشغلها المرأة في القوة العاملة عندما يجري قياسها باعتبارها نشطة اقتصاديا . وترتبط حالة المرأة في سوق العمل بمدى تمتعها بفرصة الحصول على التعليم الملائم ومركزها في الاسر المعيشية والعائلات المعيشية . ويبدأ الباب الثاني من هذا التقرير بمناقشة لمؤشرات العائلات والاسر المتعلقة بالتعليم ثم يركز على مؤشرات النشاط الاقتصادي والمشاركة في القوة العاملة . ثم يجري بعد ذلك تناول المؤشرات في مجالات أخرى ذات صلة تتعلق بالمساواة ولكنها اقل أهمية .

خامسا - دور المرأة في تكوين الاسرة ، والعائلات والاسر المعيشية

٦٤ - تعتبر العائلات والاسر المعيشية وحدات اجتماعية أساسية في مجتمع يشترك الافراد داخله في علاقات اجتماعية ويتفاعلون مع بعضهم بعضا . وعلاوة على ذلك ، فهي بوصفها وحدات احصائية تعد رئيسية لدراسة التبعية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي وانماط المدخرات والاستهلاك والمحافظة على الدخل والخصوبة والهجرة . وفيما بين

النساء ، غالبا ما تكون حالاتهن داخل العائلة والاسرة المعيشية مفتاحا لتحديد مدى مشاركتهن في المجتمع الاوسع نطاقا . ولذا فمن الاهمية بمكان استحداث مؤشرات لحالة المراة في العائلات والاسر المعيشية وذلك بسبب ما قد يكون للحالة الاسرية من تاثير مباشر على امكانية وصول المراة الى التعليم والعمل . كما أن التغيرات الاجتماعية الواسعة التي تؤثر على التعليم والعمل سوف تؤثر تاثيرا متباينا على الادوار الاسرية داخل المجتمعات وفيما بينها على حد سواء .

٦٥ - ويجري تجميع أغلب بيانات التعداد وجدولتها فيما يتعلق بالاسر المعيشية وتصف الاسر المعيشية من زاوية رب الاسرة المعيشية او العائلة وصلة جميع الاشخاص الاخرين برب الاسرة . وهناك مشكلتان رئيسيتان مترتبتان على هذه البيانات . الاولى تتعلق بتغير المفاهيم والتعاريف ، والثانية تتعلق بالافتراضات الاساسية التي تستند إليها المفاهيم والتعاريف المستخدمة .

٦٦ - ويُعَرِّف المعجم الديمغرافي المتعدد اللغات الصادر عن الامم المتحدة الاسرة المعيشية بانها وحدة اجتماعية - اقتصادية تتالف من افراد يعيشون معا[٣٥] ويُعَرِّف العائلة بالدرجة الاولى من زاوية العلاقات المرتبطة بالعملية الانتاجية والتي ينظمها القانون او العرف . إلا أنه بالرغم من هذه التعاريف ومن التعاريف الدولية الاخرى ، تظل هناك تبيانات ضخمة في مختلف التعدادات فيما يتعلق بالمفاهيم الاساسية للاسرة المعيشية وللعائلة . ويرد في الجدول ٣ موجز للتعاريف والتصنيفات في هذا المجال والتي استخدمت في دورة تعدادات عام ١٩٧٠ من جانب أعضاء اللجنة الاقتصادية لاوروبا[٣٦] . ومع أنه تتوافر في الوقت الحاضر بيانات عن الاسر المعيشية أكثر من البيانات المتوافرة عن العائلات ، فإن هناك اهتماما متزايدا بالبيانات المتعلقة بالعائلات في البلدان في جميع مراحل التطور . وقد عجلت بهذا الاهتمام تغيرات في هيكل العائلة حيث أن العائلة الممتدة تخلي السبيل للعائلة النواة اثناء عمليات التصنيع والتحضر في البلدان النامية ، والتخطيط للرفاه الاجتماعي الوطني الذي يركز على العائلات ، والزيادة في حالات الطلاق والعائلات ذات العائل الواحد في كثير من البلدان المتقدمة النمو . كما أن من الصعب تطبيق مفهوم الاسرة المعيشية بوصفها وحدة اجتماعية - اقتصادية في بلدان افريقية وآسيوية كثيرة حيث تعتبر الهياكل العائلية بالغة التعقيد . وفي الاستعدادات لانشطة التعداد والاستقصاء في الثمانينات ، تبذل محاولات لاخذ هذه القضايا في الحسبان . على أن المؤشرات المقترحة في هذا التقرير تستند بالدرجة الاولى إلى البيانات المتعلقة بالاسر المعيشية بدلا من الاستناد الى البيانات المتعلقة بالعائلات وذلك لان جداول التعدادات والاستقصاءات القائمة متاحة بشكل أوسع بكثير فيما يتعلق بالاسر المعيشية مما هي فيما يتعلق بالعائلات .

٦٧ - ويتعلق مجال المشكلة الثانية بالافتراضات الاساسية . فمفهوم رب العائلة يستند الى افتراض أن الرجال يرأسون جميع العائلات التي تشكل النواة ويدبرون حاجاتها الاقتصادية ، بينما تهتم المرأة بوظائف الإنجاب ورعاية المنزل . كما أن من المفترض أن التنظيم العائلي في المجتمعات التقليدية يتميز بسيطرة الذكور والروح العائلية القوية التي توفر الحماية والإعالة لجميع الافراد . وقد كان الافتراضان وما زالا موضع شك خطير(٢٧) . فكلاهما من الافكار النمطية الثابتة أساسا لعائلة من نوع مثالي ولا يأخذان في الحسبان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على العائلات والاسر المعيشية في أواخر القرن العشرين . وقد أصبح الافتراض المتعلق بالإعالة الاقتصادية بواسطة رب ذَكَر للعائلة افتراضا غير واقعي بشكل متزايد حيث تتكون أعداد أكبر من الاسر المعيشية من أشخاص منفردين ، خاصة النساء اللواتي يعشن بمفردهن ، ومن نساء وأطفال فقط . كما أن المرأة غالبا ما تكون المدبِّر الوحيد لمعاشها ولمعاش أطفالها وتدخل نسب أعظم من النساء في جميع الاسر المعيشية الى صفوف القوة العاملة بأجر وتساهم بدرجة كبيرة في دخل الاسرة المعيشية .

الجدول ٣ - مفهوم العائلة وتحديد العائلات والاسر المعيشية
حسب الدوم في التعدادات السكانية للبلدان الاعضاء
في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

البلد	مفهوم العائلة المستخدم: الدولة	مفاهيم اخرى	بدون مفهوم	تحديد العائلات حسب الدوم (أ): زوجان: لهما طفل (اطفال)	ليس لهما طفل (اطفال)	اب له طفل (اطفال)	أم لها طفل (اطفال)	نويات عائلية لا تعيش في أسر معيشية	بدون عائلة: من شخص واحد	متعددة الاشخاص	تحديد الاسر المعيشية: عائلة واحدة: دون اشخاص آخرين	مع اشخاص اقرباء آخرين	انواع اخرى	حسب الدوم (ب): عائلتان: تربطهما قرابة مباشرة	تربطهما قرابة غير مباشرة	ليس بينهما قرابة	بينهما قرابة	ثلاث عائلات او اكثر: ليس بينهما قرابة
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		(د)				(هـ)							(هـ)					
اسبانيا		(د)		×	×	×	×	غير متاح	×	×	—	×			×	—		
المانيا (جمهورية- الاتحادية)	(ك)			×	×	—	—	غير متاح	×	×	×	—		(ط)	—			
ايرلندا	(م)								—	—	—	—		—	—	—	—	
البرتغال	×																	
بلجيكا	×			×	×	×	×	غير متاح	×	×	—	(ج)		—	(ج)	—		
بلغاريا	×																	
بولندا	×			×	×	×	×	غير متاح	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
تركيا	×																	
تشيكوسلوفاكيا	(ز)			—	×	—	×	غير متاح	×	×	—	—	(ج)					
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية		(د)				×							(هـ)					
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية		(د)				(هـ)							(هـ)					
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	(ك)			×	×	—	×		×	×	×	—		(ط)	—			
الدانمرك	×	(د)		—	•	—	—		×	×	—	—	(هـ)					
رومانيا	×			×	×	—	—	(و)	×	×	—	(و)			—			
السويد	×																	
سويسرا	×			×	×			(و)	×	×	×	—						
فرنسا	×												(ي)					
فنلندا									×	—	×	—						
كندا	×	(د)		×	—	×	×	غير متاح	×	—	—	—		(ل)	—			
لكسمبرغ	×			—	×	—	×	غير متاح	×	×	—	—		(ط)	—			
مالطة																		
المملكة المتحدة	(ك)			—	—	—	—	غير متاح	×	×	—	—	(ك)					
النرويج	×			×	×	×	×	×	—	(م)	—	(ن)		(م)	—			(ن)
النمسا	×																	
هنغاريا	×																	
هولندا	×			×	×	×	×	×	×	×	—	—			—			
الولايات المتحدة	×	(ع)		—	—	×	—	غير متاح	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
يوغوسلافيا	×			×	×	×	×	×					(ق)					
اليونان			×	—	—	غير متاح	—				—	—	غير متاح					

المصدر : National Practices in the 1970 Censuses (CES/AC.6/139) ، الجدول ١ .

حواشي الجدول ٢(تابع)

حاشية : * = مفهوم مستخدم أو فئة تصنيف مطبقة موصى بها (أو يمكن أن تشتق من التصنيف الوطني) .

× = الفئات المبينة مؤلفة في التصنيف الوطني .

الواصلة (-) تشير إلى أن البند لا ينطبق .

(أ) انظر الوثيقة ST/CES/13 ، الفقرة ١٢٢ .

(ب) انظر الوثيقة ST/CES/13 ، الفقرة ١١١ .

(ج) بالاضافة إلى ١٦ فئة فرعية فيما يتعلق بالاسر المعيشية المؤلفة من عائلة واحدة وست فئات فرعية فيما يتعلق بالاسر المعيشية المؤلفة من عائلتين أو أكثر .

(د) جميع الاشخاص الذين ترطبهم صلة الدم أو الزواج .

(هـ) صُنّفت العائلات إلى أزواج لهم أو ليس لهم طفل (أطفال) ؛ وأزواج لهم أقارب آخرين ؛ وعائل وحيد له أقارب آخرين ؛ وعائلات أخرى .

(و) بالاضافة إلى فئات فرعية فيما يتعلق بالعائلات التي توجد أو لا توجد بينها صلة قرابة ؛ ويمكن التوصل إلى تصنيف موصى به .

(ز) يتفق مفهوم "الاسرة المعيشية التعدادية" مع مفهوم النواة العائلية لكنه يشمل ، بالاضافة الى ذلك ، الاسر المعيشية غير العائلية المؤلفة من أشخاص متعددين ومن شخص واحد (والتي تبين بشكل منفصل في تصنيف الاسر المعيشية التعدادية حسب النوع) .

(ح) تُقسَّم الاسر المعيشية تقسيما فرعيا إلى الاسر المعيشية التي تتألف من أسرة معيشية تعدادية واحدة ، وأسرتين معيشيتين تعداديتين ، وثلاث أسر معيشية تعدادية وأربع أسر معيشية تعدادية .

حواشي الجدول ٢ (تابع)

(ط) تستخدم مفاهيم مختلفة للاسر المعيشية . ويجري التمييز ، ضمن جملة امور ، بين الاسر المعيشية الرئيسية الخاصة والاسر المعيشية التي تقيم في ذات السكن الخاص .

(ي) يمكن الحصول على التصنيف من التصنيف الخاص بالصلة برب الاسرة المعيشية .

(ك) بمن في ذلك الاحفاد الذين يعيشون في كنف جدهم (أجدادهم) ، إذا كان الوالدان لا يعيشان في الاسرة المعيشية نفسها .

(ل) يجري التمييز بين : '١' الاسر المعيشية المؤلفة من عائلات تربط بينها أواصر قرابة مباشرة فقط (مع تقسيمات فرعية اضافية) ؛ '٢' نفي الاسر المعيشية بالاضافة الى اشخاص آخرين تربط بينهم أواصر القربى ؛ '٣' نفي الاسر المعيشية بالاضافة الى اشخاص لا تربط بينهم أواصر قربى .

(م) تستخدم لتصنيف الاسر المعيشية حسب النوع فقط .

(ن) يمكن الحصول على تقسيمات فرعية لا تتعدى الرقمين .

(س) لا تتميز عن النويات العائلية التي تحيا في أسر معيشية .

(ع) تُقَسَّم تقسيمات فرعية اضافية حسب نوع النواة العائلية وعدد الاطراف وما إذا كانت برفقة اشخاص آخرين أم لا .

(ف) تقسيمات فرعية اضافية حسب ما إذا كان رب الإسْرة المعيشية فرد في نواة عائلية أم لا ؛ والنويات العائلية التي تشمل أو التي لا تشمل رب الاسرة المعيشية ، حسب نوع النواة العائلية .

(ص) رب الاسرة المعيشية والاشخاص الذين تربطهم برب الاسرة المعيشية صلة الدم أو الزواج .

(ق) تمييز بين الاسر المعيشية العائلية والاسر المعيشية الاخرى .

٦٨ - والمشكلة الاساسية هي أن المفهوم لم يعد يصف الواقع في بلدان كثيرة . ففي كثير من الاسر المعيشية المكونة من زوجين يشارك ربا الاسرة في رئاستها وفي مسؤولياتها . وفي الاسر المعيشية المؤلفة من بالغين غير متزوجين ، يجري تقاسم معظم القرارات والمسؤوليات . وفي الحالات التي ينفرد فيها أي فرد بالسلطة النهائية فيما يتعلق بقرارات الاسرة المعيشية أو انشطة أفراد الاسرة المعيشية الآخرين ، فإن مفهوم رب الاسرة المعيشية يعد مفهوما لا معنى له .

٦٩ - وكانت قضية التحيز القائم أساسا على الجنس في مفهوم "رب الاسرة المعيشية" مصدر قلق شديد لدى بعض أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا - كالسويد وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - خاصة فيما يتعلق بالقضية ، فقد تم التوصل في نهاية المطاف الى اتفاق في الرأي على وجوب الاستعاضة عن مصطلح "رب الاسرة المعيشية" بمصطلح "الفرد المرجعي في الاسرة المعيشية" . وتُرك للبلدان تقرير الكيفية التي يجب بها اختيار هذا الفرد المرجعي(٣٨) .

٧٠ - وعلى الرغم من أن توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا قد اتبعت في عدد من تلك البلدان في دورة تعدادات عام ١٩٨٠ ، فإن الاحصائيات في معظم البلدان متاحة بالنسبة للاسر المعيشية التي جرى تحديدها من حيث خصائص "ارباب الاسر المعيشية" . والواقع أنه في حين سعت بعض البلدان الى مصطلحات جديدة تحل محل مصطلح "رب الاسرة المعيشية" ، فقد كان التشديد في بلدان أخرى على الحصول على المزيد من البيانات التي يمكن الركون إليها بشأن ارباب الاسر المعيشية ، حسب الجنس ، للمساعدة في تخطيط وبرامج الرفاه الاجتماعي ، حيث تُعرَّف الرئاسة بحيث تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية الاقتصادية الاولية . وينشأ الاهتمام الجديد بمفهوم "رب الاسرة المعيشية" من مشاكل الرفاه المرتبطة بالنساء الارامل والمنفصلات والمطلقات ، سواء كن عجائز يعشن بمفردهن أو شابات يعشن مع أطفالهن كعائل لهم . وفي هذه الحالة الاخيرة ، فمن الاهمية بمكان وصف عدد وخصائص "الاسر المعيشية التي ترأسها الإناث بغية استحداث برامج وسياسات لتخفيف حدة ظروف الفقر التي تعيش الكثيرات من تلك الاسر في ظلها .

٧١ - ونظرا للإبقاء على المفهوم في معظم التعدادات التي أجريت مؤخرا ، جزئيا على الاقل ، فإن المسألة تصبح مسألة الاستفادة الممكنة من البيانات ، وهذا يتوقف بدوره على تعريف رب الاسرة المعيشية ومعناه في الممارسة العملية(٣٩) . وتتبع المكاتب الاحصائية في معظم البلدان اصطلاحات دولية متفقا عليها وتعرّف رب الاسرة المعيشية

بانه من يحدده أفراد الاسرة المعيشية بهذه الصفة أو حتى من يشغل العمود الاول لاستمارة تعداد . واحيانا ما يكون المعيار الاساسي هو الإعالة الاقتصادية واحيانا ما يكون معيارا ثقافيا بحتا (كالذكر بحكم التعريف) . وايا كانت الحالة ، فإن بلدان قليلة نسبيا تقوم بجدولة بيانات التعداد حسب الوضع العائلي والعمر والجنس ، وهي متغيرات قد تجعل هذه البيانات أكثر ملاءمة للاستخدام في مؤشر يهدف الى التعبير عن الحالة المتغيرة للمرأة . على أنها غالبا ما تكون متاحة حسب الجنس فقط ، سواء في تقارير التعدادات والاستقصاءات أو في التقديرات المستندة الى هذه البيانات(٣٠) . وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت نِسَب الرئاسة حسب العمر والجنس متاحة بالنسبة لـ ٥٩ بلدا ، لكن اقل من ٢٠ بلدا قد نشر بصورة منتظمة نتائج حول التكوين العمري والجنسي لارباب أسرها المعيشية بالنسبة لفترات أسبق . ولذا فإن الاستنتاجات بشان الانماط المتغيرة للرئاسة لا بد وأن تكون أولية إلى حد ما . وتشير تحليلات البيانات القائمة الى أن نسب الرئاسة تعد في جميع البلدان أعلى بالنسبة للرجل منها بالنسبة للمرأة في كل عمر . وهذا ليس غير متوقع ، وذلك بالنظر الى عمليات التعداد التي سبقت الاشارة إليها ، والتي تعرف رب الاسرة المعيشية من حيث كونه المحقق الرئيسي للدخل وما إلى ذلك . كما أن الانماط التقليدية للهيكل العائلي تستبعد النساء المتزوجات من تعريفهن كربّات للاسر المعيشية . ومعظم ربّات الاسر نساء عازبات ومطلقات وارامل ونساء انتهى زواجهن القائم على التراضي . ومن الارجح أن تكون هذه الاسر من بين أكثر الاسر المعيشية فقرا ، ونظرا لان السياسات الاجتماعية تهدف الى تخفيف حدة الفقر ، فمن الاهمية بمكان تعريف مثل هذه الاسر المعيشية .

المؤشرات التوضيحية

٧٢ - قد تستخدم بيانات التعداد لوصف تزايد تولي الإناث للرئاسة في جميع انحاء العالم ، خاصة في البلدان النامية(٣١) . وفي بعض الحالات ، قد تعبر زيادة نسب رئاسة الإناث عن تحسن في حالة المرأة ، وزيادة استقلالها الاقتصادي وما إلى ذلك . على أنها تعبر ، في معظم الحالات ، عن الفقر المتزايد وعبء إعالة الاطفال دون مساعدة أبوية . وبالاضافة إلى نسب الرئاسة ، تُقترح قياسات أخرى تضيف مؤشرات الوضع العائلي والخصوبة الى بيانات الاسرة المعيشية حسب العمر والجنس . ويعتبر الوضع العائلي ، خاصة نسبة من لم يتزوجوا قط في أعمار أصغر ، مؤشرا هاما لإمكانية الوصول الى خيارات أخرى غير الزواج ، كالتعليم . كما توحي بقابلية بقاء المرء أعزبا بالنسبة لكل جنس وكل مجموعة عمرية . وفي بلدان كثيرة ، خاصة في القطاع الحديث ، ترتبط الخصوبة ارتباطا سلبيا بمستويات الحالة الاجتماعية - الاقتصادية للنساء

ولعائلاتهن . كما يميل المعدل المرتفع للخصوبة الى الحد من المشاركة في قوة العمل باجر في القطاع الحديث . ولهذا فإن قياسات خصوبة المرأة سوف تكون في الغالب مؤشرا لمستويات حالتها العامة ولقدرتها على المشاركة في القوة العاملة . كما أن من المهم هنا التمييز بين المرأة في المناطق الحضرية والريفية وفيما بين الجماعات الفرعية الهامة من السكان .

٧٣ - وتشمل المؤشرات المقترحة ما يلي :

(أ) نسب رئاسة الإناث بالمقارنة مع نسب رئاسة الذكور ؛

(ب) الاسر المعيشية التي تتالف من نساء تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة وأطفال دون من ١٥ سنة ، ولا يوجد بها ذَكَر بالغ ، كنسبة من جميع الاسر المعيشية ؛

(ج) الاسر المعيشية المؤلفة من شخص واحد حسب الجنس (والفئات العمرية المختارة) ؛

(د) العمر المتوسط عند الزواج الاول بالنسبة للمرأة والرجل ؛

(هـ) الاختلاف في العمر المتوسط عند الزواج الاول للرجل والمرأة ؛

(و) الحد الادنى القانوني لسن الزواج للمرأة والرجل ؛

(ز) نسبة النساء والرجال في كل فئة من فئات الوضع العائلي حسب العمر ؛

(ح) متوسط فارق السن بين الازواج والزوجات ؛

(ط) عدد الاطفال الذين انجبتهم انساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة (حسب الوضع العائلي متى كان ذلك ممكنا) ؛

(ي) نسبة الاطفال إلى النساء فيما يتعلق بجميع الامهات اللاتي تتراوح اعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة ؛

(ك) نسبة الاطفال الى النساء فيما يتعلق بجميع النساء اللاتي تتراوح اعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة وفيما يتعلق بجميع النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ سنة في القوة العاملة .

٧٤ - ومعظم المؤشرات اعلاه متاحة بالنسبة لعدد كبير من البلدان من بيانات التعداد والبيانات الاستقصائية واسعة النطاق ، أو من الوثائق القانونية ، كما في حالة الحد الادنى لسن الزواج . وبالاضافة الى هذه المؤشرات ، يمكن النظر في العديد من المؤشرات الاضافية التي قد تستمد من دراسات الوقت - الميزانية ، والاستقصاءات ذات الاغراض الخاصة والوثائق الادارية في عدد محدود من البلدان - معظمها بلدان متقدمة النمو[٣٣] . وهذه المؤشرات الاضافية قد تشمل ، على سبيل المثال :

(أ) عدد الساعات المتاحة كل يوم لوقت الفراغ حسب الجنس ؛ ونسبة وقت الفراغ بين الإناث الى وقت فراغ بين الذكور ؛

(ب) أماكن رعاية الطفل لكل ٠٠٠ ١ طفل دون سن ٥ سنوات .

٧٥ - وبسبب الحالة المتغيرة للمرأة والصعوبات التي تعترض عملية تحليل الاحصاءات العائلية وإحصاءات الاسر المعيشية في الوقت الحاضر ، فقد عملت بلدان عديدة على استحداث مجموعات بيانات تدل على أطر مفاهيمية جديدة[٣٣] . فتصنيف نوع الاسرة المعيشية المقترح استخدامه في تعداد عام ١٩٨١ في المملكة المتحدة ، مثلا ، يقترح طريقة للتاليف بين بيانات الاسر المعيشية والبيانات العائلية التي قد تكون لها اهميتها بالنسبة لدول اخرى[٣٤] . والتصنيف الذي أقر في نهاية الامر لاستخدامه في ذلك التعداد مبين في الجدول ٤ . وليس من المعروف ما إذا كانت البيانات قد وزعت حسب الجنس ، لكن مثل هذا التحديد ، خاصة تحديد "الآباء الوحيدين" ، ستكون له أهمية اجتماعية كبيرة . وسوف توفر عملية الجدولة بعض المعرفة عن "المرحلة العائلية" ، مما قد يساعد على توضيح الصلة بين الادوار الاقتصادية والمنزلية . كما ستبرز أيضا الاسرة المعيشية المؤلفة من شخص واحد . وتتضمن الاحصاءات المتعلقة بهذه الفئة من الاسر المعيشية ، خاصة في حالة النساء الاكبر سنا ، وصفا لمجموعة ذات أهمية كبيرة من حيث السياسة العامة في دول كثيرة . وينبغي النظر في تقديم عرض بياني عند مقارنة مرحلتين زمنيتين أو أكثر . ويمكن بسهولة ملاحظة الانخفاض في الاسر المعيشية المؤلفة من زوجين فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٢ في الشكل الاول على سبيل المثال .

الجدول ٤ - تصنيف نوع الاسرة المعيشية في تعداد انكلترا وويلز لعام ١٩٨١(أ)

بدون عائلة

٠ - ١ شخص واحد

٠ - ٢ شخصان أو أكثر

١ عائلة واحدة

١-١ زوجان بدون أطفال ، وبدون أشخاص آخرين

١-٢ زوجان بدون أطفال ، ومعهما أشخاص آخرين

١-٣ زوجان لهما أطفال ، وبدون أشخاص آخرين

١-٣-١ أطفال كلهم غير معالين

١-٣-٢ أطفال كلهم معالون

١-٣-٣ أطفال معالون وغير معالين على السواء

١-٤ زوجان لهما أطفال ومعهما أشخاص آخرين

١-٤-١ أطفال كلهم غير معالين

١-٤-٢ أطفال كلهم معالون

١-٤-٣ أطفال معالون وغير معالين على السواء

١-٥ أحد الابوين وله أطفال ، وبدون أشخاص آخرين

١-٥-١ أطفال كلهم غير معالين

١-٥-٢ أطفال كلهم معالون

١-٥-٣ أطفال معالون وغير معالين على السواء

١-٦ أحد الابوين وله أطفال ومعه أشخاص آخرين

١-٦-١ أطفال كلهم غير معالين

١-٦-٢ أطفال كلهم معالون

١-٦-٣ أطفال معالون وغير معالين على السواء

الجدول ٤ (تابع)

٢ عائلتان أو أكثر

٢-١ أطفال كلهم معالون في الاسرة المعيشية

٢-٢ أطفال كلهم غير معالين في الاسرة المعيشية

٢-٣ أطفال معالون وغير معالين على السواء في الاسرة المعيشية

٢-٤ لا يوجد أطفال في الاسرة المعيشية

(أ) يحتوي التصنيف على ٣ فئات في المستوى المؤلف من رقم واحد ، و ١٢ فئة في المستوى المؤلف من رقمين و ٢٠ فئة في المستوى المؤلف من ثلاثة أرقام .

الشكل الاول - توزيع النسبة المئوية للاسر المعيشية حسب النوع

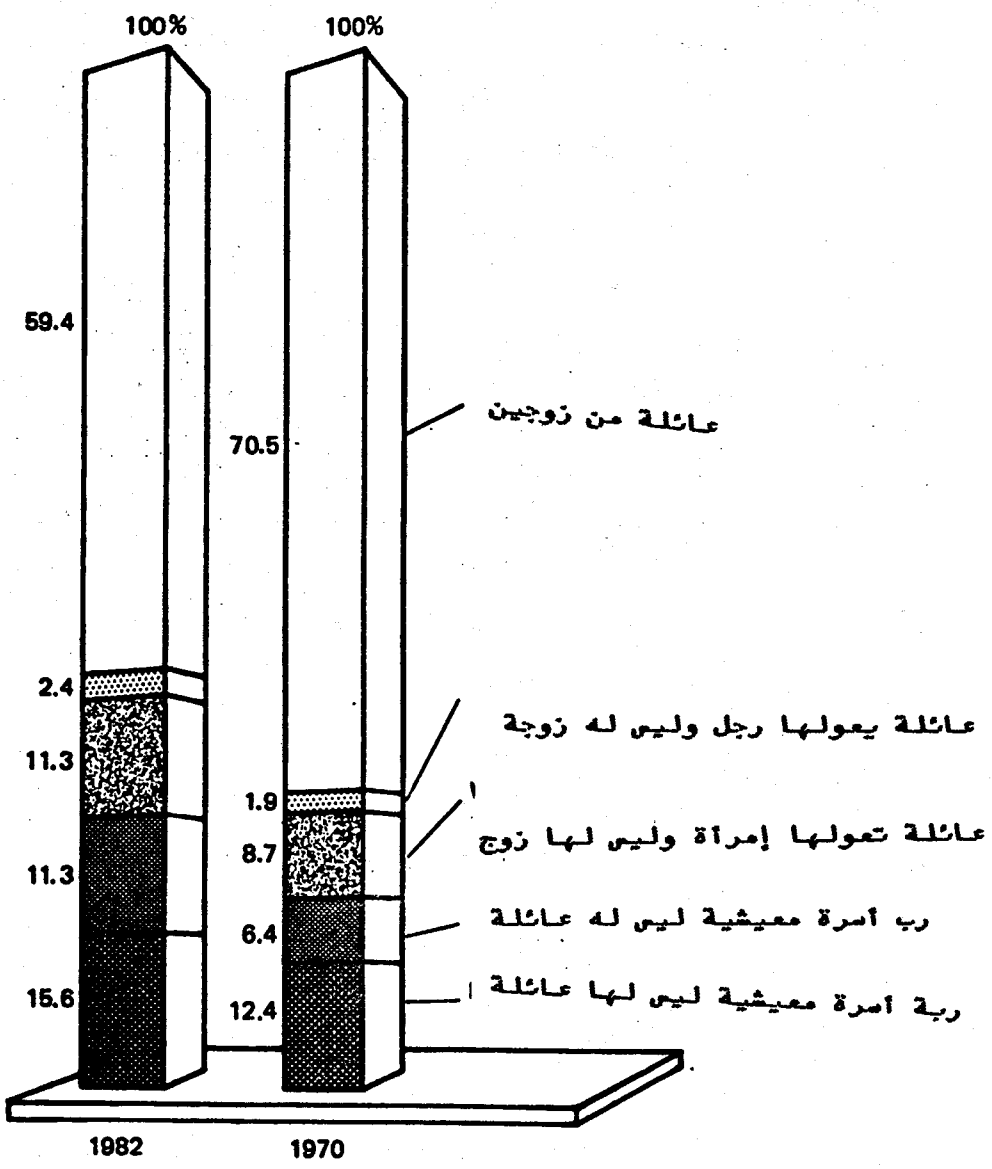

حاشية : استنادا الى بيانات تتعلق ببلد متقدم النمو . ويختلف الكثير من المفاهيم والتصنيفات والتعاريف الاحصائية ، اختلافا كبيرا فيما بين البلدان ، حتى تلك التي تعتبر عند مستويات تطور متماثلة . ولذلك فإن المصطلحات والتصنيفات المبينة في هذا النموذج القطري الفعلي قد تختلف عن تلك المستخدمة في بلدان أخرى وعن التوصيات الدولية .

٧٦ - وأغلب الاحيان كان الاهتمام بحالة المرأة يتركز على الصلة بين الخصوبة والعمالة . وتوحي النتائج المتباينة والمتناقضة في الغالب والمتعلقة بالعلاقة بين الادوار الاقتصادية والوظيفية للمرأة وأدوارها المنزلية بالحاجة الى أوصاف أكثر دقة لحالة المرأة داخل العائلة في المراحل المختلفة لدورة حياة عائلية بغية فهم مدى اتساق الادوار المنزلية مع الانشطة الاخرى(٣٥) . وليس من السهل على الدوام تحديد العائلات داخل الاسر المعيشية . وتميز توصيات الامم المتحدة لدورة عام ١٩٨٠ لتعدادات السكان والإسكان بين الاسرة المعيشية والعائلة داخل الاسرة المعيشية . وتُعرَّف العائلة داخل الاسرة المعيشية بانها "عدد العائلات من أعضاء الاسرة المعيشية التي تربط فيما بينها صلة الدم أو التبني أو الزواج"(٣٦) . وتترك للبلدان منفردة تحديد درجة العلاقة تبعا لاحتياجاتها ولاحوالها الثقافية المتباينة .

٧٧ - ومن الواضح أنه ليس من السهل حل المشاكل المتعلقة ببيانات العائلات والاسر المعيشية ، خاصة المتعلقة بتحديد صلة مختلف الاشخاص برب الاسرة المعيشية أو الشخص المرجعي فيها . وكنتيجة لذلك ، لم تصدر غير بيانات تعدادات محددة بشأن العائلة وبشأن حالة المرأة وأنشطتها داخل العائلة في بلدان كثيرة . والمؤشرات أعلاه مستمدة من مفاهيم ناقصة لكنها ينبغي أن تقدم وصفا لحالة المرأة أكثر دقة مما هو متاح الآن .

سادسا - المرأة والتعلم والخدمات التعليمية

ألف - المؤشرات التوضيحية المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم

٧٨ - توحي البيانات المتاحة بأن نطاقا واسعا من مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة وتحصيل العلم يوجد بين النساء في جميع أنحاء العالم . وفي معظم البلدان المتقدمة النمو تلم معظم النساء بالقراءة والكتابة ، كما هو حال معظم الرجال . إلا أن الحالة ليست كذلك في البلدان النامية . ففالبية النساء في بلدان امريكا اللاتينية تلم بالقراءة والكتابة ، لكن أكثر من ثلثي النساء في البلدان الافريقية أميّات . وفي آسيا يتباين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة تباينا واسعا تبعا للبلد ولمرحلة التطور وللقيم الثقافية . وقد بذلت معظم البلدان في العقود الاخيرة جهدا منسقا لزيادة مستوى إلمام جميع مواطنيها بالقراءة والكتابة . بيد أن الواقع أن عدد النساء الملمات بالقراءة والكتابة أقل من عدد الرجال بوجه عام . وحيث أن الإلمام بالقراءة والكتابة يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة في كثير من جوانب

التنمية ، فإن الفجوة في مستوى إلمام الرجل والمرأة بالقراءة والكتابة سوف توحي بمدى مشاركة كل من الرجل والمرأة في عملية التنمية . ويجب لمؤشرات الإلمام بالقراءة والكتابة أن تركز بوجه خاص على البالغين من السكان من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة وبين ٢٠ و ٢٤ سنة .

٧٩ - وفضلا عن الإلمام الاساسي بالقراءة وبالكتابة ، تجمع معظم البلدان بيانات عن القيد بالمدارس والمواظبة وتحصيل العلم . وفي كثير من البلدان والمناطق تعتبر معدلات قيد المرأة أدنى بوجه عام من معدلات قيد الرجل ، ويمكن استنتاج حجم الاختلاف بين الجنسين من معدلات القيد في مستويات التعليم الاولي والثانوي ، والثالث . وتعد نسبة القيد في المستويين الثاني والثالث هامة بوجه خاص حيث أن نساء قليلات للغاية في البلدان النامية ، بالمقارنة مع الرجال ، قد أتممن المدرسة الثانوية ويعتبر إتمام المدرسة الثانوية شرطا مسبقا لإمكانية الوصول الى مواقع تنطوي على مزيد من التحدي كما أنها مجزية ماليا في القطاع الحديث من الاقتصاد .

٨٠ - ومن الاهمية ملاحظة انه وإن كانت الاحصاءات التعليمية قد تكون متاحة بيُسر في بلدان كثيرة وقد تكون موثوقا بها بدرجة معقولة ، فإنها ليست دون جوانب قصور . ومع أن معدلات القيد قد ترتبط بمستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البنات وقد تستخدم كعلامات مميزة حالية بحيث يتسنى قياس التقدم في المستقبل ، فإن القيد في المستوى الاولي ليس الاعتبار الاكثر أهمية . وفي المجتمعات التي يشعر فيها الآباء باهمية الاستثمار في تعليم البنين ولكن ليس البنات ، فمن المحتمل أن عدد البنات اللاتي سيبلغن مستويات تعليم ثانوية سيكون قليلا ، ناهيك عن التعليم الجامعي . لذلك ، من المهم الحصول ليس فقط على إحصاءات القيد ، وإنما الحصول أيضا على إحصاءات القيد حسب المستوى وفي المستويات الاعلى ، حسب ميدان الدراسة ، الذي قد يشير إلى الانواع المختلفة من الاهرامات التعليمية الموجودة بالنسبة للبنات والبنين وكذلك التغيرات في شكل الاهرامات بمرور الوقت .

٨١ - وهناك عامل آخر لا تستوعبه دائما إحصاءات القيد هو معدلات التغيب والتسرب بالنسبة للبنات والبنين على السواء . وقد أشير إلى أنه في كثير من البلدان النامية تعد معدلات التغيب والتسرب هذه أعلى بكثير بالنسبة للبنات مما هي بالنسبة للبنين ، خاصة في البلدان التي يعد فيها عمل المرأة بالزراعة أكثر أهمية من عمل الرجل في الزراعة . ولأن التعدادات لا تقدم بيانات تسمح بفحص حالات التغيب والتسرب ، اللهم إلا عن طريق الاستنتاج على فترات طويلة ، فمن الاهمية استكمال بيانات التعداد بمواد أخرى تقدم معلومات عن هذا النمط من الدوام . وحيثما تسمح البيانات ، فقد تستخدم النسبة المئوية لمتوسط الدوام اليومي .

٨٢ - وهناك مجال ثالث تنشر فيه الحكومات احصاءات قليلة بصورة روتينية هو مجال المناهج الدراسية . فحتى تواظب البنات على الذهاب الى المدرسة ، فإنهن قد يمارسن نوعا من التدريب التعليمي مختلفا تماما عما يمارسه البنون . وفي مجتمعات كثيرا قد تكون مناهج الدراسة التي تعتبر ملائمة للبنات غير متصلة على الاطلاق بإمكانية التوظف فيما بعد في القطاع الحديث ، في حين من المحتمل أن تكون مناهج الدراسة الخاصة بالبنين موجهة نحو متطلبات الوظيفة . ويعد القيد في المدارس المهنية والتقنية مهما في هذا المقام . كما أن وجود أو غياب المدرّسات قد يؤثر على معدلات قيد البنات . وأخيرا ، من المهم ملاحظة التباينات الكبيرة في تعريف المدرسة الاولية والمجموعة العمرية للمدرسة الاولية ، والتي تجعل المقارنات الزمانية والمكانية صعبة . وليس من الامور الهادفة مقارنة معدلات قيد أشخاص تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٠ سنوات في الصفوف من الاول الى السادس مع معدلات قيد أشخاص تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٥ سنة في الصفوف من الاول الى الثامن ، مثلا . وهذه ليست مشكلة خطيرة بالنسبة لمعظم المقارنات بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث داخل البلد الواحد . على أن هناك مناسبات تكون فيها المقارنات بين كل بلد والاخر مفيدة . ويعتبر اعتماد التصنيف الدولي الموحد للتعليم بواسطة اليونسكو خطوة هامة نحو توحيد المصطلحات المتعلقة بمستويات التعليم . كما يمكن استخدام معدلات القيد المرتبطة بالعمر للتغلب على مشاكل إمكانية المقارنة ، كما هو الحال أيضا بالنسبة لقياسات متوسط العمر المتوقع في الدراسة حيثما كانت متاحة .

٨٣ - ويوضح الجدول ٥ العديد من القياسات التي يمكن الحصول عليها من بيانات التعداد والاستقصاءات والبيانات الادارية المتاحة بشكل واسع النطاق . وبالنظر الى أوجه القصور التي أشير إليها أعلاه ، يُقترح أيضا بعض القياسات التكميلية غير المتاحة إلا في بعض الاماكن بيد أنه ينبغي اعتبارها مستوبة بالنسبة للعمل في المستقبل . وتناقش هذه القياسات في الفرع باء أدناه . وتشمل المؤشرات المقترحة ما يلي : (أ) معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للرجل والمرأة ومعدل إلمام الإناث بالقراءة والكتابة بالقياس الى معدل إلمام الذكور بالقراءة والكتابة ؛ (ب) النسب المئوية للمجموعة العمرية التي تتراوح أعمارها بين ٦ و ٢٣ سنة والمقيدة في المدارس حسب الجنس والعمر ومعدلات قيد الإناث بالقياس الى معدلات قيد الذكور ؛ (ج) النسبة المئوية لجميع الاشخاص المقيدين والذين هم في المستوى الثاني حسب الجنس ؛ (د) النسبة المئوية للنساء وللرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة والذين أتموا المدرسة الثانوية ومعدل ألنساء الى الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٢٤ سنة والذين أتموا التعليم الثانوي . ويبين الجدول ٥ بعض هذه القياسات .

وكما هو الحال مع قياسات القوة العاملة التي نوقشت في الفرع السابق ، من المهم التمييز بين الجداول التفصيلية المطلوب التوصل إليها من البيانات الموجودة واختيار المؤشرات الموجزة التي يجب أن تستخدم للأغراض البرنامجية وأغراض السياسة . وعلى سبيل المثال ، فإن النسبة المئوية للملمين بالقراءة والكتابة يجب أن تدرج في الجداول حسب الجنس ويجب أن تدرج التفاصيل العمرية التي قد تكون مفيدة في كل بلد قدر الإمكان . على أن مجموعة أو مجموعتين من هذه المجموعات العمرية قد تكون بمثابة مؤشر لحالة المرأة . وفي الحالات التي قد تكون فيها زيادة التفاصيل العمرية مفيدة ينبغي النظر في تقديم عرض بياني . ويبين الشكل الثاني ، المستند الى الجدول ٦ ، أحد طرق إظهار تضييق الفجوة في القيد بين البنين والبنات في سن القيد بالمدرسة الثانوية بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٧ .

باء - قياسات تكميلية

٨٤ - في البلدان التي توجد فيها بيانات مناسبة ماخوذة من الاستقصاءات أو التي تجمع فيها تلك البيانات بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها ، قد تشمل المؤشرات التكميلية متوسط الدوام اليومي كنسبة مئوية من المقيدين حسب الجنس ؛ ومعدلات التسرب والإعادة حسب الجنس في المستوى الاول ؛ والنسبة المئوية لمن هم في سن العاشرة فاكثر ممن قيدوا في المدارس عند بداية العام وانقطعوا عند نهايته ، حسب الجنس ؛ والنسبة المئوية لجميع المدرسات في المستوى الاول ؛ والنسبة المئوية لجميع خريجات الجامعات ؛ ومتوسط العمر المتوقع عند الميلاد او عند بلوغ عدد السنوات التي تقضى في المدرسة .

٨٥ - وتعتبر البيانات الاحصائية المتعلقة بالمساعدة الدولية في مجال التدريب مجالا آخر قد يقدم مؤشرات لحالة المرأة في البلدان التي تتلقى تلك المساعدة ، وكذلك كمؤشر للاهتمام من جانب البلدان التي تقدم مثل هذه المساعدة . وعلى سبيل المثال ، تستعرض لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مختلف المساهمات في مجال التعاون التقني الثنائي المقدمة الى البلدان النامية . ويبين جدول في تقريرها ، التعاون الإنمائي ، استعراض عام ١٩٨١ ، عدد النساء بين الطلاب والمتدربين في البلدان المانحة . وقد استحدث ذلك الجدول من البيانات التي قدمتها البلدان منفردة . واستمد منه الجدول ٧ ويبين أن نسبة النساء بين أولئك الطلاب تتراوح بين ٢ في المائة و ٢٧ في المائة . وبقدر ما يسمح به مثل هذا التدريب من قيادة أو مشاركة عالية المستوى في القطاع الحديث بعد عودة المتدربين الى بلدانهم ، يتضح أن نساء قليلات نسبيا يجري تدريبهن على مثل هذه

المشاركة . ومثل هذه البيانات متاحة على الارجح بالنسبة لبلدان اخرى وقد تستخدم من جانبها لتاليف مؤشر آخر لمدى توافر التعليم حسب الجنس . ومثل هذه البيانات قد تكمل على نحو مفيد المؤشرات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات والوثائق الادارية الوارد ذكرها أعلاه .

الجدول ٥ - المؤشرات التوضيحية للفرصة التعليمية

المؤشرات[1]	المجموع	الذكور	الإناث	نسبة الإناث الى الذكور
١ - النسبة المئوية للملمين بالقراءة والكتابة[ب]				
١٥ سنة فاكثر	٧٤,٢	٧٨,٢	٧٠,٤	,٩٠٠
١٥ - ١٩ سنة	٨٥,٠	٨٦,١	٨٣,٩	,٩٧٤
٢ - النسبة المئوية للمجموعة العمرية ٦ - ٢٣ المقيدة في المدارس[ب]	٢٧,٤	٣٤,١	٢٠,٦	,٦٠
٣ - النسبة المئوية للاشخاص المقيدين في المدارس الثانوية	١٧,٦	٢٣,٢	١٠,٣	,٤٤
٤ - النسب المئوية للمجموعة العمرية ٢٠ - ٢٤ ، التي اتمت المستوى الثاني للتعليم المدرسي[ب]	٦١,١	٦٣,٠	٥٥,٥	,٨٨
٥ - متوسط الدوام اليومي كنسبة مئوية من المقيدين	٨٥,٠	٩٤,٠	٧٩,٠	,٨٤
٦ - متوسط العمر المتوقع في المدرسة :				
العدد الكلي للسكان	٥,٩	٦,٢	٥,٤	,٨٦
السكان المقيدون	٧,٩	٨,١	٧,٤	,٩١
٧ - مدرسو المستوى الثاني من الإناث	-	-	-	,٣٣

الجدول ٥ (تابع)

المؤشرات(أ)	المجموع	الذكور	الإناث	نسبة الإناث الى الذكور
٨ - النسبة المئوية للمقيدين في المستوى الثالث في العلوم والهندسة	٤٩,٠	٥٩,٥	١٧,٥	,٢٩

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو . انظر حاشية الشكل الاول . الواصلة (-) تشير الى أن البند لا ينطبق .

(أ) يجب تبيان كل مؤشر بشكل منفصل فيما يتعلق بالمناطق الحضرية والريفية والمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الهامة داخل الامم عندما تكون مثل هذه البيانات متاحة .

(ب) يجب تحدي المجموعة (المجموعات) العمرية وفقا للاهتمامات المحددة وللنظم التعليمية لكل بلد .

الجدول ٦ - المعدلات التوضيحية للدوام في المدرسة حسب العمر
(نسبة مئوية)

العمر (أ)	١٩٦٧	١٩٧٧
الذكور		
١٤		
١٥		
١٦		
١٧		
١٨ فاكثر		
١٩ فاكثر		
الإناث		
١٤		
١٥		
١٦		
١٧		
١٨ فاكثر		
١٩ فاكثر		
المجموع		
١٤		
١٥		
١٦		
١٧		
١٨ فاكثر		
١٩ فاكثر		

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو . انظر حاشية الشكل الاول .

النقطتان (..) تشيران الى أن البيانات لم ترد بشكل منفصل .

(أ) لا ترد بيانات عام ١٩٦٧ بشكل منفصل لمن هم في سن ١٨ و ١٩ فاكثر .

الشكل الثاني - معدلات الدوام في المدرسة حسب العمر ، ١٩٦٧ - ١٩٧٧

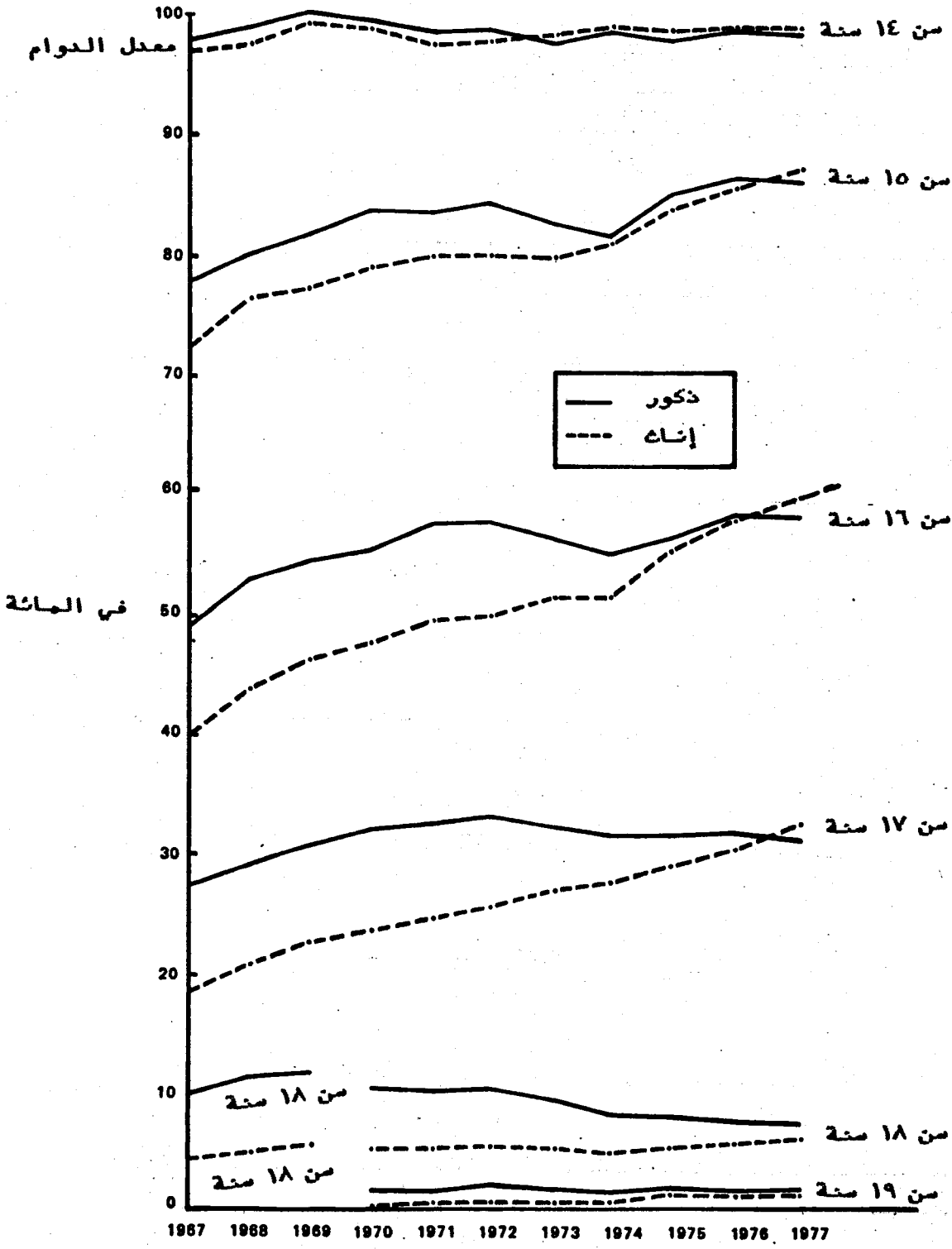

حاشية : استنادا الى الجدول ٦ . انظر حاشية الشكل الاول .

الجدول ٧ - النساء من البلدان النامية الحائزات على منح دراسية في بلدان مختارة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٠

بلد الدراسة	الطلاب والمتدربون		
	المجموع	النساء	النسبة المئوية
بلجيكا	٣ ٢٥٨	٢٣١	٧
الدانمرك	٥٥٦	١١٧	٢١
سويسرا	٨٢٢	٤٢	٥
فنلندا	٣٩٤	٤٣	١١
كندا	١ ٧٢٢	١٢٢	٧
النرويج	١ ٢٦٠	٢٢٢	١٨
نيوزيلندا	٩٩٢	٢٧٥	٢٧
الولايات المتحدة الامريكية	٦ ٨٥٤	١٦٩	٢
	١٥ ٨٦٩	١ ٢٢٢	٨

المصدر : Development Co-operation, 1981 Review ، (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨١) ، ص ١١ .

سابعا - النشاط الاقتصادي للإناث ومشاركتهن في القوة العاملة[٣٧]

٨٦ - يشتمل جزء كبير من البيانات المستمدة من التعدادات والاستقصاءات على وصف النشاط الاقتصادي للسكان ومشاركتهن في القوة العاملة في معظم البلدان . والكثير من هذه البيانات متاح في حولية احصاءات العمل ، التي تنشرها منظمة العمل الدولية ، والتي تحتوي على بيانات متعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا في اكثر من ١٠٠ بلد ومنطقة . على أن هناك عددا من المشاكل المتصلة ببيانات التعدادات والاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة ، خاصة فيما يتعلق بالمرأة[٣٨] . وينشأ كثير من المشاكل المنهجية المستمرة في مجال صياغة مؤشرات تتعلق بحالة المرأة من استخدام مفاهيم تقليدية في الاسئلة التي تستخدم لجمع البيانات في التعدادات والاستقصاءات . ولهذا السبب تجدر الاشارة بإيجاز الى التعاريف والمفاهيم المستخدمة وتاريخها .

٨٧ - وقد بدأ توحيد مفاهيم القوة العاملة في العشرينات من هذا القرن بصياغة تصنيفات الصناعات والوظائف واستحداث طرق لجمع بيانات عن البطالة . وقد اعتمد المؤتمران الدوليان الاول والثاني للإحصائيين العماليين ، المعقودان في عام ١٩٢٣ وعام ١٩٢٥ ، التوصيات الدولية الاولى بشأن هذه الموضوعات . وقد اتخذت الخطوة الدولية الاولى نحو تصنيف العمال في عام ١٩٣٨ من جانب لجنة الخبراء الاحصائيين التابعة لعصبة الامم . وقد ادخلت هذه اللجنة تعريفا للذين يشغلون وظائف تعود عليهم بالربح . واستبعد العمل المنزلي الذي يقوم به أفراد الاسرة في منازلهم كما استبعد الشبان الذين يفترض أنهم طلاب . وقدمت القرارات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثامن للإحصائيين العماليين (١٩٥٤) تعاريف وتصنيفات تفصيلية لنطاق وطبيعة الاحصاءات التي يجب جمعها فيما يتعلق بالقوة العاملة والعمالة والبطالة . وقد عدلت هذه القرارات في المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصائيين العماليين في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ . وبوجه عام ، كانت التوصيات المتعلقة بدورات تعدادات السكان في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٨٠ منسجمة مع التعاريف الواردة في قرارات عام ١٩٥٤ فيما عدا تغييرات طفيفة في الحد العمري وفترة الإحالة الزمنية . ومع أن توصيات عام ١٩٥٤ تم الإبقاء عليها على مدار ثلاثة عقود ، فإن الممارسات الوطنية لم تكن متسقة معها ، وجرى تغيير المفاهيم والتعاريف المختلفة بحيث تكون مناسبة للظروف والاحوال الخاصة بكل بلد من البلدان . وبالتالي ، فإن تطبيق المفاهيم يختلف من بلد الى آخر ، وغالبا ما يختلف داخل البلدان على مر الزمن ، بين برامج الجمع المختلفة وبين الوكالات التي تجمع البيانات . وتتعلق اختلافات رئيسية بتحديد اشتراطات لتعريف شخص ما بأنه في القوة العاملة وفي معاملة العمال الذين لا يحصلون على أجر . ومن المأمول فيه أن يؤدي تطبيق المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصائيين العماليين الى تسوية هذه الاختلافات .

٨٨ - وفي قرارات عام ١٩٥٤ جرى تعريف النشاط الاقتصادي أو العمل الاقتصادي ، الى حد بعيد ، من حيث ما إذا كان الشخص مشاركا في نشاط تحصل أو يحصل في مقابله على أجر بشكل مباشر أو غير مباشر . ويشمل ذلك العمال في الاسر الذين لا يحصلون على أجر ، لكنه لا يشمل تدبير شؤون المنزل الذي يتولاه المرء في منزله . وبعد عام ١٩٥٤ ، أصبح مفهوم القوة العاملة هو المفهوم الاكثر شيوعا في الاستخدام عن السكان الناشطين اقتصاديا . وقد جرى العرف على تقسيم القوة العاملة المدنية الى عاملين وعاطلين ، مع توافر قواعد صارمة الى حد معقول للإدراج في فئة أو أخرى . وفي معظم التوصيات الدولية كان الاشخاص الذين استبعدوا من القوة العاملة بحكم التعريف مدبرات منازل متفرغات وطلابا وقلة أخرى من المتقاعدين من ذوي المعاشات الذين لا يمارسون أي عمل . كما تضمنت التوصيات الدولية أن تكون الاولوية دائما لاداء النشاط الاقتصادي وليس النشاط غير الاقتصادي إلا أنه بما أن المرأة تقضي وقتا أطول

مما يقضيه الرجل في انشطة غير نقدية كالانتاج الزراعي من اجل الاستهلاك الخاص ، ونقل المياه وحياكة الملابس ، فإن الانشطة الانتاجية للمرأة لا يزال يجري الإبلاغ عنها بصورة غير وافية .

٨٩ - وكما ذكرنا آنفا ، تقوم دول كثيرة بإبلاغ بياناتها عن الحالة في مجال العمالة (أي ، كارباب عمل ، وعاملين لحسابهم الخاص ، ومستخدمين ، وعمال أسريين بدون أجر وعمال في تعاونيات المنتجين) ، وهو مجال قد تتباين في شانه التعاريف المستخدمة . وكانت فئة العامل في الاسرة الذي لا يحصل على اجر تشكل واحدة من الفئات التمييزية بوجه خاص ضد المرأة . وفي بلدان كثيرة ينبغي للمرء كيما يعتبر عاملا أسريا بدون اجر في (ويدرج في القوة العاملة) أن يكون قد عمل ثلث ساعات العمل العادية على الاقل دون أجر مشروع ما يديره أحد أقاربه . وغالبا ما يكون العمال الاسريون ، الذين لا يتقاضون أجراً زوجات يعملن في استثمارات عائلية صغيرة في المناطق الحضرية وفي الحيازات الزراعية في المناطق الريفية . وقد بدأ اشتراط الحد الادنى من الساعات بالنسبة للعمال الاسريين الذين لا يتقاضون اجرا غير منطقي عندما اعتبر الاشخاص الذين عرفوا أنفسهم بانهم مستخدمون أو عمال يعملون لحسابهم الخاص وابلغوا أنهم عملوا ساعة واحدة خلال فترة الاحالة (الاسبوع السابق) على انهم في القوة العاملة . وقد اسقط من التوصية الدولية لعام ١٩٨٢ اشتراط العمل ثلث ساعات العمل على الاقل بالنسبة للعامل في الاسرة الذي يتقاضى أجرا حتى يعتبر في القوة العاملة . وتعتبر الممارسات الوطنية في العديد من البلدان اقرب بالفعل الى التوصيات الجديدة من الممارسات القديمة ولابد لمؤشراتها من أن تكون أكثر أهمية في هذا المجال .

٩٠ - وتتميز الطريقة التي يُعامل بها العمال الاسريون الذين لا يتقاضون اجرا باهمية خاصة بالنسبة للمرأة في المناطق الزراعية ، لان الحيازات الزراعية تدار عادة على أساس الاسرة المعيشية . وسوف يلعب معظم أعضاء الاسرة المعيشية دورا ما في تشغيلها ، خاصة الزوجات . ومع ذلك فغالبا ما يعتبر فرد واحد فقط في العائلة ، وهو الحائز ، نشطا في كل حيازة . ومن هنا فغالبا ما يجري تجاهل مساهمات النساء الريفيات ولا تحسب مساهماتهن في النشاط الزراعي . وهذا أمر له أهمية خاصة في البلدان التي يوفر فيها نشاط المرأة الزراعي معظم موارد الإعاشة للاسرة[٣٩] .

٩١ - ويحدث أيضا أن تخفق أعداد العاملات عند حصرها في المناطق الحضرية حيث تعمل نساء كثيرات في القطاع الثانوي ولا يكون لهن محل اقامة ثابت أو وظيفة ثابتة . ولا يوجد تعريف متفق عليه بوجه عام للقطاع الثانوي من الاقتصاد ، إلا انه قد يشمل الانشطة الاقتصادية التي تغفلها اجراءات جمع البيانات العادية لانها في منشآت

غير رسمية أو تدار لحساب خاص أو لانها متنقلة بدرجة كبيرة ، أو موسمية أو غير قانونية أو غير مقبولة حضاريا . وبالاضافة الى ذلك ، فإن النساء اللائي يعملن في الاسر بدون أجر في منشآت يملكها أزواجهن أو منشآت عائلية أخرى قد لا يجري عددهن في القوة العاملة . ويتمثل اعتبار آخر يمس قياس مساهمات المرأة في النشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية في أن الكثيرين من العاملين هناك ليسوا عاطلين بمعنى أنهم يتطلعون للحصول على عمل بل يمكن تعريفهم على نحو ملائم بأنهم يدخلون في نطاق العمالة الناقصة لانهم يعملون نصف الوقت رغما عنهم ، لفترة تقل عن الفترة العادية أو في وظائف لا تتناسب مع مستويات مهارتهم . وتنشر بلدان قليلة بيانات عن العمالة الناقصة ، بيد أن تلك القياسات قد تحسب في البلدان التي تجمع فيها البيانات الضرورية .

٩٢ - ويعتبر تصنيف أو عد المرأة بوصفها عاملة في الاسرة بدون أجر هاما بالنسبة لحالة المرأة من ناحيتين متناقضتين . فمن ناحية ، إذا لم تحسب النساء بدقة ، فإن مساهمتهن في الناتج الاقتصادي للامة تقاس بصورة غير ملائمة . ومن هنا ، فمن الاهمية الحصول على بيانات دقيقة واستخدامها في قياس معدلات المشاركة في القوة العاملة . ومن الناحية الاخرى ، يمكن أن يساهم التصنيف كعامل في الاسرة بدون أجر في البطالة الناقصة الخفية بالنسبة للمرأة الى حد أن المرأة التي تفضل وتقبل وظيفة بأجر في قوة العمل ، إذا تسنى لها ذلك ، تصنف كعاملة في أسرة بدون أجر ومن ثم كموظفة . وبناء على ذلك ، فإن العامل في الاسرة الذي لا يتقاضى أجرا يجب حسابه بدقة في أية احصاءات للمشاركة في قوة العمل ، بيد أن مؤشرات البطالة يجب أن تركز على الايدي العاملة التي تتقاضى أجرا[٤٠] . وهذا لا يتطلب تغييرات مفاهيمية رئيسية ، بل يتطلب مجرد معالجة ذكية اضافية للاحصاءات القائمة .

٩٣ - ولم تكن التوصيات الدولية القديمة بشأن قياس العمالة وانشطة القوة العاملة كافية لمعالجة مشكلة العمالة الناقصة وبخس عملية الحصر ، خاصة في البلدان النامية . وقد أسفرت هذه المصادر الخاصة بسوء الإبلاغ وعدم الشمول عن تغيير واسع النطاق في معدلات المشاركة في القوة العاملة المبلغ عنها دوليا . وتبين دراسة اضطلعت بها منظمة العمل الدولية لتقديرات القوة العاملة أن التقديرات بالنسبة لمعدلات مشاركة الايدي العاملة من الذكور أكثر انسجاما بكثير بين البلدان وفيما بينها من معدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة[٤١] . وبشكل ثابت ، فإن المعدلات بين الإناث ادنى أيضا ، وكذلك أكثر تغيرا ، من المعدلات المبلغ عنها بالنسبة للذكور .

٩٤ - وعلاوة على ذلك ، فإن مصطلح المستخدمين غالبا ما يفهم أو يحدد من حيث حقل النشاط الرئيسي أو الاولي . فالنساء ، خاصة أولئك اللائي يوجدن في المناطق الريفية ، واللائي يعملن في أنشطة عديدة ، قد يعملن ساعات طويلة للغاية ، إلا أنهن قد لا يُدرجن كمستخدمات لانهن ليس لهن حق نشاط "رئيسي" . والشيء نفسه صحيح في القطاع الثانوي الحضري أو في المشاريع الاسرية الحضرية .

٩٥ - وكما لوحظ في الفصل السابق فيما يتعلق بأوجه قصور البيانات ، فإن أنشطة اقتصادية معينة للمرأة ، كتربية حيوانات المزرعة ، وتجهيز الاغذية وتخزينها ، والطهو للعمال المستأجرين ، وتوفير الغذاء للاسرة عن طريق الرقعة الصغيرة التي تغني الاسرة المعيشية وما إلى ذلك ، لا تسجل بوجه عام وتحتاج الى مزيد من الاهتمام . كما طرحت مسألة ما إذا كان مجمل مجال تدبير شؤون الإسرة ورعاية الطفل وقيمة مثل هذا العمل يجب ادماجه في بيانات النشاط الاقتصادي(٤٢) . فهذه الانشطة ليست مدرجة في التعدادات أو في استقصاءات القوة العاملة ، ولم يجر تسوية الكثير من هذه القضايا . إلا أنه يجري بشكل متزايد الاعتراف بقيمة انتاج الاسرة المعيشية وغير ذلك من الانشطة الاقتصادية غير النقدية للمرأة ، كما يجري حاليا الاضطلاع بقدر ملحوظ من العمل فيما يتعلق بتقدير قيمته النقدية . وتستعرض الوثيقة المصاحبة لهذه الوثيقة ، تحسين مفاهيم وأساليب الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة ، الحالة الراهنة لهذا العمل وتقدم توصيات لإجراء دراسة في المستقبل .

ألف - سلسلة المبادئ والمؤشرات

٩٦ - فيما يتعلق بالقوة العاملة ، قد تستحدث عدة مؤشرات للنشاط الاقتصادي للمرأة عن طريق تقسيم البيانات القائمة بالفعل . والمؤشرات التالية من بين المؤشرات المقترحة : (أ) معدلات المشاركة في قوة العمل حسب الجنس والعمر وحسب الاقامة الحضرية والريفية ، (ب) العمال الاسريون الذين لا يتقاضون أجرا كنسبة من جميع الاشخاص في القوة العاملة حسب الجنس مع نسب الإناث الى الذكور ، (ج) البطالة حسب الجنس والعمر (وحسب الاقامة الحضرية/الريفية إن أمكن) ومعدل مستويات البطالة بين الإناث الى مستويات البطالة بين الذكور و (د) نسبة النساء القادرات على العمل من الناحية الاقتصادية في الوظائف المهنية والادارية بالمقارنة مع نسبة الرجال . وبالاضافة الى ذلك ، يجب إدراج بعض المؤشرات المستندة الى بيانات من استقصاءات استخدام الوقت ، في البلدان التي توجد فيها(٤٣) . ويقدم المرفق الاول أدناه قائمة تفصيلية بسلاسل لاختيار المؤشرات بالنسبة للبلدان في مراحل تطور مختلفة . ويتوخى الجدولان ٨ و ٩ أشكالا لعرض بعض القياسات التي أشير إليها أعلاه .

٩٧ - ويتعين على المستخدمين في كل بلد أن يكونوا حساسين للفارق بين عدد القياسات والمؤشرات التي قد يحسبها اخصائي أو عالم اجتماعي أو مستخدم آخر يعد بيانات وعدد المؤشرات التي يجب تقديمها الى مقرري السياسة غير المدربين نسبيا على الاحصاءات . أما عرض تفصيلات كبيرة لمجرد انها متاحة فإن ذلك غالبا ما يكون مربكا بدلا من أن يكون مصدرا للاستنارة . وعلى سبيل المثال ، يوافق الجميع على أن التفاصيل المتعلقة بالعمر تعتبر هامة في فحص بيانات القوة العاملة والعمالة . ولذا ، فعند إعداد القياسات والمؤشرات المقترحة أعلاه ، يجب على الاحصائي أن يحسب القياسات بتفصيلات وافية تتعلق بالعمر بغية فحص اتجاهات الجماعة . ويوضح الجدول ٨ بعض القياسات التي يجب استحداثها في بلد لديه بيانات جيدة عن القوة العاملة حسب العمر والجنس . وعند هذه المرحلة يجب على الاحصائي أو المستخدم الآخر الذي أعد الجدول أن يصدر حكما معينا فيما يتعلق بالعدد الاصغر من هذه القياسات ومن القياسات المستمدة منها والذي يمكن استخدامه كمؤشر لتقديم لمحة عن حالة المرأة في القوة العاملة وكذلك كإشارة للاحتياجات التي يجب التصدي لها في مجال أهداف السياسة والتخطيط . وسوف يقوم كل بلد باختيار يعبّر عن الحاجات والمصالح الوطنية ، وكذلك عن مدى توافر البيانات . ويقدم الجدول ٨ مجموعة ممكنة من المؤشرات التي قد تستمد من الفئات التفصيلية لبيانات التعدادات أو الاستقصاءات المتعلقة بنشاط القوة العاملة . كما يمكن تقديم قياسات النشاط الاقتصادي في أشكال بيانية بسيطة بحيث يمكن فهم السمات الرئيسية الهامة بشكل أيسر من جانب غير المتخصصين . وعلى سبيل المثال ، يصور الشكلان الثالث والرابع نوعين بسيطين من الرسوم البيانية التي قد تستخدم لإيضاح أنه في بلد معيّن :

(أ) توجد نساء أقل من الرجال في القوة العاملة ، إلا أن هناك اختلافا كبيرا حسب الاقليم في البلد ؛

(ب) على مدى فترة خمس سنوات ، تعرضت المرأة لمعدلات بطالة أعلى من الرجل ولم يكن هناك دليل على تضييق الفجوة فيما بينهما .

الجدول ٨ - سلسلة توضيحية لاختيار مؤشرات بشأن نشاط القوة العاملة(أ)

	المجموع	ذكور	إناث
النسبة المئوية للسكان الناشطين اقتصاديا			
الاعمار			
١٥ -	٩,٧	١٥,١	٤,٠
١٩-١٥	٣٩,١	٤٩,٩	٥,١
٢٤-٢٠	٤١,٦	٧١,٧	١٢,٤
٢٩-٢٥	٥١,١	٩٢,٨	١٠,٨
٣٤-٣٠	٥١,٢	٩٧,٧	٦,٠
٤٩-٤٥	٥٢,٥	٩٨,٢	٢,٥
٥٤-٥٠	٤٩,٢	٩٦,٨	٢,١
٥٩-٥٥	٥٢,٥	٩٥,٠	٢,٧
٦٤-٦٠	٣٩,٠	٧٦,٧	٢,٢
٦٥+	٢٠,٥	٤٠,٩	١,٠
المجموع (ب)	٣٠,٢	٥٤,١	٥,٥
النسبة المئوية للناشطين اقتصاديا من العاطلين			
الاعمار			
١٥ -	١٦,٠	١٦,٢	١٥,٧
١٩-١٥	١٧,٠	١٠,١	٢١,٠
٢٤-٢٠	١٠,٧	٦,٧	٢٥,٦
٢٩-٢٥	٧,٧	٣,٨	١١,٥
٣٤-٣٠	٦,٠	٤,٠	١٠,٣
٣٩-٣٥	٤,٢	١,٢	٨,٠
٤٤-٤٠	٢,٢	٠,٥	٥,٣
٤٩-٤٥	٢,٥	٠,٥	٥,٣
٥٤-٥٠	١,١	١,٠	١,٦
٥٩-٥٥	١,٠	١,٠	١,١
٦٤-٦٠	١,٠	٠,٩	١,٦
٦٥+	-	-	-
المجموع	٧,٩	٤,١	١٣,٢

الجدول ٨ - (تابع)

	المجموع	ذكور	إناث
حالة العمالة بالنسبة للناشطين اقتصاديا ،			
النسبة المئوية لتوزيعهم			
ارباب عمل	٢,٢	٣,٤	٠,٤
عمال يعملون لحسابهم الخاص	١٥,٢	١٩,٠	٩,٢
موظفون	٦٧,٥	٧١,٨	٦٠,٧
عمال في الاسرة يتقاضون اجرا	١٤,٢	٥,٠	٢٨,٩
آخرون	٠,٧	٠,٧	٠,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
فرع النشاط الاقتصادي للناشطين اقتصاديا			
النسبة المئوية لتوزيعهم (ج)			
الزراعة	٤١	٢٦	٥٤
التعدين والصناعة	١٥	١٦	١٢
التشييد	٦	٧	١
النقل والمواصلات	٧	٩	٢
التجارة	١١	١٢	١٠
الخدمات المجتمعية والشخصية	٢٠	١٩	٢١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو . انظر حاشية الشكل الاول . الواصلة (-) تشير الى أن البند لا ينطبق .

(أ) لا يجوز إضافة أرقام الى الارقام الكلية بسبب جعل الارقام أرقاما صحيحة .

(ب) بمن في ذلك الاشخاص الذين تعتبر أعمارهم غير معروفة .

(ج) يجوز توسيعه ليشمل المجموعات العمرية ذات الصلة .

الشكل الثالث - نسبة الإناث الى الذكور في معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الإقليم دون الوطني

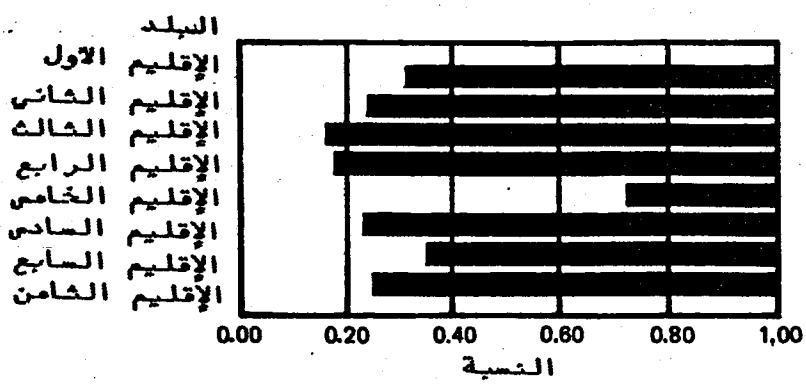

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو . انظر حاشية الشكل الاول .

الجدول ٩ - مؤشرات توضيحية لنشاط القوة العاملة

المؤشر(أ)	المجموع	ذكور	إناث (النسبة المئوية)	نسبة الإناث إلى الذكور
الناشطون اقتصاديا				
الاعمار(ب)				
١٥ فاكثر	٣٠,١	٥٤,١	٥,٥	,١٠٢
٢٠ - ٢٤ سنة	٥١,٢	٩٧,٧	٦,٠	,٠٦١
العمال في الاسرة الذين لا يتقاضون اجرا من بين الناشطين اقتصاديا				
الاعمار(ب)				
١٥ فاكثر	١٤,٢	٥,٠	٢٨,٩	٥,٨
٢٠ - ٢٤ سنة	١٤ ,٠	٥,٠	٢٨,٠	٥,٦
العاطلون من مجموع قوة العمل				
الاعمار(ب)				
١٥ فاكثر	٧,٩	٤,٠	١٢,٢	٣,٢
٢٥ - ٢٤ سنة	٦,٠	٣,٠	٧,٢	٢,٤
العاطلون - القوة العاملة التي تحصل				
على اجر	٨,١	٤,٢	١٨,٥	٤,٤
العمالة غير الزراعية	٥٩,١	٦٤,٠	٤٦,٠	,٧٢
المستخدمون والمزارعون بالاجر	٦٧,٥	٧١,٨	٦٠,٧	,٨٥
العاملون المهنيون والاداريون	٩,٥	١٠,٥	٨,٠	,٧٦

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو . انظر حاشية الشكل الاول .

(أ) يجب تبيان كل مؤشر بشكل منفصل فيما يتعلق بالمناطق الحضرية والريفية والمجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الهامة داخل الامم عندما تكون مثل هذه البيانات متاحة .

(ب) يجب تحديد المجموعة (المجموعات) العمرية وفقا للاهتمامات المحددة لكل بلد .

الشكل الرابع - النسبة المئوية للعاطلين من المدنيين في القوة العاملة ١٩٧٧ - ١٩٨١

عدد العاطلين (الرجال والنساء) ، كنسبة مئوية من القوة العاملة المدنيـــة ، ١٩٧٧ - ١٩٨١

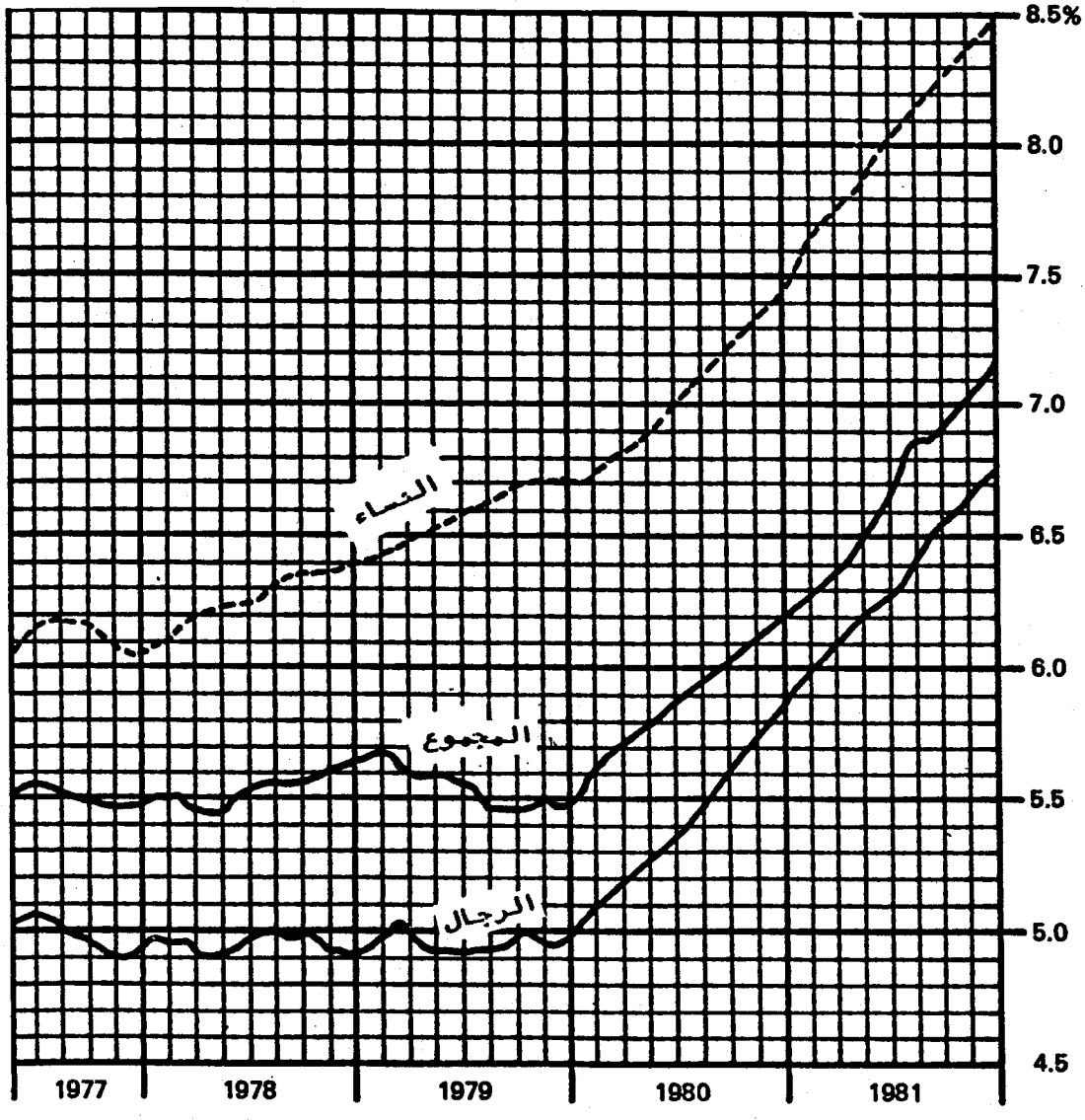

حاشية : استنادا الى بيانات تخص بلدا متقدم النمو ، انظر حاشية الشكـــل الاول .

باء - قياسات تكميلية

٩٨ - يعتبر دخول سوق العمل والعثور على عمل خطوة أولى في عملية الحصول على وضع لأجل طويل يكون ملائما فيما يتعلق بالمكافآت واستخدام المؤهلات . وتتمثل إحدى السمات الملحوظة لأسواق العمل في بلدان كثيرة في كافة مراحل التطور في فصل الرجال والنساء في الصناعات التي يعملون فيها والوظائف التي يتولونها . وترجع الفجوة المتعلقة بالايرادات أو الدخل القائمة بين الرجال والنساء والتي لوحظت في بلدان كثيرة ، الى هذا الفصل بدرجة كبيرة . مثال ذلك أنه رغم الزيادات الكبيرة في نسب النساء في بعض الوظائف التي لم يكن للمرأة وجود فيها منذ قديم الازل ، كوظائف المحاماة والقضاء والتخصص في مجال الحاسبات الالكترونية ، ففي الولايات المتحدة في الاعوام الاخيرة ، كانت نسبة ٦٨,٥ في المائة من النساء العاملات ما تزال في عام ١٩٧٨ في الوظائف التي اختصت بها الإناث منذ الازل . ولم تتغير هذه الحالة تغيرا كبيرا منذ الخمسينات . وكانت المجموعة الوظيفية التي تنفرد بها النساء هي المجموعة الكتابية ، والتي تشمل الناسخات ، والكاتبات والامينات .

٩٩ - وهناك حاجة الى وضع جداول لفئات وظيفية تفصيلية حسب الجنس من أجل رصد مدى وجود وزيادة أو نقصان الفصل بين الجنسين في الوظائف والصناعات . وليس من المفيد هنا وضع جداول في فئات واسعة النطاق لان هذه الفئات تخفي الفصل الذي يحدث بين وظائف محددة . وعلى سبيل المثال تشمل فئة "المهنيين والتقنيين" في الولايات المتحدة وظائف الممرض وامين المكتبة ومدرس المدرسة الاولية التي يغلب فيها عنصر الإناث ، وكذلك وظائف المحامي والمحاسب واخصائي الحاسبات الالكترونية التي يغلب فيها عنصر الذكور . ويشمل الجدول ١٠ نماذج لوصف التركيز والفصل الوظيفيين في البلدان التي توجد لديها معلومات تفصيلية عن الوظيفة والصناعة حسب الجنس .

الجدول ١٠ - قياسات توضيحية للتركيز الوظيفي والصناعي

الف - مجموع العمالة المدنية والعمالة حسب الصناعة والجنس

		آذار/مارس ١٩٧٣	آذار/مارس ١٩٧٨
العمالة الكلية	المجموع	٤٠٠ ٦٣٠ ٤	٩٠٠ ٩٣٠ ٤
	الذكور	٦٦٪	٦٣٪
	الإناث	٣٤٪	٣٧٪
التعدين	المجموع	١٠٠ ٧٥	١٠٠ ٧٧
	الذكور	٩٣٪	٩٢٪
	الإناث	٧٪	٨٪
الصناعة	المجموع	٣٠٠ ٣٠٢ ١	٤٠٠ ١٦٤ ١
	الذكور	٧٣٪	٧٥٪
	الإناث	٢٧٪	٢٥٪
الكهرباء والغاز والمياه	المجموع	٧٠٠ ٩٩	٠٠٠ ١٠٥
	الذكور	٩١٪	٩١٪
	الإناث	٩٪	٩٪
التشييد	المجموع	٤٠٠ ٣٩٦	١٠٠ ٣٥٩
	الذكور	٩٥٪	٩٤٪
	الإناث	٥٪	٦٪
تجارة الجملة والتجزئة	المجموع	٣٠٠ ٩١٦	١٠٠ ٩٨٣
	الذكور	٥٩٪	٥٨٪
	الإناث	٤١٪	٤٢٪
النقل والتخزين	المجموع	٠٠٠ ٢٥٧	٩٠٠ ٢٧١
	الذكور	٨٧٪	٨٦٪
	الإناث	١٣٪	١٤٪

الجدول ١٠ - (تابع)

الف - مجموع العمالة المدنية والعمالة حسب الصناعة والجنس

		آذار/مارس ١٩٧٢	آذار/مارس ١٩٧٨
الاتصالات	المجموع	٣٠٠ ١١٦	٦٠٠ ١٢٥
	الذكور	٧٧٪	٧٦٪
	الإناث	٢٣٪	٢٤٪
المالية والتامين	المجموع	٣٠٠ ٢٧٤	٥٠٠ ٤١٣
	الذكور	٥٤٪	٤٨٪
	الإناث	٤٦٪	٥٢٪
الادارة العامة والدفاع	المجموع	٧٠٠ ١٩٣	٦٠٠ ٢٤٩
	الذكور	٦٨٪	٦٢٪
	الإناث	٣٢٪	٣٨٪
الخدمات المجتمعية	المجموع	٤٠٠ ٦٢٩	٣٠٠ ٨٧٣
	الذكور	٣٩٪	٣٧٪
	الإناث	٦١٪	٦٣٪
التسلية والترفيه	المجموع	٦٠٠ ٢٥٣	٠٠٠ ٢٩٢
	الذكور	٤٠٪	٤٢٪
	الإناث	٦٠٪	٥٨٪

باء - النساء كنسبة متوية من العمالة الكلية حسب المجموعة الوظيفية الرئيسية

	١٩٧٠	١٩٦٠
مجموع العاملات	٣٧,٧	٣٣,٣
العاملات المهنيات والتقنيات	٣٨,٦	٣٦,٣
المديرات والاداريات (باستثناء الزراعيات)	١٥,٩	١٥,٦
عاملات البيع	٤٣,١	٣٩,٨
العاملات الكتابيات	٧٤,٦	٦٧,٨
العاملات في الحرف والمهن الاصلية	٣,٣	٣,٦

الجدول ١٠ - (تابع)

باء - النساء كنسبة مئوية من العمالة الكلية حسب المجموعة الوظيفية الرئيسية

	١٩٧٠	١٩٦٠
العاملات الميكانيكيات	٣٠,٩	٢٧,٩
العاملات غير الزراعيات	٣,٧	٣,٣
العاملات في الاسر المعيشية	٩٧,٤	٩٨,٥
عاملات خدمات اخريات	٦٠,٣	٥٣,٥
المزارعات ومديرات المزارع	٤,٦	٣,٩
العاملات والمشرفات الزراعيات	٣٣,٤	٣٥,٣

جيم - المرأة في وظائف فنية وتقنية مختارة

الوظيفة	مجموع العمالة	النساء كنسبة مئوية من المجموع
مجموع العمال المهنيين والتقنيين	١٤ ٢٤٥	٤٢,٧
المحاسبون	٩٧٥	٣٠,١
اخصائيو الحاسبات الالكترونية	٤٢٨	٢٢,١
المهندسون الصناعيون	٢٠٦	٨,٧
المحامون والقضاة	٤٩٩	٩,٤
أمناء المكتبات	١٨٧	٨٤,٥
علماء الحياة والطبيعة	٢٧٣	١٧,٩
الاطباء	٤٢٤	١١,٣
الممرضون المسجلون	١ ١١٢	٩٦,٧
مدرسو المرحلة الاولية	١ ٣٠٤	٨٤,٠
مدرسو المرحلة الثانوية	١ ١٥٤	٥١,٦
المساحون	٨٢	٢,٤
قواد الطائرات	٦٩	١,٤

١٠٠ - وعلاوة على المؤشرات المذكورة أعلاه ، فإن بيانات التعدادات والاستقصاءات بالنسبة لمعظم البلدان المتقدمة النمو وكثير من البلدان النامية تسمح بإنشاء "رقم قياسي للفصل الوظيفي" . ويتوقف مستوى التفاصيل الوظيفية على نظم البيانات في كل بلد من البلدان . ويعتبر التصنيف الدولي الموحد للوظائف على مستوى المجموعة الصغيرة من الوظائف التي تتالف من ٨٤ فئة ، مبينة في المرفق الثالث أدناه ، أحد أسس ذلك التحليل ، بيد أنه من المستصوب التوصل الى مزيد من التفاصيل ، وهذا متاح في كثير من البلدان .

١٠١ - وقد يكون الرقم القياسي للفصل الوظيفي المقرر استخدامه رقما بسيطا يدل على التباين ، يسهل حسابه وتفسيره (٤٤) . والرقم القياسي هو مجموعة الفروق بين النسب المئوية للقوة العاملة من الذكور والإناث في كل مستوى وظيفي مقسومة على اثنين . ويتضمن هذا الاجراء حساب الفروق بين النسب المئوية للرجال وللنساء في الفئات الوظيفية المتطابقة . ثم تجمع الفوارق دون مراعاة للعلامة وتقسم على اثنين . والصيغة العامة هي كما يلي :

$$\text{الرقم القياسي للفصل (التباين)} = {}^{1}/_{2} \text{ حاصل جمع } |\text{ذ و س} - \text{أ و س}|$$

حيث

ذ و س = النسبة المئوية للقوة العاملة من الذكور في الوظيفة "و" في السنة "س" ، و

أ و س = النسبة المئوية للقوة العاملة من الإناث في الوظيفة "و" في السنة "س" .

وللرقم القياسي قيمة تتراوح بين صفر و ١٠٠ ، حيث يمثل الصفر الاندماج الكامل وتمثل المائة الفصل الكامل . ويشير مقدار الرقم القياسي الى النسبة المئوية للرجال وللنساء الذين سوف يتعين تغيير وظائفهم حتى يكون التوزيع الوظيفي للرجال وللنساء واحدا . وهو لا يدل على أن التوزيعات يجب أن تكون واحدة - بل يدل فقط على مدى اختلاف التوزيعات .

١٠٢ - ورغم بساطة الرقم القياسي ، فإن له بعض العيوب - خاصة لانه لا يأخذ في الاعتبار الحجم النسبي لكل فئة . ويتأثر حجم الرقم القياسي بعدد الفئات الوظيفية

في التوزيع والحجم النسبي لكل فئة ، وكذلك بحجم الفروق في نسب الرجال والنساء في كل فئة . ومن هنا ، فإن المقارنات على مدار الزمن وفيما بين الأمم أو الجماعات الفرعية يجب أن تستند الى خطط تصنيف وظيفي متماثلة . ففيما يتعلق بالفصل الوظيفي للرجال والنساء في بلد معين ، مثلا ، تتوقف قيمة الرقم القياسي على كل من توزيعات الوظيفة ونسب الرجال والنساء في كل فئة وظيفية . وسوف يؤدي التغير في أي من الحجم النسبي للوظائف أو التكوين الجنسي لكل وظيفة من الوظائف الى تغيير في الرقم القياسي . وقد اقترح رقم قياسي بديل يقدّر الفروق من الوحدة طبقا للحجم الكلي للقوة العاملة في كل فئة(٤٥) . ولا يوصى بهذا القياس الاخير هنا لانه ، رغم اعتماده بالنسبة لبلدان عديدة ، فإن له هو أيضا بعض العيوب . فهو يتاثر ، بوجه خاص ، بعدد الفئات ، ويحتاج الى عمل تجريبي اضافي كما يتطلب المزيد من الدقة في المجال الاحصائي أكثر من الرقم القياسي البسيط الدال على التباين لكنه قد يثبت في المستقبل إنه صورة معدلة مفيدة لهذا الرقم القياسي .

١٠٣ - وفيما يتعلق بعدد من البلدان المتقدمة النمو ، قد يستخدم رقم قياسي آخر . وهو عبارة عن مقارنة بين الرجال والنساء في القوة العاملة وفقا لحقائق المركز الوظيفي . ومنذ الستينات بذل قدر كبير من الجهد في كندا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، بين بلدان أخرى في مجال تخصيص نقاط للوظائف التفصيلية المذكورة في التعداد(٤٦) .

١٠٤ - وقد تقترح مؤشرات اضافية عديدة - على سبيل المثال - متوسط طول الفترة التي يمضيها المرء في العمل طيلة حياته . وتقوم دول عديدة الآن بحساب متوسط العمر المتوقع عند الميلاد على أساس احصاءات مستمدة من نظم تسجيل المواليد والوفيات الموثوقة أو من تقديرات معدلات الوفيات المتصلة بالعمر والمستمدة من بيانات غير كاملة . وقد تستمد مؤشرات اجتماعية في مجالات أخرى ، خاصة التعليم والقوة العاملة ، من السلسلة الزمنية لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد(٤٧) . وقد تستخدم معدلات البقاء لدراسة التغيرات في انشطة العمالة على مدار العمر في تلك البلدان التي لديها تقديرات جيدة لمتوسط العمر المتوقع . ويمكن للمرء ، مثلا ، تقدير متوسط أعوام النشاط الاقتصادي المتوقع عند الميلاد للمقارنة مع سنوات العمر المتوقعة . وفي تقدير لاحد البلدان جاء فيه أن متوسط العمر المتوقع للذكور ٦٨,٥ سنة ، وجد أن ٤٥,١ سنة تشكل الطول المتوقع للنشاط الاقتصادي ، بما يوحي بمتوسط ٢٣,٤ سنة من التبعية الاقتصادية .

١٠٥ - وكما أشير في نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والديمغرافية ، فإن "متوسط طول الفترة التي يمضيها المرء في العمل طيلة حياته يشير الى الوقت المستغرق في العمل خلال فترة عمل محددة وفقا لما جرى عليه العرف وتكون في الغالب فترة الـ ٥٠ سنة الممتدة من سن ١٥ إلى سن ٦٤"(٤٨) . ويعتبر متوسط الاعوام المتوقعة للحياة العاملة قياسا مفيدا لانماط العمالة ، وكذلك للفرص المتاحة لتحقيق إيرادات وضمان تلك الايرادات . وقد يكون مؤشرا اقل فائدة بالنسبة للمرأة في كثير من البلدان التي تنضم فيها المرأة الى القوة العاملة وتخرج منها عدة مرّات خلال حياتها العاملة . وقد يجري رصد هذه التدفقات من وإلى القوة العاملة عن طريق سلسلة تتعلق بالداخلات الى قوة العمل والخارجات منها في تلك البلدان التي تتوافر فيها مثل هذه البيانات(٤٩) .

١٠٦ - وهناك حاجة أيضا الى تطوير الاحصاءات المتاحة عن المرأة في الزراعة من زاوية إمكانية وصول المرأة الى الإرض الزراعية والمعلومات والخدمات ومشاركتها في تلك الانشطة التي تساهم في تحسين حالتها . وتشير ورقة أعدتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى أنه يجوز للبلدان النامية استخدام الوثائق الادارية لوصف دور المرأة في الزراعة(٥٠) . وعلى سبيل المثال ، فإن البيانات المتاحة عادة في محفوظات وزارات الزراعة يمكن استخدامها للحصول على نسبة العاملين من الجنسين في الارشاد الزراعي ، ويمكن الحصول على النسبة المئوية للنساء في التعاونيات الريفية من البيانات المتاحة عادة في وزارات التعاونيات . وهذه مؤشرات قد تكون ذات قيمة وذات فائدة لكل بلد من البلدان التي لديها تلك البيانات ، بيد أن ندرة المتاح من هذه البيانات في شكل منشور يدل على أنها قد لا تكون متاحة بسهولة في كثير من البلدان . وأيا كان الحال ، فلا بد لاية توليفة من التوليفات العديدة للمؤشرات الواردة أعلاه أن تقدم صورة معقولة لكيفية عمل الرجل والمرأة في أسواق عمل كل بلد من البلدان .

ثامنا - الصحة ، والخدمات الصحية ، والتغذية

١٠٧ - جاء في تقرير الامم المتحدة المرحلي عن العمل الوطني والدولي بشأن المؤشرات الاجتماعية أن "مقاييس العمر المتوقع ونسبة الوفيات بين الاطفال هي الاكثر استخداما من بين جميع المؤشرات الاجتماعية للاحوال المعيشية نظرا لتوفرها على نطاق واسع ، وإمكان مقارنتها دوليا مع معظم المؤشرات الاخرى ، والتسليم عالميا باهميتها بالنسبة لمستويات المعيشة(٥١)" . وحتى مع وجود نقاط ضعف في البيانات الاساسية ، فإن من الممكن في بعض الاحيان وضع تقديرات صحيحة بدرجة معقولة . بيد أنه ، على

الرغم من أن تلك التقديرات قد تكون كافية تماما لوصف الاتجاهات والانماط ، فقد لا تكون مرضية لتحليل التوزيعات والتباينات داخل البلدان . ويرد ذكر بعض هذه القضايا في الفرع "الف" أدناه ؛ بينما يناقش الفرع "باء" مؤشرات توضيحية .

الف - إحصاءات الوفيات وانتشار الامراض

١٠٨ - غالبا ما تكون معدلات الوفيات الخام هي الاحصاءات الوحيدة المتوفرة بالنسبة للوفيات ومن ثم فغالبا ما تستخدم كمؤشرات للصحة على المستوى الوطني . ومع ذلك ، فمن المعروف على نطاق واسع أنها تعكس مستوى الخصوبة والهيكل العمري للأمة بدرجة أكبر بكثير مما يعكسه المستوى الصحي لها . ونتيجة لذلك ، فإن بلدا "موفور الصحة" كالسويد ، حيث متوسط العمر المتوقع مرتفع وبالتالي يكثر عدد كبار السن ، قد يكون لديه معدل وفيات خام مرتفع نسبيا . إلا أن البلدان التي لديها نظم إبلاغ دقيقة نسبيا حسب العمر والجنس (حتى إذا توفر ذلك في المناطق الحضرية فحسب) قد تجد من المفيد تطوير مؤشرات تقوم على أساس تلك البيانات . وقد يوحي معدل الوفيات بين الإناث والذكور ، وخاصة في الاعمال الصغيرة ، بوجود مستويات مختلفة من الرعاية والعلاج للرضع من الصبية والبنات وكذلك الاطفال صغيري السن ، على سبيل المثال . وتتطلب تلك المؤشرات تقييما دقيقا لمصادر البيانات التي اشتقت منها .

١٠٩ - وتعتمد بعض الامم على التعدادات والاستقطاعات فيما يتعلق ببيانات الوفيات . وينبغي إعداد التقديرات المستمدة من هذه المصادر بعناية كبيرة نظرا للاخطاء التي تحدث في الاجابات الواردة في التعدادات والاستقصاءات ، ومشاكل الشمول وما إلى ذلك . وتمثل الوفيات جانبا نادر الحدوث نسبيا في أعمال الاستقصاء ، وحتى إذا قام المستجيبون بالإبلاغ عن الوفيات بدقة ، فسوف يكون من اللازم اختيار عينة كبيرة جدا من أجل الحصول على عدد كبير من الحوادث . كما يمكن أن تكون بيانات الاستقصاء المباشرة عن وفيات الرضع موضع شك لان تلك البيانات تتطلب معلومات دقيقة عن وقت وقوع الاحداث الحيوية التي قد يكون من الصعب الحصول عليها في المقابلات التي تتم في إطار الاستقصاء في بلدان نامية عديدة .

١١٠ - ونظرا لان متوسط العمر المتوقع يستند الى بيانات الوفيات في أعمار محددة ، فإن استخدام ذلك المؤشر ينبغي أن يكون قاصرا على الامم التي تتوفر لديها نظم إبلاغ جيدة . وللتقديرات المستمدة من النماذج قيمتها في إصدار أحكام سليمة عن الظروف العامة ، ولكنها أقل نفعا فيما يتعلق بالتحليلات المقارنة لمعدلات الوفيات المتباينة حسب الجنس نظرا لان معظم النماذج تستخدم افتراضات ترتبط بالجنس .

١١١ - وتعتبر البيانات المتعلقة بمؤشرات انتشار الامراض ، بما في ذلك حالات الضعف والإعاقة ، أقل توافرا من بيانات الوفيات . وتوفر بعض نظم الإبلاغ الادارية احصاءات عن الامراض التي تنتقل بالعدوى والمعدية ، وقد تكون هناك أدلة متفرقة على وجود أمراض اخرى . وعادة ما تكون تلك الاحصاءات غير شاملة أو منظمة بدرجة تكفي لاستخدامها اساسا لمؤشرات اجتماعية . وتستخدم بلدان عديدة استقصاءات الاسر المعيشية بغية جمع احصاءات عن الصحة والتغذية . كما أن بعضها يقوم بجمع بيانات عن استخدام المستشفيات وزيارات الاطباء ، رغم أن كفاية أي من هذه البيانات كبيانات أساسية خاصة بالمؤشرات الاجتماعية موضع شك . ويتعين على كل بلد أن يقيم موارده الخاصة بعناية .

١١٢ - وتعمل عدة وكالات دولية أيضا على تحسين الاحصاءات المتعلقة بالصحة والتغذية . فمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة تعد بصفة دورية "استقصاء الاغذية العالمي" ، الذي يقيم حالة الاغذية في العالم ويوفر مؤشرات لمستويات وانماط استهلاك الاغذية ويقدر عدد الذين يعانون من نقص التغذية . بيد أنه من النادر أن تتوفر بيانات التغذية موزعة حسب الجنس أو العمر . وقد قامت منظمة الصحة العالمية بتقديم طرق لقياس الحالة الصحية ، بما في ذلك الخرائط الدالة على النمو ، فيما يتعلق بالبلدان النامية . كما قامت بإجراء دراسة للمؤشرات التي يمكن استخدامها لرصد وتقييم "الاستراتيجية العالمية للصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠" على الاصعدة الوطنية والاقليمية ، وكذلك العالمية[٥٢] . وينبغي أن تعمل التحسينات وعمليات التبسيط المستمرة للطرق المستخدمة وزيادة استخدام استقصاءات الاسر المعيشية على توفير المزيد من البيانات الدقيقة الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بهذه المجالات في الثمانينات اكثر مما أمكن توفيره في الماضي .

باء - مؤشرات توضيحية

١١٣ - على الرغم من أوجه القصور المذكورة اعلاه ، فإن بإمكان الكثير من الدول تطوير واحد أو أكثر من المؤشرات المقترحة التالية القائمة على أساس البيانات المتاحة حاليا :

(أ) معدل وفيات الاطفال لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الإناث إلى وفيات الاطفال لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الذكور ؛

(ب) معدل وفيات الاطفال الإناث من سن ١ - ٤ سنوات الى معدل وفيات الاطفال الذكور من سن ١ - ٤ سنوات ؛

(ج) متوسط العمر المتوقع للإناث عند الميلاد مقارنا بمتوسط العمر المتوقع للذكور عند الميلاد ؛

(د) معدل وفيات الامهات ؛

(هـ) النسبة المئوية للمواليد الاحياء ممن يقل وزنهم عن ٥٠٠ ٢ غرام ؛

(و) النسبة المئوية لحالات الحمل التي تتم فيها الولادة بواسطة افراد مدربين ؛

(ز) جدولة الوزن حسب السن للاطفال من الذكور والإناث حتى سن ٥ سنوات . الرقم القياسي "للحالة الطبيعية" النسبية؛

(ح) استهلاك السعرات الحرارية و/او البروتين الحيواني للفرد في اليوم حسب الجنس فيما يتعلق بالبلدان التي لديها تلك التقديرات حسب الجنس ؛

(ط) نسبة الرجال والنساء الذين تم تحصينهم ضد أمراض معينة (الدفتريا ، والتيتانوس ، والسعال الديكي ، والحصبة ، وشلل الاطفال ، والسل الرئوي) ؛

(ي) النسب المئوية لاسرّة المستشفيات المتوافر لها أطباء في المؤسسات الطبية التي يستخدمها الرجال والنساء خلال السنة لامراض غيرالحمل والولادة ؛

(ك) نسبة الرجال والنساء الذين يعانون من حالات إعاقة محددة ؛

(ل) متوسط عدد أيام العجز في السنة للرجال والنساء ؛

(م) نسبة الرجال والنساء الذين يقومون بزيارة الممارسين الصحيين أو الطبيين أو المرافق الصحية من مختلف الانواع .

تاسعا - مؤشرات في مجالات أخرى

١١٤ - تفي المؤشرات المعروضة في الفروع السابقة بجميع المعايير التالية :

(أ) انها من الناحية المفاهيمية ، هامة ، بوجه عام لفهم حالة المـــرأة بالنسبة للرجل في البلدان ؛

(ب) انها قابلة للمقارنة من حيث ان بعضها على الاقل يستخدم من الناحيـــة العملية بنفس الطريقة ويقيس تقريبا نفس الاشياء في الاجزاء المختلفة لكل بلد ؛

(ج) انها صحيحة من حيث انها تقيس ما هو مقترح قياسه وليس الظروف الاخرى المرتبطة به ؛

(د) توجد قاعدة بيانات دقيقة وموثوق بها نسبيا في عدد كبير من البلـدان يكفي لجعلها مفيدة في تطوير المؤشرات في بلدان عديدة .

وعلاوة على ذلك فرغم كونها ليست بمنأى عن المشاكل كما ذكرنا بالتفصيل في كـل فصل من الفصول الواردة أعلاه ، فإنها يمكن استخدامها بوجه عام في اجراء مقارنـــات داخل كل بلد وكذلك فيما بين الثقافات .

١١٥ - ويوحي استعراض للسلاسل الاحصائية المنشورة فيما يتعلق بالسبعينات بانه يمكـن وضع عدد من المؤشرات الاخرى ذات الصلة بحالة المرأة من البيانات المتاحة حاليا فـي بلدان عديدة . بيد أن مجموعات البيانات المتاحة حاليا لا تفي بجميع المعاييـــر الواردة أعلاه . فهي غير قابلة للمقارنة بالنسبة لعدد كبير من البلدان ، وقـــد لا تكون موثوقا بها في عدد كبير من البلدان أو تكون على نفس الدرجة من الاهميـــة كإحصاءات القوى العاملة ، والتعليم ، والاسر ، والاسر المعيشية . وتشمل المجـــالات التي تكون الاحصاءات الدولية الخاصة بها ناقصة أو لا تصدر بصورة منتظمة ولكنها تتيح مؤشرات مفيدة عندما تكون متوفرة على المستوى الوطني ، الدخل والايـــرادات ، والمشاركة السياسية وحرية الفرد والتحضر والهجرة . ويتضمن هذا الفصل وصفا لبعـــض المؤشرات في هذه المجالات ، ولكنها لم تدرج جميعها في المرفق الاول .

ألف - الدخل وتوزيعه

١١٦ - على الرغم من أن وجود قدر كبير من الاهتمام بالاحصاءات المتعلقة بالدخل فـــي كل دولة تقريبا ، فليس ثمة أساس نظري أو تجريبي كاف لاجراء مقارنات دولية لتوزيـــع الدخل(٥٣) . وقد انتهى أحد التحليلات الى ما يلي :

لا تبرر حالة احصاءات توزيع الدخل في الوقت الراهن إصدار جداول تعرض التصنيف المقارن للبلدان حسب أرقام قياسية عامة للتكافؤ وتعطي الانطباع بتحديد وقائع الحالة الدولية الموضوعية ...

وهناك ما يبرر بصورة أكبر اجراء مقارنات مؤقتة شاملة داخل كل بلد من البلدان ؛ بيد أن مسألة ما اذا كان هناك مبرر كاف يمكن طرحها للمناقشة(٥٤) .

١١٧ - وتعاني البيانات الخاصة بالايرادات العديد من أوجه القصور بوصفها بيانات خاصة بالدخل ، ولكن يمكن استخدامها لإجراء مقارنات مؤقتة داخل الدول على الاقل في البلدان التي تتوفر لديها نظم احصائية كاملة بدرجة معقولة . وهناك طلب متزايد على تلك المقارنات .

١١٨ - وقد صدقت دول عديدة على اتفاقية منظمة العمل الدولية ١٠٠ (١٩٥١) ، الرامية الى ضمان الاجر المتساوي عن العمل المتساوي . كما أصدرت دول عديدة قوانين بشأن المساواة في الاجور . ومن ثم ، هناك اهتمام برصد التباين في الاجور بين الرجل والمرأة وفيما بين مختلف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الاهمية لكل دولة من الدول . وحيثما تجري تلك المقارنات ، تكون هناك اختلافات ملموسة في متوسط أجر كل من الرجل والمرأة(٥٥) . وتوضح بيانات الايرادات القابلة للمقارنة بدرجة معقولة والمتعلقة بالعمال المتفرغين في ١٧ بلدا أن ايرادات المرأة تتراوح بين ٥٥ و ٨٥ في المائة من ايرادات الرجل(٥٦) . والمقترح هنا أنه ينبغي مواصلة استخدام هذا المؤشر في البلدان التي يكون فيها استخدامه ملائما ، وأنه ينبغي مواصلة البحث عن مؤشرات يندرج فيها العمال غير المتفرغين ، وجميع قطاعات الاقتصاد ، والعمال في المؤسسات الصغيرة المستبعدة الآن من احصاءات الاجور . كما يتحتم إدراج العمر والهيكل الوظيفي في أي مؤشر للأجر المتساوي . والهدف من ذلك هو تحديد ما يقوم به كل من الرجل والمرأة في كل دولة والعائد الاقتصادي لنشاط كل منهما .

١١٩ - وعلاوة على اختلاف الايرادات حسب الجنس ، تشمل المقاييس الاخرى للتفاوت حسب الجنس في القوة العاملة مقاييس للاشتراك في مشروعات الضمان الاجتماعي ، ومشروعات التأمين الوطنية أو الخاصة ، ومدى توافر اجازات الوضع والاجازات الاخرى بأجر ؛ وتشمل ، بالنسبة للإناث غير المندرجات في القوة العاملة ، مصادر الدخل المتاحة غير الايرادات ، أي المساعدة الاجتماعية ، ومعاشات التقاعد ، والإيجارات ، والحصص ، والإعانات المالية وما إلى ذلك . ومن ثم ، فعلى الرغم من أنه قد لا تتوفر لاغلبية البلدان بيانات من هذا القبيل ، فإن المؤشرات التالية مقترحة بالنسبة للبلدان التي تقوم بجمع احصاءات الدخل والايرادات أو تنظر في جمعها :

(أ) متوسط ايرادات العاملات المتفرغات بأجر كنسبة مئوية من ايرادات العاملين المتفرغين بأجر (موزعا حسب الصناعة والوظيفة ، حيثما يكون ذلك ممكنا) ؛

(ب) نسبة النساء النشطات اقتصاديا المندرجات في مشروعات الضمان الاجتماعي مقارنة بنسبتها المناظرة بالنسبة للرجال ؛

(ج) نسبة النساء المستخدمات المندرجات في مشروعات تامين وطنية أو خاصة مقارنة بنسبتها المناظرة بالنسبة للرجال المستخدمين ؛

(د) نسبة النساء المستخدمات اللائي من حقهن الحصول على اجازة سنوية مدفوعة الاجر مقارنة بنسبتها المناظرة بالنسبة للرجال المستخدمين ؛

(هـ) نسبة النساء المستخدمات اللائي من حقهن الحصول على اجازة وضع مدفوعة الاجر ؛

(و) نسبة الرجال والنساء الذين يحصلون على اعانات اجتماعية .

١٢٠ - ومن المهم بنوع خاص رصد الاتجاهات في هذا المجال على مر الزمن . ويقترح الاخذ باسلوب العرض البياني للقيام بذلك الرصد .

باء - الإقامة في الريف/الحضر ، والهجرة

١٢١ - يمثل الانتقال من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية وآثار امتداد الحضر مجالا للحياة الاجتماعية كان موضع اهتمام ملموس . كما يؤثر الميل الى الهجرة من الريف الى الحضر على حالة المرأة سواء أكانت هي التي تُركت في المناطق الريفية بينما انتقل الرجل الى المراكز الحضرية أو ، كما هي الحال في بعض البلدان ، كانت المرأة هي التي انتقلت الى المراكز الحضرية(٥٧) . وهناك وشائق جيدة عن هجرة المرأة الى المناطق الحضرية في امريكا اللاتينية ، ولكن من الواضح أن هذه الظاهرة شائعة في مناطق اخرى عديدة من العالم كذلك . ويمكن إيجاد انماط مشابهة بدرجة ما في أماكن متنوعة مثل كوت ديفوار ، واثيوبيا ، وبيرو ، والبرازيل(٥٨) .

١٢٢ - وتعتبر المرأة المهاجرة ، على وجه الخصوص ، من الفئات التي لا يكفل لها مركز متكافئ في المجتمع ، حيث غالبا ما تكون قد تلقت قسطا ضئيلا نسبيا من

التعليم أو الخبرة في مجال العمل تمكنها من إعالة نفسها في حالة الاقامة في الحضر وهي حالة جديدة بالنسبة لها ، كما أنها تواجه - كامرأة - توقعات أقل نسبيا فيما يتعلق بالعمل المتفرغ . وعندما تعمل المرأة ، وهي غالبا ما تعمل على هامش الاقتصاد في أنشطة من قبيل الخدمة المنزلية أو الدعارة أو في أعمال غير ماهرة ، تكون فرصتها في الترقي متواضعة . كما يتحتم عليها أن تتعلم أشكالا جديدة للسلوك والتنظيم الاجتماعي الملائمين للحياة الحضرية أكثر من الحياة الريفية . وبسبب ذلك ، من الضروري الحصول على مؤشرات تبين مدى تركيز المرأة في المناطق الحضرية وتصف جانبا من أحوال حياتها هناك .

١٢٣ - ومن ثم ، فإنه من المفيد في أي مجتمع من المجتمعات التوصل ، على سبيل المثال ، الى معرفة نسبة المرأة في المناطق الحضرية مقارنة بنسبة الرجل ، والمجموعات العمرية المتمركزة في المناطق الحضرية ، وإلى أي مدى تكون المرأة المهاجرة بصحبة زوجها وأطفالها ، وما هي قطاعات الاقتصاد التي تعمل فيها المرأة ، وإلى أي حد تكون المرأة هي العائل الوحيد لأسرتها . والمؤشرات التي يمكن أن تبين لنا هذه الجوانب للحياة الاجتماعية والتي يمكن اشتقاقها من بيانات التعدادات وبيانات رسمية اخرى ، تشمل ما يلي :

(أ) النسبة المئوية للرجال والنساء المقيمين في المناطق الحضرية وربما نسبة كل من الجنسين من مجموع سكان المناطق الحضرية في سن ١٥ إلى ٤٩ سنة ؛

(ب) الوضع العائلي والخصوبة للنساء المهاجرات الى المناطق الحضرية بالمقارنة بالرجال المهاجرين وبالمقيمين من الرجال والنساء ؛

(ج) انماط الوظائف التي يحصل عليها المقيمون في المناطق الحضرية والتي يحصل عليها المهاجرون من الرجال والنساء في المناطق الحضرية ؛

(د) مستوى التعليم للرجال والنساء المقيمين لفترات طويلة من ناحية وللرجال والنساء المهاجرين من ناحية اخرى ؛

(هـ) نسبة الاسر المعيشية التي ترأسها المرأة بين النساء المهاجرات بالمقارنة بنظيرتها بالنسبة للمرأة المقيمة لفترة طويلة ؛

١٢٤ - وفي هذا المجال ، يتسم مدى توافر البيانات من تعدادات السكان بأنها محدودة للغاية . وثمة بلدان اخرى لديها بيانات عن محل الميلاد ومحل الإقامة الحالية ولكن

ليس لديها بيانات عن الاقامة في أوقات سابقة إلا منذ عهد قريب (حوالي خمس سنوات) . كما أن البيانات التي تكون متوافرة لا تكون موزعة حسب العمر أو الجنس أو الوضع العائلي على النحو اللازم للمقاييس الواردة أعلاه . وليس من الممكن كذلك بيان ما إذا كانت المرأة قد هاجرت من تلقاء نفسها أو أنها هاجرت لتصاحب زوجها وأسرتها . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكون الزواج أو الطلاق قد حدث قبل الهجرة . ويفترض بعض الكُتّاب إمكانية تقدير الهجرة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق مقارنة النسب الفعلية والمتوقعة للهجرة موزعة حسب العمر والجنس(٥٩) . وقد يكون هذا ممكنا بالنسبة للبلدان التي يتوفر لديها بيانات موثوق بها وصحيحة موزعة حسب العمر ، والجنس ، والإقامة في مرحلتين زمنيتين ، ولكن هناك بلدانا عديدة لا يتوفر لديها بيانات من هذا القبيل . وفيما يخص البلدان التي لديها البيانات المطلوبة ، تقترح كذلك المقاييس التالية :

(أ) الإقامة في المناطق الحضرية موزعة حسب الجنس ونسبة الجنس (عدد الرجال لكل ١٠٠ إمرأة) للأشخاص في سن ١٥ إلى ٤٩ سنة ؛

(ب) المعدل الخام للهجرة الداخلية . ففي البلدان التي يتم فيها تحديد المهاجرين حسب العمر ، والجنس ، والمنطقة الجغرافية والتي يكون من المستطاع فيها وضع تصنيفات شاملة موزعة حسب الاقامة في كل من المناطق الحضرية والريفية عند نقطة المنشأ أو نقطة الوصول ، سوف تبين معدلات الهجرة الداخلية الخام موزعة حسب الجنس بالنسبة للأقاليم أو المدن الرئيسية حجم واتجاه إمكانية الحركة بين السكان ككل وفيما بين الذكور والإناث . بيد أنه من المهم أن نذكر أن عددا قليلا نسبيا من البلدان يتوفر لديه معلومات من هذا القبيل . وترد مناقشة لتلك البيانات والطرق والنماذج الخاصة بتقدير الهجرة الصافية في "نمو نظام للإحصائيات الاجتماعية والديموغرافية" ؛

(ج) يمكن اشتقاق مؤشرات العمالة (حسب الجنس) ، والتعليم (حسب الجنس) ونوع الاسرة المعيشية ، فيما بين مختلف أنواع المهاجرين والمقيمين لفترات طويلة في المناطق الحضرية ، من مجموعة صغيرة من البيانات المطورة من التعدادات في البلدان التي يتضمن التعداد فيها الاسئلة الرئيسية الخاصة بالهجرة والإقامة .

١٢٥ - وكما سلف ذكره ، لا تتوافر في معظم البلدان إلا بيانات محدودة عن الهجرة ، تكون عادة في التعدادات أو الاستقصاءات ، على الرغم من أن بعض البلدان يستخدم مصادر أخرى للبيانات بغية وضع تقديرات للهجرة . كما أنه يتحتم لهذا السبب أن يولي كل بلد اهتماما خاصا لأنواع المهاجرين الذين يمثلون أهمية بالنسبة لحالته الخاصة

به . وسوف تكون هذه الانواع ، بالنسبة لبلدان عديدة ، هي انواع المهاجري من المناطق الريفية الى المناطق ألحضرية . وستكون ، بالنسبة لبعض البلدان ، هي الانواع المهاجرة من مناطق ريفية الى مناطق ريفية اخرى ، أو من مناطق حضرية الى مناطق حضرية اخرى ، أو على الصعيد الدولي . ويطرح كل نوع من الانتقال مجموعة مشاكل ينفرد بها تلقي المرأة ، وكذلك الشان بالنسبة للرجل . والهدف من ذلك هو مقارنة المكاسب والخسائر الصافية فيما بين الرجل والمرأة ، وتحديد آثار الخلافات التي قد تكون قائمة على السياسة العامة .

جيم - الحقوق القانونية والسلطة السياسية

١٢٦ - هناك ضمانات قانونية و/أو دستورية خاصة بالمساواة بين الجنسين في كثير من الدول . وتشمل هذه الضمانات طائفة من التدابير الوطنية التي تستهدف كفالة مشاركة المرأة وتأثيرها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للامة . ويمكن اشتقاق طائفة من المؤشرات الخاصة بحالة المرأة من السجلات الادارية المتعلقة باحكام الاقتراع العام والتصويت ، والتسجيل في الاحزاب السياسية ، والضمانات القانونية للمساواة في الحقوق . وفي البلدان التي لديها احصاءات لتسجيل الناخبين ، واستقصاءات للانتخابات و/أو سجلات للاحزاب صحيحة وموثوق بها ، يمكن تطوير واحد أو أكثر من المؤشرات التالية[٦٠] .

(أ) نسبة الناخبين المسجلين من النساء ؛

(ب) النسبة المئوية للناخبين المسجلين الذين صوتوا في آخر انتخاب ، حسب الجنس ونسبة الناخبات الى الناخبين ؛

(ج) أصحاب المناصب أو المشاركين النشطين في الاحزاب السياسية الرئيسية من النساء بالمقارنة بالذكور ؛

(د) نسبة جميع المرشحين لمنصب وطني من الإناث في آخر انتخابات ؛

(هـ) نسبة المرأة في الهيئات البرلمانية (الوطنية ، الاقليمية ، المحلية) ؛

(و) نسبة شاغلي المناصب التنفيذية الرئيسية في الاجهزة الحكومية الرئيسية من النساء .

١٢٧ - وقد اقترحت مؤشرات اخرى للمشاركة الاجتماعية والسياسية[٦١] . بيد انه على الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل يبذل في هذه الميادين ، فإنه لا تتاح على نطاق واسع سوى مؤشرات قليلة نسبيا وعادة ما يصدق ذلك على البلدان المتقدمة النمو وحدها .

الموجز والاستنتاجات

١٢٨ - ينبغي للمؤشرات المعروضة في الاقسام السابقة أن تساعد في قياس التوزيع غير المتكافئ للموارد بين الرجل والمرأة ، وكذلك التنوع في حالة المرأة . وعلى قدر ما تقوم به الامم فرادى من تطوير ونشر بعض المؤشرات الملائمة لحالاتها بصفة منتظمة ، تكون أقدر على وصف مركز المرأة بصورة صحيحة في مجالات هامة من مجالات الحياة الاجتماعية ورصد التغيرات في حالتها . كما سيكون من الممكن تقييم التقدم المحرز داخل الامم وإجراء المقارنات في هذا الصدد بين الامم في كافة أرجاء العالم .

١٢٩ - ويرتبط تحسين حالة المرأة ارتباطا وثيقا بغايات واهداف اخرى للمجتمع ، ابرزها الغايات والاهداف الرامية الى الحد من الفقر وإشباع الحاجات الاساسية لجميع الفئات داخل المجتمع . والواقع ، أن تحسين حالة المرأة يمكن أن يكون ابرز وسيلة لتحسين المستوى العام للحياة في مجتمع ما . وقد كان هناك افتراض مفاده أنه في الهند ، على سبيل المثال ، "تكمن إحدى الوسائل الفعالة لتحقيق توزيع افضل للدخل في زيادة نصيب المرأة من العمالة في الوظائف التقليدية والحديثة وإعمال قوانين الاجور القائمة . فسوف يرفع هذا تلقائيا الدخول المتاحة لشرائح السكان الاشد فقرا"[٦٢] .

١٣٠ - ومن المقترح أن يقوم أي مكتب احصائي وطني ، أو أية منظمة اخرى تسعى لإعداد مؤشرات عن حالة المرأة ، بما يلي :

(أ) إدراج مؤشرات تعكس حالة المرأة وتبين كذلك حالة المرأة بالنسبة لحالة الرجل ؛

(ب) تجنب المؤشرات المركبة الدالة على حالة المرأة إلا في ظروف خاصة جدا ؛

(ج) التوزيع ، متى كان ذلك ممكنا ، حسب الفئات الاجتماعية - الاقتصادية الكبيرة وحسب الاقامة في الريف والحضر . وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صعبا إزاء

البيانات المتوفرة ، فإنه من الامور الهامة بالنسبة لمعظم التحليلات ومهام التخطيط . وقد يكون ثمة حاجة الى تكملة بيانات التعدادات والاستقصاءات والتسجيل بدراسات حالة لفئات سكانية معينة أو مناطق معينة .

١٣١ - وعلاوة على الاقتراحات المنهجية الواردة أعلاه ، من المقترح كذلك انه ينبغي لأية قائمة محدودة للمؤشرات الرئيسية أن تشمل :

(أ) بعض المؤشرات التي تركز على المشاركة الاقتصادية ، من قبيل العمل في القطاع الحديث ، والعاملين بالاجر كنسبة من الاجمالي ، وتوزيع الوظائف ؛

(ب) بعض المقاييس الخاصة بالإلمام بالقراءة والكتابة وتحصيل العلم ؛

(ج) بعض المؤشرات للمركز داخل العائلة والاسرة المعيشية . وسوف تتباين المؤشرات الاخرى وتعكس الحاجات والاهتمامات الخاصة للبلدان ، ومدى توافر البيانات والاستخدامات التي ستتم بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة .

١٣٢ - وإن المرأة التي تشكل نصف السكان يمكنها القيام بإسهامات ضخمة في تنمية جميع الامم ، وهي تقوم بذلك بالفعل . وبدون وصف إحصائي كافٍ ، تظل إسهاماتها الحالية غير مرئية وتظل الحواجز التي تحول دون تعزيز إسهاماتها في عملية التنمية في المستقبل غير ظاهرة للعيان . وتتوخى هذه الوثيقة سبلا لاستخدام بيانات من النظم الاحصائية القائمة بغية وصف حالة المرأة بالنسبة لحالة الرجل في المجالات الرئيسية للحياة الاجتماعية . وقد قام فريق الخبراء المعني بتحسين الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة في اجتماعه المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٣ بوضع عدة توصيات خاصة بانشطة المتابعة . وقد شملت هذه التوصيات قضايا من قبيل سبل ربط تحليل البيانات بالاولويات المتعلقة بحاجات المرأة على الصعيد الوطني ، والبحوث المنهجية اللازم اجراؤها ، وسبل تعزيز أنشطة جمع وتجميع البيانات على الصعيد الوطني ، والحاجات الخاصة بالتعاون التقني في هذا الصدد[٦٣] . ومن بين أولوياته الخاصة بالمتابعة ، أوصى الاجتماع بأن يقدم المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ، ومعهد الامم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، بالعمل مع المستخدمين والمنتجين الوطنيين للإحصاءات والافرقة الدولية المعنية ، من أجل :

(أ) عقد حلقات تدريبية وطنية وإقليمية تقوم بتحديد ووضع أولويات خاصة باختيار مؤشرات لحاجات المرأة في بلدان معينة . كما أن بمقدور تلك الحلقات التدريبية تدريب مستخدمي ومنتجي البيانات على تحليل التباينات على أساس الجنس في مجالات الاهتمام الرئيسية ؛

(ب) تشجيع تطوير مفاهيم وطرق جديدة أو محسنة لاستخدامها في انشطة جمع البيانات على الصعيد الوطني مستقبلا عن طريق البحوث ، والاختبارات ، وتبادل المعلومات ؛

(ج) تطوير مواد التدريب والوثائق التقنية اللازمة للحلقات التدريبية وللعاملين في الاحصاءات على الصعيد الوطني ولغيرهم من المهتمين بتطوير احصاءات ومؤشرات افضل تتعلق بحالة المرأة ؛

(د) تشجيع انشطة جمع البيانات الجارية حاليا على الصعيد الوطني ، من قبيل التعدادات والاستقصاءات ، بغية الوصول الى حصر كامل للحاجات الخاصة بالبيانات المتعلقة بحالة المرأة ؛

(هـ) تعزيز التفاعل بين المتخصصين على الصعيد الوطني والدولي بصفة منتظمة ؛

(و) تشجيع استغلال المتوافر من المحفوظات الخاصة بالبيانات بغية تطوير جداول جديدة للبيانات الحالية .

١٣٣ - ومن الجلي أن توصيات فريق الخبراء تعد ولاية طموحة . ومع ذلك ، فهي تمثل الخطوات الضرورية اللازمة لتحقيق انسياب البيانات ذات الصلة ، التي تقدم في حينها والموثوق بها اللازمة لمقرري السياسات الوطنيين وللعامة في كل بلد بهدف تقييم حالة المرأة . ومن الواضح أن وجود احصاءات ومؤشرات ملائمة عن حالة المرأة لا يضمن وضع حد للقوانين أو السياسات أو الممارسات التي تعمل لغير صالح المرأة . بيد أن توافر احصاءات ومؤشرات من هذا القبيل ، عن طريق الحساب الكمي لكل من الاحوال الخاصة غير المتكافئة التي تواجهها المرأة مقارنة بما يواجهه الرجل والتقدم المحرز صوب تحقيق المساواة ، يمكن أن يعطي دفعة للسياسات والبرامج ويغير المدركات العامة . وتهدف هذه الوثيقة ، التي تركز على تحقيق اقصى استفادة ممكنة من البيانات المتوفرة حاليا في كل بلد ، الى مساعدة مستخدمي ومنتجي الاحصاءات على المستوى الوطني على بدء تلك العملية بأسلوب سليم وفعال .

الحواشي

(١) هذه الاعمال جرى استعراضها فيما يلي : "تقرير مرحلي عن العمل الوطني والدولي بشأن المؤشرات الاجتماعية والمفاهيم والتصنيفات المتصلة بها الموضوعة للاستخدام العام" (E/CN.3/1983/18) ، و "تقرير مرحلي عن العمل الوطني والدولي بشأن المؤشرات الاجتماعية" (ST/ESA/STAT/102) . و "المؤشرات الاجتماعية : المبادئ التوجيهية الأولية والسلاسل التوضيحية" ، الاوراق الاحصائية ، السلسلة ميم ، العدد ٦٣ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.78.XVII.8) .

(٢) انظر التقارير المرحلية والمبادئ التوجيهية الاولية بشأن المؤشرات الاجتماعية الواردة في الحاشية ١ . انظر أيضا "دراسات في تكامل الاحصائيات الاجتماعية : التقرير التقني ، السلسلة واو ، العدد ٢٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.78.XVII.4) و " نحو نظام للاحصاءات الاجتماعية والسكانية" ، السلسلة واو ، العدد ١٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.78.XVII.8) .

(٣) للاطلاع على مزيد من المناقشة المسهبة لتحديد المؤشرات الاجتماعية واستخدامها ، انظر تقارير الامم المتحدة المرحلية ومبادئها التوجيهية الاولية بشأن المؤشرات الاجتماعية الواردة في الحاشية ١ وتحسين الاحصاءات الاجتماعية في البلدان النامية : الاطار والطرق المفاهيمية ، السلسلة واو ، العدد ٢٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع (E.79.XVII.12) ، الفرع الثاني عشر - جيم . انظر أيضا Kenneth C. Land, "On the definition of social indicators", The American Sociologist, November 1971, pp. 322-325, K.C. Land, "Social indicators: past development and prospects for the future", IHS-Journal Vol.6 (1982), pp.193-220, Wolfgang Glatzer, "International actors in social indicators research", Social Indicators Newsletter (Washington, D.C., August 1981) and Wolfgang Glatzer, "Actors and approaches in social indicators rsearch", paper prepared for the Tenth World Congress of Sociolgy (Mexico City, August 1982) .

(٤) للاطلاع على مزيد من المناقشة المفصلة ، انظر تقارير الامم المتحدة ومبادئها التوجيهية الأولية الواردة في الحاشية ١ و دراسات في تكامل الاحصاءات الاجتماعية ... انظر أيضا د. مكفراناهان و أ. بيزارو وكلود ريتشارد ، المشاكل المنهجية التي تنشأ عند اختيار وتحليل مؤشرات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، التقرير رقم ٧٩-٤ (جنيف معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ١٩٧٩) ،

الحواشي (تابع)

و قائمة المؤشرات الاجتماعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٨٢) ، وغلاتزر ، في الموضع السابق ذكره والمرجع السابق ذكره .

(٥) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الباب الاول ، الفصل الثاني ، الفقرة ١٦١ .

(٦) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.3 ، والتصويب) ، الفصل الاول ، الفرع ألف ، الفقرتان ٩٢ و ٩٥ .

(٧) "تقرير مجلس أمناء المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في دورته الثانية" (E/1982/11) ، الفقرة ٤٧ ، والمرفق ، الفقرة ٢٥ .

(٨) انظر على سبيل المثال خطة العمل الاقليمية لإدماج المرأة في التنمية في دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ... ، الفرع واو) ، وخطة العمل الاقليمية لإدماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا (E/ECWA/69/Add.1) الفقرة ٥٧ .

(٩) انظر "التقرير المرحلي بشأن تطوير الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة" (E/CN.6/1982/7) .

(١٠) منذ أوائل السبعينات ، تم التسليم بوجه عام بأن المرأة في البلدان النامية لا تستفيد غالبا من برامج التنمية بل وربما تخسر نتيجة لها . انظر ، على سبيل المثال Ester Boserup, Women's Role in Economic Development (London, Allen and Unwin, 1970) and Helen Ware, Women, Demography and Development (Canberra, Australian National University, 1981) .

(١١) مايرا بوفينيتش ، "مقدمة" ، المرأة والتنمية : المؤشرات الانمائية لدور المرأة المتغير ، دراسات اجتماعية - اقتصادية ، العدد ٣ (باريس ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ١٩٨١) ، وكاتالينا فاينرمان وثولما ريكشيني دي

الحواشي (تابع)

لاتيس ، عمل المرأة في قفص الاتهام (المكسيك ، D.F. ، المكتب الاقليمي ، مجلس السكان ، ١٩٨١) .

(١٢) دليل الاحصائيات الدولية (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.VII.11) و دليل الاحصائيات الدولية ، المجلد ١ (١٩٨١) (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.XVII.6) .

(١٣) "تقرير مرحلي بشأن تطوير احصاءات ومؤشرات عن حالة المرأة" (E/CN.6/ 1982/7) .

(١٤) للاطلاع على استعراض لمنشورات عن مصادر البيانات الخاصة بالمؤشرات الاجتماعية على الصعيد الوطني ، انظر "تقرير مرحلي عن العمل الوطني والدولي بشأن المؤشرات الاجتماعية" (ST/ESA/STAT/102) ، الفقرات ١١ - ١٦ . وتحتوي الفقرة ١٣ من ذلك التقرير على معلومات عن استقصاءات العائلات المعنية على وجه التحديد بمستويات المعيشة .

(١٥) للاطلاع على تحديد مفصل للبنود التي صدرت بها توصيات لدورة التعدادات الزراعية في عام ١٩٨٠ ، انظر برنامج التعداد العالمي للزراعة عام ١٩٨٠ (روما ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ١٩٧٦) . وللاطلاع على تحليل تقني للتعدادات الزراعية وبرامج جمع البيانات المرتبطة بها كمصادر للاحصاءات المتعلقة بالسكان العاملين في الزراعة ، انظر جمع احصاءات السكان الزراعيين والعمالة الزراعية ، سلسلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الورقة رقم ٧ (روما ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ١٩٧٨) .

(١٦) تضطلع منظمة العمل الدولية في الوقت الحالي ببحوث تستخدم كلا من نهج الاستقصاء ونهج دراسة الحالة . انظر س. أوبونغ "نبذة عن الادوار السبعة للمرأة ومركزها : موجز للقضايا المفاهيمية والمنهجية" ، برنامج الاستخدام العالمي ، ورقة عمل رقم ٩٤ بشأن سياسات السكان والعمل (١٩٨٠) ، و س. أوبونغ و ك. تشيرش ، "دليل ميداني للبحوث المتعلقة بالادوار السبعة للمرأة : قوائم ببليوغرافية مركّزة" ، برنامج الاستخدام العالمي ، ورقة عمل رقم ١٠٦ بشأن سياسات السكان والعمل (١٩٨١) .

الحواشي (تابع)

وللاطلاع على مناقشة نهج الاستقصاء ، انظر : R. Anker, "Research on women's roles and demographic changes: survey questionnaires for households, women, men and communities, with background explanations", World Employment Programme, Population Research and Labour Policies Working Document, 1980 and R. Anker, "Demographic change and the role of women: a research programme in developing countries", Population and Employment Working Paper No. 69 (1981).

(١٧) انظر ، على سبيل المثال ، مبادئ توصيات خاصة بتعدادات السكان والمساكن (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.80.XVII.8) الجدول ٢ ، ودليل استقصاءات الاسر المعيشية (الطبعة المنقحة) ، السلسلة واو ، العدد ٢١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XVII.13) ، ومنهجية وتقييم سجلات السكان والنظم المماثلة ، السلسلة واو ، العدد ١٥ ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.15) ؛ ومبادئ وتوصيات تتعلق بنظام الاحصاءات الحيوية ، السلسلة ميم ، العدد ١٩ (Rev.1) (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.73.XVII.9) ومنهجية الاستقصاءات السكانية بأسلوب العينة ، السلسلة ميم ، العدد ٥١ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.71.XVII.11) . ويحتوي دليل الاحصاءات الدولية (١٩٧٥) ... (المقرر استكماله في المجلد الثاني من طبعة ١٩٨١ ، الجاري إعدادها) على دليل شامل للاسس الاحصائية الدولية والمنشورات المنهجية . ويحتوي المنشور دراسات في تكامل الاحصائيات الاجتماعية ... المرفق الاول على موجز لكثير من هذه المادة في الميادين الاجتماعية -الاقتصادية ، ويحتوي دليل استقصاءات الاسر المعيشية المنقح ... على قائمة ببليوغرافية حديثة .

(١٨) "الافكار النمطية الثابتة المبينة على الجنس وأوجه التحيز بسبب الجنس ونظم البيانات القومية" (ST/ESA/STAT/99) .

(١٩) المرجع نفسه ، انظر ايضا Nancy Baster, The Measurement of Women's Participation in Development: The Use of Census Data, DP 1591 (Brighton. England, Institute of Development Studies, 1981), Ingrid Palmer and Ulrike von Buchwald, Monitoring Changes in the Conditions of Women-A Critical Review of Possible Approaches, Report No. 80.1 (Geneva, United Nations Research Institute for Social Development, 1980) and Barbara Reagan, ed.,

الحواشي (تابع)

Issues in Federal Statistical Needs Relating to Women, Current Population Reports, Series P 23, No. 83 (Washington, United States Bureau of the Census, 1979) .

(٣٠) تمثل قيود مفاهيم وبيانات القوة العاملة حالة في صميم هذا المجال . فبيانات التعدادات لا تسمح غالبا بقياس الاستخدام غير الكامل للعامل أو تتضمن مشاركة العامل غير الأجير في الأسرة في الأنشطة المعيشية كجمع الحطب والمقايضة على نطاق ضيق ، وما إلى ذلك ، وجميعها تمس المرأة ، انظر ، على سبيل المثال ، ثولما ريكتشيني وكاتالينا هـ ء وايزمان ، "بيانات التعدادات واستقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بتحليل عمل المرأة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي : تقييم لأوجه القصور وتوصيات بمعالجتها" (E/CEPAL.L.206) ء

(٣١) انظر ، على سبيل المثال ، المؤشرات الاجتماعية : المبادئ التوجيهية الأولية والسلاسل التوضيحية .... ، بنك معلومات البحوث الخاصة بمؤشرات التنمية ، المجلدات ١ - ٤ (جنيف ، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ١٩٧٦) و روث بء ديكسون ، "التنمية وعدم التكافؤ بين الجنسين : الآثار فيما يتعلق بالسكان وحقوق الانسان ، السكان وحقوق الانسان ، أعمال الندوة المتعلقة بالسكان وحقوق الانسان ، فيينا ، ٢٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٨١ (ST/ESA/SER.R/51) ، الباب الثاني .

(٣٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه القضايا ، انظر Constantina Safillios-Rothschild, Women and Social Policy (Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1974), و "إعداد دراسات أساسية عن المرأة في الأسر المعيشية الريفية" (روما ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ١٩٨١) و إمكانية وضع تدابير موجهة نحو تحقيق الرفاهية لاستكمال الحسابات والموازين الوطنية : تقرير تقني ، السلسلة واو ، العدد ٢٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع (E.77.XVII.12) .

(٣٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثانية والستون ، الملحق رقم (E/5910) ، الفقرة ١٠٥ .

(٣٤) انظر المؤشرات الاجتماعية : المبادئ التوجيهية الأولية والسلاسل التوضيحية ... .

الحواشي (تابع)

(٢٥) انظر منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.58.XIII.4 ، الصفحتان ٤ و ٥ . انظر أيضا "مبادئ وتوصيات تتعلق بتعدادات السكان والإسكان" و "European Recommendations for Population Censuses" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.69.II.E/Mim.17) . انظر أيضا Mary G. Powers and Thomas K. Burch, "The family in rural and urban Settings", Patterns of Urban and Rural Population Growth, Populatuin Studies, No.68 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XIII.9) ، الفصل السابع .

(٢٦) للاطلاع على موجز ومقارنة للممارسات الفعلية في هذا المجال والمجالات الاخرى ، انظر "National practices in the 1970 population censuses" (CES/AC.6/139) .

(٢٧) للاطلاع على موجز لبعض التحليلات النقدية الاخيرة لهذا المنظور ، انظر Mary G. Powers and Joan J. Holmberg, "Occupational status scores: Changes introduced by the inclusion of women" . Demography, vol. 15. No.2 (May 1978), pp. 183-204 This perspective is also discussed in Myra Buvinic, Nadia Youssef and Barbara Von Elm, Women-Headed Households: The Ignored Factor in Development Planning (Washington, D.C., International Center for Research on Women) .

(٢٨) Recommendations for the 1980 Censuses of Population and Housing in the ECE Region (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.78.II.E.6) ، الفقرة ٩٩ .

(٢٩) تظهر مناقشة نقدية للاثر غير المؤاتي على المرأة للافتراضات التي تكمن في أساس مفهومي التعداد عن الاسرة المعيشية ورب الاسرة المعيشية في Muriel Nissel, "Women in government statistics: basic concepts and assumptions", ، ورقة أعدت لحلقة دراسية عن التعداد البريطاني لعام ١٩٨١ (لندن ، معهد دراسات السياسة ، ١٩٨٠) .

الحواشي (تابع)

(٣٠) انظر على سبيل المثال ، "Estimates and projections of the number of households by country, 1975-2000" (ESA/P/WP.73) . انظر ايضا Thomas K. Burch, "The index of overall headship: a simple measure of household complexity standardized by age and sex", Demography, vol. 17 (February 1980), pp. 25-37 .

(٣١) تظهر تحليلات تفصيلية للانماط وللاتجاهات في معدلات الاسر المعيشية حسب الجنس في The Determinants and Consequences of Population Trends (United Nations publication, Sales No. E.71.XIII.5), vol. I, chap. X, and Methods of Projecting Households and, Families (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.73.XIII.2), الفصلان الثالث والسادس .

(٣٢) لاحظت ايلايز بولدينغ أن "الجنس يرتبط باختلافات أكبر فيما يتعلق باستخدام الوقت أكثر من أي متغير آخر تقريبا ، وتعمل المرأة ساعات أطول وتنام أقل (خاصة إذا كانت تعمل أيضا خارج المنزل)" .

(٣٣) قُدم العديد من هذه في "الافكار النمطية الثابتة المبنية على الجنس وأوجه التحيز بسبب الجنس ونظم البيانات الوطنية" . (ST/ESA/STST/99) .

(٣٤) Classification Concerning the Composition of Households: for the 1981 Census in the United Kingdon (London, Office of Population Censuses and Surveys, August 1977) .

(٣٥) S. Kupinsky, "Overview and policy implications", in S. Kupinsky, The Fertility of Working Women (New York, Praeger, 1977), pp. 376-377, Guy M. Standing, Labour Force Participation and Development (Geneva, International Labour Office, 1977), E. Haavio-Mannila, "Fertility and the economic activity of women in historical and cross-national prespective", Proceedings of the 1978 Helsinki Conference (Liege, International Union for the Scientific Study of Population, 1979) and Mary G. Powers and Joseph J. Salvo, "Fertility and child-care arrangements a mechanisms of status articulation", Journal of Marriqae and the Family, vol. 44 (1982), pp. 21-34 .

الحواشي (تابع)

(٣٦) مبادئ وتوصيات تتعلق بتعدادات السكان والمساكن ... ، الفقرة ٢-٧٦ .

(٣٧) وضعت هذه الوثيقة قبل المؤتمر الدولي الثالث عشر للإحصائيين العماليين المعقود في جنيف في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ . وقد أدخلت بعض التعديلات على الورقة بعد المؤتمر لكن تعكس استنتاجاته وتوصياته الرئيسية ؛ إلا أنه لم يتسن في الوقت المتاح وضعها في الاعتبار بالكامل . وفي الوقت نفسه ، يتعين الاعتراف بأن استنتاجات وتوصيات المؤتمر لن تستوعب بالكامل في الممارسة الاحصائية الفعلية على الصعيدين الوطني والدولي إلا على مدار الأعوام الخمسة الى العشرة القادمة . ومن هنا فإن المناقشة الدائرة هناك عن تجميع مؤشرات من الاحصائيات المتاحة حاليا سوف تظل سارية الى حين تنفيذ التوصيات الجديدة التي سوف تتباين من بلد الى آخر .

(٣٨) John D. Durand, The Labour Force in Economic Development (Princeton, Princeton University Press, 1975), Ester Boserup, op.cit. and Guy Standing, ed., Labour Force Participation and Development (Geneva, International Labour Office, 1978) .

(٣٩) Jette Bukh, "Women in subsistence production in Ghana", Women in Rural Development, Critical Issues (Geneva, International Labour Office, 1980). For an overeview of research in this area, see Zubeida M. Ahmad and Martha F. Loutei, Programme on Rural Women (Geneva, International Labour Office, 1981). See also Constantina Safilios-Rothschild, "The prsistence of women's invisibility in agriculture: theoretical and policy lessons from Lesotho ans Sierra Leone:, Policy Studies, Working Paper No. 88 (New York, The Population Council, 1980) .

(٤٠) اقترح قياس بديل للبطالة وفق هذا الاسلوب في "قياس حدة البطالة ؛ نهج بديل" ، وهي ورقة أعدت لغرقة العمل المعنية بالأهداف الانمائية الطويلة الاجل ، جنيف ٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ . وتقترح تلك الورقة قياسا بديلا للبطالة من شانه استبعاد العمال الاسريين الذين لا يحصلون على أجر وكذلك أرباب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص من القوة العاملة الاساسية المهددة بخطر البطالة . ويقضي

الحواشي (تابع)

مؤشر اقترح في هذه الورقة بمجرد استبعاد العامل الذي لا يحصل على أجر من قاعدة البيانات . ويجري حاليا تنقيح الورقة التي قدمت في اجتماع فرقة العمل وسوف تشمل المزيد من التفاصيل حسب العمر والجنس وأكثر من قياس بديل واحد . وينبغي أن تقدم مؤشرات مفيدة في المستقبل .

(٤١) Labour Force 1950-2000: Estimates and Projections (Geneva, International Labour Office, 1977), vol. 1-6 .

(٤٢) Womenpower: The World Labour Force in 1975 and the Outlook for 2000 (Geneva, International Labour Office, 1975), p. 4 and The Feaibility of Welfare-Oriented Measures ...

(٤٣) قدمت معلومات عن ثمانية من مثل هذه الاستقصاءات في "Progress report on the development of statistics of time-use" ويجري إعداد تقرير أشمل عن هذا الموضوع .

(٤٤) For more detailed discussion, see, United States of America, Bureau of the Census, Methods and Materials of Demography, (Washington, D.C., Government Printing Office, 1971), vo;.I, pp.232-233, Francine D. Blau and Wallace E. Hendricks, "Occupational segregation by sex; trends and prospects", The Journal of Human Resources, No. 14 (Spring 1979), pp. 197-210 and Andrea Beller "Occupational segregation by sex" determinants and changes", The Journal of Ruman Resources, No. 17 (Summer 1982), pp. 371-92. A somewhat different approach is taken by Maryse Huet in "La concentration des emplois feminins", Economie et statistique, No. 154 (April 1983), pp. 33-46 .

(٤٥) "Women in the Labour Market", in Women and Employment Policies for Equal Opportunity (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1980), pp. 21-72 .

الحواشي (تابع)

(٤٦) See, for example, Charles B. Nam, Mary G. Powers and Paul C. Glick, "Socio-economic characteristics of the population:1960", Current Population Reports, Technical Studies, Series p-23, No. 12 (Washington, D.C, Bureau of the Census, Government Printing Office, 1964). For a review and evaluation of current work in this area in Canada and the United States of America, particularly as it relates to women, see Mary G. Powers, Measures of Occupational Status: Current Issues (Boulder, Colorado, Westview Press, 1982).

(٤٧) نحو نظام للاحصائيات الاجتماعية والديمغرافية ... ، الفقرات ٥-٢٧ ، ٥-٤٢ و ١٥-١٥ : ١٥-١٦ .

(٤٨) المرجع نفسه ، الفقرة ١٨ - ٨٢ .

(٤٩) المرجع نفسه ، الجدول ١٨-١ والفقرة ١٨ : ٧٦ .

(٥٠) Safilios-Rothschild ، في المصدر نفسه .

(٥١) ST/ESA/STAT/102 ، الفقرة ٩٢ .

(٥٢) استقصاء الاغذية العالمي (روما ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة) . وقامت منظمة الصحة العالمية بنشر الاستراتيجية العالمية للصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ بنشر (جنيف ، ١٩٨١) . وتطوير مؤشرات لرصد التقدم نحو الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ (جنيف ، ١٩٨١) ، Lay Reporting of Health Information (Geneva, 1978) and Classification of Impairments, Disabilities and Handicaps (Geneve, 1980) .

(٥٣) "تقرير مرحلي عن العمل الوطني والدولي بشان المؤشرات الاجتماعية" (ST/ESA/STAT/102) ، الفقرتان ٥٥ و ٥٦ .

الحواشي (تابع)

(٥٤) Donald McGranahan, International Comparability of Statistics on Income Distribution (Geneva, United Nations Research institute for Social Development, 1979), p.45. Income is not included in Research Data Bank of Development Indicators, vol. I, because of noncomparable definitions.

(٥٥) See The Economic Role of Women in the ECE Region (United Nations publication (Sales No. E.80.II.E.6), chap. I.

(٥٦) المرجع نفسه ، الجدول الرابع - ١ ، ص ٥٦ . وتشمل البلدان جمهورية المانيا الاتحادية ، وايرلندا ، وبلجيكا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والدانمرك ، والسويد ، وفرنسا ، وفنلندا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والنمسا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية .

(٥٧) المرأة في الهجرة : التركيز على العالم الثالث (واشنطن العاصمة ، المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة ، ١٩٧٩) . وتعد هذه الدراسة واحدة من اوائل الدراسات التي تتناول قضية الإناث كمهاجرات مستقلات . وتمثل دراسة ايستر بوصيروب ، مرجع سابق ذكره ، واحدة من أوائل الدراسات لتاثير هجرة الرجل من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية على المرأة .

(٥٨) Heather Joshi, Harold Lubell and Jean Mouly. Abidjan: Urban Development and Employment in the Ivory Coast (Geneva, International Labour Office, 1976), p.77, Sv Sethuraman, Chicata Urban Development and Employment (Geneva, International Labour Office, 1976) and Kalman Scharfer, Sao Paulo: Urban Development and Employment (Geneva, International Labour Office, 1976).

(٥٩) المرأة في الهجرة ... .

(٦٠) See Joycelin Massiah, "Participation of women in socio-economic development: indicators as tools for development planning- The case of the Commonwealth Caribbean", المرأة والتنمية ... ، الصفحات ٧١ - ١٠٠ .

الحواشي (تابع)

(٦١) Charles Lewis Taylor and David A. Jodice, World Handbook of Political and Social Indicators, third edition, vol. 1,Cross-National Attributes and Rates of Change (New Haven, Yale University Press, 1983) and C. L. Taylor and M. C. Husdon, World Handbook of Political and Social Indicators, second edition (New Haven, Yale University Press, 1972).

(٦٢) أسوك ميترا ، "مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية : المؤشرات كأدوات للتخطيط الانمائي - حالة الهند" ، المرأة والتنمية ، .... ، ص ٥١ .

(٦٣) صدر تقرير الاجتماع باعتباره وثيقة من وثائق الأمم المتحدة (ESA/STAT/AC.17/9) . للاطلاع على مزيد من المعلومات المفصلة عن توصية الاجتماع بالمزيد من العمل ، انظر الفقرات ٧٥ - ٨٦ من تلك الوثيقة .

المرفق الاول

امثلة توضيحية لمؤشرات اجتماعية تتعلق بحالة المرأة بالنسبة لانواع مختلفة من البلدان(أ)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
	الف - السكان	
الف - حجم السكان وهيكلهم وما يتعرضون له من تغييرات		
١ - حجم السكان (تقديرات اساسية وتقديرات سنوية) ؛ حسب الجنس المجموع والنسبة المئوية لمن هم دون سن ١٥ سنة : حسب الجنس .	حجم السكان (سنويا) : حسب الجنس المجموع والنسبة المئوية لمن هم دون سن ١٥ سنة : حسب الجنس	حجم السكان (سنويا) : حسب الجنس المجموع والنسبة المئوية لمن هم دون سن ١٥ سنة وللاعمار من ١٥ - ٤٤ ؛ - ٦٣ ؛ و ٦٥ سنة فاكثر : حسب الجنس
٢ -	فئات وطنية او عرقية مختارة كنسب مئوية من مجموع السكان : حسب الجنس (تقديرات غير متواترة)	فئات وطنية او عرقية مختارة كنسب مئوية من مجموع السكان : حسب الجنس (تقديرات غير متواترة)
٣ - عدد حالات الوفاة ومعدلها في مجموع السكان (التقدير السنوي) : حسب الجنس	عدد حالات الوفاة ومعدلها في مجموع السكان (التقدر السنوي) : حسب الجنس	عدد حالات الوفاة ومعدلها في مجموع السكان (التقدير السنوي) : حسب الجنس
باء - التوزيع الجغرافي للسكان وما يحدث من تغييرات في توزيعهم		
١ - عدد السكان ونسبتهم المئوية حسب الجنس (تقديرات غير متواترة) :	عدد السكان ونسبتهم المئوية حسب الجنس (تقديرات سنوية او اقل تواترا) :	عدد السكان ونسبتهم المئوية وكثافتهم (تقديرات سنوية او اقل تواترا) :
المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع الاماكن الكبيرة المناطق الجغرافية	المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع الاماكن الكبيرة المناطق الجغرافية	المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع حجم ونوع المكان المناطق الجغرافية
٢ - عدد السكان ومعدل التغير الصافي (تقديرات غير متواترة) : حسب الجنس المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	عدد السكان ومعدل التغير الصافي في السكان)تقديرات سنوية او اقل تواترا) : حسب الجنس المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	عدد السكان ومعدل التغير الصافي في السكان (تقديرات سنوية او اقل تواترا) : حسب الجنس المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
الاماكن الكبيرة المناطق الجغرافية	الاماكن الكبيرة المناطق الجغرافية	الاماكن الكبيرة المناطق الجغرافية
٣ -	عدد المهاجرين من السكان وصافي معدل الهجرة الداخلية : حسب الجنس (تقديرات غير متواترة) : بين المناطق الريفية والحضرية إلى الاماكن الكبيرة من أو إلى مناطق جغرافية مختارة	عدد المهاجرين من السكان وصافي معدل الهجرة الداخلية : حسب الجنس (تقديرات غير متواترة) : بين المناطق الريفية والحضرية إلى الاماكن الكبيرة من أو إلى مناطق جغرافية مختارة

باء - تكوين الاسر ، والعائلات والاسر المعيشية

الف - تكوين الاسر والاستقرار		
١ -	متوسط العمر عند الزواج الاول (تقديرات غير متواترة) : الذكور والإناث	متوسط العمر عند الزواج الاول (تقديرات غير متواترة) : الذكور والإناث
	المناطق الحضرية ، والمناطق الريفية ، والمجموع	المناطق الحضرية ، والمناطق الريفية ، والمجموع
٢ -	نسبة المتزوجين من السكان ، في اعمار مختارة حسب الجنس المناطق الحضرية ، والمناطق الريفية والمجموع	نسبة المتزوجين من السكان ، في اعمار مختارة حسب الجنس المناطق الحضرية ، والمناطق الريفية والمجموع
٣ -	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بمفردهم (تقديرات غير متواترة) : الذكور والإناث المناطق الحضرية فقط	النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بمفردهم (تقديرات غير متواترة) : الذكور والإناث المناطق الحضرية فقط
٤ - نوع الاسرة المعيشية (العدد والنسبة المئوية)	نوع الاسرة المعيشية العدد والنسبة المئوية)	نوع الاسرة المعيشية (العدد والنسبة المئوية)
٥ - النسبة المئوية للاسر المعيشية التي تراسها الإناث	النسبة المئوية للاسر المعيشية التي تراسها الإناث	النسبة المئوية للاسر المعيشية التي تراسها الإناث

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
	جيم - التعلم والخدمات التعليمية	
الف - تحصيل التعليم		
١ - النسبة المئوية للأميين (تقدير غير متواتر) : الذكور والإناث الاعمار ١٥ سنة فاكثر ، و ١٥-٢٤	النسبة المئوية للأميين (تقدير غير متواتر) : الذكور والإناث الاعمار ١٥ سنة فاكثر ، و ١٥-٢٤ سنة ، المناطق الحضرية والريفية المناطق الجغرافية	النسبة المئوية للاميين (تقدير غير متواتر) : الذكور والإناث الاعمار ١٥ سنة فاكثر ، و ١٥-٢٤ سنة ، المناطق الحضرية والريفية المناطق الجغرافية
٢ - متوسط سنوات الدراسة التي اكملت بالمدارس (تقديرات غير متواترة): الذكور والإناث الاعمار ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية	متوسط سنوات الدراسة التي اكملت بالمدارس (تقديرات غير متواترة): الذكور والإناث الاعمار ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية	متوسط سنوات الدراسة التي اكملت بالمدارس (تقديرات غير متواترة): الذكور والإناث الاعمار ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية
٣ - نسبة من حصلوا على مستويات من التعليم في المدارس (تقديرات غير متواترة) : المستوى الاول ، والمستوى الثاني الذكور والإناث الاعمار ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسبة من حصلوا على مستويات معينة من التعليم في المدارس (تقديرات غير متواترة) : المستوى الاول ، والمستوى الثاني، والمستوى الثالث الاعمار من ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	نسبة من حصلوا على مستويات معينة من التعليم في المدارس (تقديرات غير متواترة) : المستوى الاول ، والمستوى الثاني، والمستوى الثالث الاعمار من ١٥-٢٤ سنة ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
باء - استخدام وتوزيع الخدمات التعليمية		
١ - نسبة السكان المقيدين في التعليم النظامي (سنويا أو التقديرات السنوية) : الذكور ، والإناث الاعمار ٥-٩ ، و ١٠-١٤ ، و ١٥-١٩ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسبة السكان المقيدين في التعليم النظامي (سنويا أو التقديرات السنوية) : الذكور ، والإناث الاعمار ٥-٩ ، و ١٠-١٤ ، و ١٥-١٩ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسبة السكان المقيدين في التعليم النظامي (سنويا أو التقديرات السنوية) : الذكور ، والإناث الاعمار ٥-٩ ، و ١٠-١٤ ، و ١٥-١٩ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
٢ - نسبة المقيدين الذين اتموا بنجاح السنة الدراسية (تقديرات سنوية او اقل تواترا) : حسب الجنس	نسبة المقيدين الذين اتموا بنجاح السنة الدراسية (تقديرات سنوية او اقل تواترا) : حسب الجنس	نسبة المقيدين الذين اتموا بنجاح السنة الدراسية (تقديرات سنوية او اقل تواترا) : حسب الجنس
المناطق الحضرية ، والريفية والمجموع (المستوى الاول فقط)	المناطق الحضرية ، والريفية والمجموع	المناطق الحضرية ، والريفية والمجموع
٣ -	نسب المقيدين من السكان في تعليم الراشدين (تقديرات غير متواترة) :	نسبة المقيدين من السكان في تعليم الراشدين (تقديرات غير متواترة
الذكور ، والإناث	الذكور ، والإناث	الذكور ، والإناث
	المناطق الحضرية ، والريفية والمجموع	المناطق الحضرية ، والريفية والمجموع
	الاعمار ١٥-١٩ ، و ٢٠-٢٤ ، و ٢٥ سنة فاكثر	الاعمار ١٥-١٩ ، و ٢٠-٢٤ ، و ٢٥ سنة فاكثر
٤ -	نسب السكان المشاركين في تعليم الراشدين غير الرسمي ، ١٥ سنة فاكثر (تقديرات غير متواترة) : الذكور ، والإناث	نسب السكان المشاركين في تعليم الراشدين غير الرسمي ، ١٥ سنة فاكثر (تقديرات غير متواترة) : الذكور ، والإناث
٥ - النسبة المئوية للمعلمات ، المستوى الاول	النبة المئوية للمعلمات ، المستوى الاول	النسبة المئوية للمعلمات ، المستوى الاول

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
دال - الانشطة المحققة للايرادات وغير الناشطين		
الف - المشاركة في القوة العاملة		
١ - معدلات المشاركة في القوة العاملة (تقديرات سنوية أو أقل تواترا) : الذكور والإناث الاعمار ١٥-١٩ ، و ٢٠ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	معدلات المشاركة في القوة العاملة (تقديرات سنوية أو اقل تواترا) : الذكور والإناث الاعمار ١٥-١٩ ، و ٢٠-٢٤ ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	معدلات المشاركة في القوة العاملة (تقديرات سنوية أو اقل تواترا) : الاعمار ١٥-١٩ ، و ٢٠-٢٤ ، و ٢٥ ومن ٢٥-٥٩ ، و ٦٠-٦٤ سنة . المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع
٢ - نسبة القوة العاملة المندرجة في القوة العاملة باجر (تقديرات غير متواترة) : الذكور ، والاناث	نسبة القوة العاملة المندرجة في القوة العاملة باجر (تقديرات سنوية أو تقديرات أقل تواترا) : الذكور ، والإناث فئات عمرية	نسبة القوة العاملة المندرجة في القوة العاملة باجر (تقديرات سنوية أو تقديرات اقل تواترا) : الذكور ، والإناث فئات عمرية
باء - قوى العمالة وحركيتها		
١ - نسبة القوة العاملة غير الموظفة لفترات معينة (سنويا أو بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية فقط	نسبة القوة العاملة غير الموظفة لفترات معينة (سنويا أو بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث الاعمار ١٥-٢٤ ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية فقط	نسبة القوة العاملة غير الموظفة لفترات معينة (سنويا أو بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث الاعمار ١٥-٢٤ ، و ٢٥ سنة فاكثر المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
٢ - نسبة القوة العاملة باجر غير الموظفة لفترات معينة (سنويا أو بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية فقط	نسبة القوة العاملة باجر غير الموظفة لفترات معينة (سنويا أو اكثر تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية فقط	نسبة القوة العاملة باجر غير الموظفة ، لفترات معينة (سنويا أو اكثر تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية

(يتبع)

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
هاء - الصحة والخدمات الصحية والتغذية		
الف - حالة الصحة		
١ - نسب وفيات الاطفال الرضّع ووفيات الامهات من بين حالات المواليد الحية (سنويا أو تقديرات سنوية): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسب وفيات الاطفال الرضع ووفيات الامهات من بين حالات المواليد الحية (سنويا أو تقديرات سنوية): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	نسب وفيات الاطفال حديثي الولادة وما بعدها ووفيات الامهات من بين حالات المواليد الحية (سنويا): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
٢ - معدلات الوفاة (تقديرات غير متواترة) : الاعمال ١-٤ ، و ٥-١٤ سنة ، الذكور والإناث ، في الاعمار ١٥-٢٤ و ٢٥-٤٤ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	معدلات الوفاة (سنويا أو بصورة اقل تواترا) الذكور والإناث في الاعمال ١٥-١٤ ، سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	معدل الوفاة (سنويا) الاعمار ١-٤ ، و ٥-١٤ سنة الذكور والإناث في الاعمار ١٥-٢٤ ، و ٢٥-٤٤ ، و ٤٥-٦٤ ، و ٦٥-٧٤ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع
٣ - متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بصورة غير متواترة) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	متوسط العمر المتوقع عند الميلاد (بصورة غير متواترة) : الذكور ، والإناث الاعمال صفر و ١ و ١٥ و ٤٥ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	متوسط العمر المتوقع (بصورة غير متواترة) : الذكور ، والإناث الاعمال صفر و ١ و ١٥ و ٤٥ سنة المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع
٤ - عدد و/او تكرار حدوث امراض معدية مختارة ذات اهمية للصحة العامة بين السكان (سنويا أو بصورة اقل تواترا)	عدد و/او تكرار حدوث امراض معدية مختارة ذات اهمية للصحة العامة بين السكان (سنويا أو بصورة اقل تواترا)	عدد و/او تكرار حدوث امراض معدية مختارة ذات اهمية للصحة العامة بين السكان (سنويا أو بصورة اقل تواترا)
٥ -	نسبة العميان وممن فقدوا طرف أو اكثر ..الخ بين السكان (سنويا أو بصورة اقل تواترا) المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسبة العميان وممن فقدوا طرف أو اكثر الخ بين السكان (سنويا أو بصورة اقل تواترا) المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع

المرفق الاول (تابع)

بلد من اقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
٦ -		نسبة السكان المعاقين إعاقات وظيفية مزمنة (سنويا او بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع
٧ -		نسبة السكان المصابين بنوبات إعاقة يلزمون خلالها الاسرة لفترة تتعدى ٧ ايام في السنة (سنويا او بصورة اقل تواترا) : الذكور ، والإناث المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
باء - مدى توافر الخدمات الصحية واستخدامها		
١ - نسبة حالات الولادة التي يتولاها اطباء او افراد مساعدون مدربون (سنويا او بصورة اقل تواترا) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	نسبة حالات الولادة التي يتولاها اطباء او افراد مساعدون مدربون (سنويا) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	نسبة حالات الولادة التي يتولاها اطباء او افراد مساعدون مدربون (سنويا) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
٢ -	نسبة العاملين في الخدمات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص (سنويا او بصورة اقل تواترا) : المناطق الجغرافية	نسبة العاملين في الخدمات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص (سنويا او بصورة اقل تواترا) : المناطق الجغرافية
٣ -		نسبة الاسرة بالمستشفيات لكل ١ ٠٠٠ شخص (سنويا) : المناطق الجغرافية
٤ -	نسبة السكان الذين يزورون العاملين المدربين في مجال الخدمات الصحية (سنويا او بصورة اقل تواترا) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	نسبة السكان الذين يزورون العاملين المدربين في مجال الخدمات الصحية (سنويا) المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية

(يتبع)

المرفق الأول (تابع)

بلد من أقل البلدان نموا	بلد نام	بلد متقدم النمو
جيم - التغذية		
١ - النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والسعرات الحرارية ممن يرتادون المستوصفات (بصورة غير متواترة): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والسعرات الحرارية ممن يرتادون المستوصفات (بصورة غير متواترة): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والسعرات الحرارية ممن يرتادون المستوصفات (بصورة غير متواترة): المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع
٢ - الرقم القياسي لكمية الغذاء المستهلك أو إمدادات الأغذية للفرد الواحد (سنويا أو تقديرات سنوية) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	الرقم القياسي لكمية الغذاء المستهلك أو إمدادات الأغذية للفرد الواحد (سنويا أو تقديرات سنوية) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	الرقم القياسي لكمية الغذاء المستهلك أو إمدادات الأغذية للفرد الواحد (سنويا أو تقديرات سنوية) : المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
٣ - النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على طاقة (سعرات حرارية) كافية (بصورة غير متواترة) : الأعمار صفر - ١ ، و ١-٤ و ٥-١٤ ، و ١٥ سنة فأكثر	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على طاقة (سعرات حرارية) كافية (بصورة غير متواترة) : الأعمار صفر - ١ ، و ١-٤ و ٥-١٤ ، و ١٥ سنة فأكثر	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على طاقة (سعرات حرارية) كافية (بصورة غير متواترة) : الأعمار صفر - ١ ، و ١-٤ و ٥-١٤ ، و ١٥ سنة فأكثر
الأمهات الحوامل ، والأمهات المرضعات المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	الأمهات الحوامل ، والأمهات المرضعات المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية	الأمهات الحوامل ، والأمهات المرضعات المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع المناطق الجغرافية
٤ - الإمداد بالطاقة (سعرات حرارية) للفرد الواحد ، لفترات محدودة، (سنويا أو بصورة أقل تواترا)	الإمداد بالطاقة (سعرات حرارية) للفرد الواحد ، لفترات محدودة، (سنويا أو بصورة أقل تواترا) المناطق الحضرية ، والريفية ، والمجموع	

(١) قاصرة على الميادين الخمسة الرئيسية التي جرت مناقشتها في هذه الوثيقة . يتصرف من المؤشرات الاجتماعية : المبادئ التوجيهية الأولية والسلاسل التوضيحية ، السلسلة ميم ، العدد ٦٣ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.78.XVII.8) ، المرفق الرابع .

المرفق الثاني

المصادر الدولية للبيانات المتعلقة بحالة المرأة

تقوم وكالات دولية ، وإقليمية ، ووطنية بنشر مصادر متعددة لإحصاءات اقتصادية واجتماعية تتعلق بالعالم ككل ، أو بأقاليم رئيسية منه[1] . وتشمل هذه المصادر حولية السكان ، والحولية الاحصائية ، وتقارير السكان والاحصاءات الحيوية ، وكذلك النشرة الشهرية للإحصاءات وموجز الاحصاءات الاجتماعية ، وجميعها يصدر عن الأمم المتحدة . وتصدر اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة حوليات احصائية خاصة بإقليم كل منها ، وتصدر منظمة الصحة العالمية الاحصاءات السنوية لمنظمة الصحة العالمية وخلاصات احصاءات الصحة والاحصاءات الحيوية لمختلف أقاليم العالم . وعلاوة على ذلك ، يصدر البنك الدولي تقرير التنمية في العالم سنويا والجداول العالمية ، وتنشر منظمة العمل الدولية حولية احصاءات العمل . وتشمل جميع هذه المجموعات العامة السكان ، والتعليم ، والصحة ، والإسكان ، ولكن بقدر كبير من التباين في التفاصيل ، والشمول وتنظيم المادة . كما تشمل أيضا مواضيع اضافية . والهدف الاساسي لمعظم هذه المنشورات هو تجميع الاحصاءات المتوافرة عن الظروف الاجتماعية في نموذج يمكن لغير المتخصصين ومقرري السياسات الوصول إليه بسهولة . ولذلك فهي تقوم بتجميع بيانات من مصادر أساسية شتى . ويشمل الجدول أدناه بعض الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة المتوفرة في هذه المنشورات الدولية .

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
أولا - السكان				
ألف - حجم وهيكل السكان				
تقدير السكان والنسبة المئوية حسب العمر والجنس بالنسبة للعالم ، والاقليم الكلي ، والاقليم(٢)	السكان ، المجموع والنسبة بين الجنسين (٣-٣'١ و ١-٣'١)	توزيع السكان حسب الجنس للاعمار صفر - ٤ ، ولكل سنة للاعمار ٥ - ٢٤ ، ولكل خمس سنوات للفئات العمرية ٢٥-٧٥ سنة فاكثر		النسبة المئوية للسكان الإناث من سن صفر - ١٤ و ١٥-٤٩ ، و ٥٠ سنة فاكثر (١٤)
السكان حسب الجنس لكل بلد ، وآخر تقديرات التعدادات والتقديرات نصف السنوية لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٩(٣)				
السكان حسب الجنس لكل سنة من سنوات العمر ، ولكل خمس سنوات من العمر (٧ و ٢٦)				
باء - التغيرات في حجم وهيكل السكان				
السكان في المناطق الحضرية ، ومجموع السكان موزعين حسب الجنس ، ١٩٧٠-١٩٧٩(٦)	فترات زمنية طولها خمس سنوات ، ١٩٦٠-١٩٩٠(٣-٣'١): النسبة بين الجنسين			
جيم - التوزيع الجغرافي للسكان والتغيرات في التوزيع				
السكان في الاحياء السكنية موزعين حسب الحجم والجنس (٣١)				
توزيع السكان حسب الجنس ، والمنطقة الحضرية/الريفية				
لكل سنة من العمر ، ولكل خمس سنوات من العمر (٧ و ٢٦)				

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
توزيع السكان حسب الفئة الوطنية و/أو العرقية ، والجنس ، والمنطقة الحضرية/ الريفية (٣٧)				
توزيع السكان حسب اللغة ، والجنس ، والمنطقة الحضرية/ الريفية (٣٨)				
توزيع السكان حسب العقيدة ، والجنس ، والمنطقة الحضرية/ الريفية (٣٩)				
دال - عناصر التغير السكاني				
معدل المواليد الخام (٣٤)	معدلات الخصوبة (٣-١٣-٨)	معدلات الخصوبة	معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ شخص (٨١)	المعدل الكلي للخصوبة للنساء في الفئة العمرية ٧٣ - ٨٠ سنة (١٤)
المعدل العام للخصوبة (١٤)				
المواليد الاحياء حسب الجنس ، والمنطقة الحضرية/الريفية لكل سنة من عمر الام لكل خمس سنوات من العمر (١٠) (١١)	المواليد الاحياء لكل ١٠٠٠ انثى في الاعمار ١٥ - ٤٩ سنة ، نسبة الطفل - المرأة (دون خمس سنوات لكل ١٠٠٠ انثى في سن ٥ - ٤٩ سنة	معدل المواليد الخام ، معدل المواليد الخام لكل ١٠٠٠ ولادة والتغير في النسبة المئوية ١٩٦٠ - ١٩٧٨	المعدل الكلي للإنجاب لدى الإناث (٩)	تقديرات وإسقاطات معدل المواليد ، ١٩٦٠-١٩٩٠(١٥)
حالات الإجهاض لاسباب قانونية ١٩٦٩-١٩٧٨(١٣)	المعدل الاجمالي للإنجاب المعدل الصافي للإنجاب	المعدل الكلي للخصوبة المعدلات الاجمالية والصافية للإنجاب		المعدل العام للخصوبة ، التقديرات والإسقاطات ، ١٩٦٠-١٩٩٠ (١٥)
حالات الإجهاض لاسباب قانونية حسب العمر وعدد حالات المواليد الحية السابقة للمرأة (١٤)		النسبة المئوية للمرأة في سن ١٥-٤٤ سنة		نسبة المرأة/الطفل ، التقديرات والإسقاطات ، ١٩٦٠-١٩٩٠ (١٥)

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لوقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
	ثانيا - تكوين الاسر ، والعائلات والاسر المعيشية			
ألف - العائلات والاسر المعيشية				
باء - تكوين الاسر والاستقرار				
عدد الزيجات حسب عمر العريس وعمر العروس	نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج حسب العمر والجنس ('٣١'-٦)			نسبة الإناث المتزوجات في من ١٥-١٩ سنة (١٤)
	المعدل المتوسط للزواج حسب الجنس (لكل ٠٠٠ ١ نسمة في السنة) ومعدل الطلاق (لكل ٠٠٠ ١ نسمة في السنة) ('٣١'-٦) .			
	ثالثا التعلم والخدمات التعليمية			
ألف - تحصيل التعليم والإنجازات التعليمية				
توزيع السكان حسب الإلمام بالقراءة والكتابة ، والجنس ، والعمر ، والمنطقة الحضرية/الريفية (٣٣)	النسبة المئوية للاميين ('٣١'-٣٠) تحصيل التعليم حسب المستوى، والعمر ، والجنس ('٣١'-٣٣)			قيد الإناث كنسبة مئوية لمجموع القيد فيما يتعلق بالبلدان النامية حسب الفئة العمرية ومستوى التعليم ، التقديرات والإسقاطات ، ١٩٦٠-١٩٨٥ (١١)
السكان الاميون وإجمالي السكان في من ١٥ سنة فاكثر ، حسب الجنس والمنطقة الريفية (٣٣)				نسب القيد في من محددة لكل من الإناث والذكور في البلدان النامية ، التقديرات والاسقاطات ١٩٦٠-١٩٨٣ (١٢)
السكان في من ١٥ سنة فاكثر حسب تحصيل التعليم ، والجنس ، والعمر ، والمنطقة الحضرية/الريفية (٣٤)				مؤشرات مختارة لقيد الإناث حسب المستوى والفئة العمرية ، ١٩٧٥-١٩٧٨ (١٣)

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
السكان في من ٥- ٢٤ سنة حسب المواظبة على الدراسة في المدارس ، والجنس ، والعمر ، والمنطقة الحضرية/الريفية (٣٥)				الامية لكل من الإناث والذكور من من ١٥-١٩ سنة و ١٥ سنة فاكثر (١٤)
باء - استخدام الخدمات التعليمية وتوزيعها				
	النسبة المئوية لقيد الإناث حسب المستوى ، ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ('٣-٣١ إلى '٣-٣٣)	القيد في المرحلة الابتدائية كنسبة مئوية من الفئة العمرية ، ومجموع الذكور والإناث	نسبة القيد في المرحلتين الابتدائية والثانوية إلى السكان في من ٥-١٩ سنة ، المجموع وحسب الجنس (٧٥)	
	نسب القيد حسب المستوى ، ١٩٦٠ ، ١٩٧٠ ، وآخر سنة متوفرة ('٣-١٤)	القيد في المرحلة الثانوية كنسبة مئوية من الفئة العمرية ، ومجموع الذكور والإناث	القيد في التعليم المهني كنسبة إلى السكان في من ١٨-١٩ سنة ، المجموع وحسب الجنس (٧٦) القيد في التعليم العالي كنسبة إلى السكان في من ٢٠-٢٩ سنة ، المجموع حسب الجنس (٧٧)	
			الإناث كنسبة مئوية من مجموع القيد في التعليم الابتدائي (٣٦)	
جيم - المدخلات والمخرجات والاداء في مجال الخدمات التعليمية				
الخريجون في المستوى الثالث، النسبة المئوية للإناث ، ١٩٦٠ و ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ('٣-٣٣)				
المعلمون حسب الجنس ومستوى التلاميذ ('٣-٣٤) .				

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)

رابعا - الانشطة المحققة للإيرادات وغير الناشطين

الف - المشاركة في القوة العاملة

السكان غير الناشطين اقتصاديا حسب الفئة العمرية والجنس، والعمر، والمركز الوظيفي والمنطقة الحضرية/الريفية (٣٢'-٥٦ و ٣٢'-٥٧) (٣٧)	الناشطون اقتصاديا حسب الجنس، والوظيفة، والعدد، والنسبة المئوية (٣٢'-٥٦ و ٣٢'-٥٧)	النسبة المئوية للقوة العاملة من الإناث معدلات المشاركة في القوة العاملة لكل خمس سنوات من العمر، وللفئات العمرية ١٠-٦٤ سنة فاكثر، ومجموع الذكور والإناث		معدلات النشاط الاقتصادي لمجموع السكان الإناث حسب الفئة العمرية، التقديرات والاسقاطات، ١٩٦٠-١٩٨٥ (١)
السكان الناشطون اقتصاديا حسب الفئة العمرية والجنس، والعمر، والمنطقة الحضرية/الريفية (٣٢'-٣٦ و ٣٨ - ٤٣).	تقديرات وإسقاطات القوة العاملة ومعدلات النشاط الاقتصادي، والوظيفة، الخام حسب الجنس، ومجموع المركز الوظيفي، والوضع العائلي، والجنس، والعمر، والمنطقة الحضرية/الريفية في تعداد ١٩٦٥-١٩٧٣ (٣٢'-٥٤)	السكان الناشطون اقتصاديا في الصناعات التحويلية كنسبة مئوية من السكان في سن ١٥-١٢ سنة حسب الجنس (٧٨)		الإناث كنسبة مئوية من مجموع أرباب الاعمال الناشطين اقتصاديا والعاملين لحسابهم الخاص والنسب المئوية لتوزيعهم حسب الفئة الوظيفية في بلدان مختارة، ١٩٧٨ أو آخر سنة متوفرة (٣ و ٣)
	مكان المزارع وعدد الحيازات الزراعية حسب حجم الحيازات والحيازات السكانية (٣٢'-٥٤)			الإناث كنسبة مئوية من مجموع المستخدمين الناشطين اقتصاديا والنسبة المئوية لتوزيعهم حسب الفئة الوظيفية في بلدان مختارة، ١٩٧٨ أو آخر سنة متوفرة (٤ و ٥)
	الاشخاص المستخدمون في الحيازات الزراعية حسب حجم الحيازة والفئة الوظيفية والجنس (٣٢'-٣٧)			
				الإناث كنسبة مئوية من السكان الناشطين اقتصاديا والنسب المئوية لتوزيعهم حسب الفئة الوظيفية في بلدان مختارة، ١٩٧٨ أو آخر سنة متوفرة (٦ و ٧)

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
				النسبة المئوية والتغير في نقاط النسب المئوية للنشاط الاقتصادي للإناث موزعين حسب الفئات الوظيفية (المركز الوظيفي) ١٩٧٥ و ١٩٧٨ (٨)
				النسبة المئوية والتغير في نقاط النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي للإناث موزعين حسب القطاع الصناعي ، ١٩٧٥ و ١٩٧٨ (٩)
				النسبة المئوية والتغير في نقاط النسبة المئوية للنشاط الاقتصادي ، للإناث ووضعهم العائلي ، ١٩٧٥ و ١٩٧٨ (١٠)
دال - <u>قوى العمالة وحركيتها</u>				
			العمال المهنيون ، والتقنيون وغيرهم من العمال ذوي الصلة كنسبة مئوية من السكان في سن ١٥-٥٩ سنة موزعين حسب الجنس (٧٩)	الإناث كنسبة مئوية من مجموع الافراد العاملين في وظائف قطاع الصحة ، ١٩٧٥ - ١٩٧٨ (١٦)
				مشاركة الإناث في الخدمة المدنية ، ١٩٧٥-١٩٧٨ (١٧)
				موظفو الامم المتحدة عند المستوى الحالي حسب مستوى الدخول (مبينا فيه عدد الموظفات) ، ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ (١٨) ، وعدد الموظفات في الامم المتحدة والوكالات ذات الصلة العاملات في الوظائف الفنية والوظائف الاعلى ، ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ (١٩)

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)

خامسا - توزيع الدخل ، والاستهلاك والتراكم

ألف - مستوى ونمو دخل الاسرة المعيشية ، والتراكم

باء - مستوى الاستهلاك ونموه

جيم - تفاوت الدخل والاستهلاك وإعادة توزيعهما

سادسا - الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاه

ألف - نطاق الحماية من فقدان الدخل وأخطار أخرى

باء - فائدة وحجم الحماية من فقدان الدخل وأخطار أخرى

سابعا - الصحة ، والخدمات الصحية ، والتغذية

ألف - حالة الصحة

١ - الوفيات وطول فترة الحياة

متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وعند أعمار محددة لكل من الجنسين : آخر سنة متوفرة (٤ و ٣٢)

متوسط العمر المتوقع حسب الجنس (٣٢-١) ولكل خمس سنوات من العمر لكل جنس آخر سنة متوفرة (٣٢-١١)

متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حسب الجنس (٢ و ٣ و ٧٤)

معدل وفيات الاطفال الإناث (١٤) متوسط العمر المتوقع للإناث ، التقديرات والاسقاطات ، ١٩٦٠-١٩٩٠(١٥)

وفيات الاطفال الرضع ومعدل وفيات الاطفال الرضع حسب العمر ، والجنس ، والمنطقة الحضرية/الريفية (١٦)

الفرص المتاحة لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء الذين يموتون في نهاية المطاف نتيجة لاسباب مختارة حسب الجنس (٣-١٤)

معدل الوفيات ، التقديرات والاسقاطات ، ١٩٦٠-١٩٩٠(١٥)

وفيات الامهات ومعدل وفيات الامهات ، ١٩٦٩-١٩٧٨ (١٧)

الوفيات في الاعمار من ١٥ سنة فاكثر كنسبة مئوية من مجموع الوفيات ، حسب الجنس، ١٩٦٠-١٩٦٢ و ١٩٧٠-١٩٧٢ (٣١-١٠)

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
الوفيات ومعدلات الوفاة حسب العمر ، والجنس ، والمنطقة الحضرية/ الريفية (١٩ و ٢٠)	وفيات الامهات ومعدلات وفيات الامهات (١٣'١-١٣) الفرص المتاحة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الاحياء الذين يموتون في نهاية المطاف لاسباب مختارة (١٣'١-١٤) وفيات الاطفال حسب الجنس وسبب الوفاة (١٣'١-٤) وفيات الاطفال الصغار حسب الجنس وسبب الوفاة (١٣'١-٥) الوفيات ومعدل الوفاة حسب الجنس وسبب الوفاة (١٣'١-٦)			
٢ - انتشار الامراض والاعتلال والتعوق	حالات الامراض التي يمكن الإبلاغ عنها لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان (١٣'١-٧)			

باء - توافر الخدمات الصحية واستخدامها

جيم - التغذية(ج)

شامنا - الإسكان وبيئته(هـ)

الف - المساكن العادية ، خصائصها وتوزيعها

باء - ملكية المساكن والإنفاق عليها

جيم - تشييد المساكن

دال - الإسكان وبيئته

(يتبع)

جدول الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في المنشورات الدولية (تابع)

	حولية السكان الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	موجز الاحصاءات الاجتماعية الصادرة عن الامم المتحدة(أ)(ب)	البنك الدولي(ب)	بنك البيانات التابع لمعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية(ب)(ج)	المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة(أ)
ثامنا - النظام العام والسلامة(هـ)					
الف - تكرار الجرائم ودرجة حدتها وضحاياها					
باء - خصائص المجرمين ومعاملتهم					
جيم - المؤسسات ، والافراد ، والاداء					
عاشرا - استخدام الوقت(هـ)					
حادي عشر - وقت الفراغ والثقافة					
الف - وقت الفراغ والانشطة الثقافية					
باء - وقت الفراغ والخدمات والمرافق الثقافية					
ثاني عشر - الطبقات الاجتماعية وإمكانية الحركة فيما بينها					

المصادر :
حولية السكان لعام ١٩٧٩ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.80/XIII.1) .
موجز الاحصاءات الاجتماعية لعام ١٩٧٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.80/XVII.6) .
البنك الدولي ، مصرف البيانات الاجتماعية - الاقتصادية ، واشنطن العاصمة ، ١٩٨١ . كما أن السلسلة الموضوع أمامها علامة تمييز مدرجة في تقرير البنك الدولي ، ١٩٨٠ (واشنطن ، ١٩٨٠) .
معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، تجميع المؤشرات لعام ١٩٧٠ ، التقرير رقم 76/1/Rev.1 (جنيف ، ١٩٧٦) .
"استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية : الخلاصة الاحصائية" (A/CONF.94/25) .

(أ) الارقام الواردة بين أقواس هي أرقام الجداول التي تظهر بها السلسلة في المصدر ذي الصلة .

(ب) جرى استعراض هذه البرامج الدولية في "التقرير المرحلي بشأن تطوير الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة" (E/CN.6/1982/7) .

(ج) الارقام الواردة بين أقواس هي أرقام المؤشرات في المنشورات المتعلقة بمصرف البيانات .

(د) جرى تناول متوسط العمر المتوقع والوفيات (عدا معدلات الوفيات الخام) في القسم الخاص بالصحة .

(هـ) السلاسل المتعلقة بحالة المرأة في هذه الميادين ليست متوفرة حاليا في المصادر الوارد ذكرها ، على الرغم من أنه يمكن إدراج بعض السلاسل في هذه الميادين في منشورات احصائية دولية أخرى .

(يتبع)

المرفق الثالث

التصنيف الدولي الموحّد للوظائف (١٩٦٨)

الفئات الرئيسية والفرعية

الفئة الرئيسية ٠/١ - العاملون الفنيون ، والتقنيون ، ومَن يرتبط بهم

٠-١	علماء الطبيعة والتقنيون المرتبطون بهم
٠-٢/٢	المهندسون المعماريون ، والمهندسون ، والتقنيون المرتبطون بهم
٠-٤	الضباط والعاملون في الطائرات والسفن
٠-٥	علماء الحياة والتقنيون المرتبطون بهم
٠-٧/٦	العاملون في مجالات الطب البشري وطب الاسنان والطب البيطري ، والعاملون المرتبطون بهم
٠-٨	العاملون في مجال الاحصاء ، والرياضيات ، ومحللو النظم ، والتقنيون المرتبطون بهم
٠-٩	رجال الاقتصاد
١-١	المحاسبون
١-٢	رجال القانون
١-٣	المعلمون
١-٤	رجال الدين

---

(١)للحصول على التفاصيل كاملة ، انظر التصنيف الدولي الموحد للوظائف ، الطبعة المنقحة (جنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٦٩) .

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

١-٥	المؤلفون الصحفيون والكُتاب المرتبطون بهم
١-٦	النحاتون والرسامون والمصورون الفوتوغرافيون ، والفنانون الإبداعيون المرتبطون بهم
١-٨	الرياضيون والعاملون المرتبطون بهم
١-٩	العاملون الفنيون ، والتقنيون ومَن يرتبط بهم من غير المصنفين في مكان آخر

الفئة الرئيسية ٢٠- العاملون الاداريون والمديرون

٢-٠	الموظفون التشريعيون والمديرون الحكوميون
٢-١	المديرون

الفئة الرئيسية ٣٠- الكتبة والعاملون المرتبطون بهم

٣-٠	المشرفون الكتابيون
٣-١	الموظفون التنفيذيون بأجهزة الحكومة
٣-٢	المختزلون والطباعون والعاملون على آلات تخريم البطاقات والاشرطة
٣-٣	كاتبو الحسابات والصرافون
٣-٤	العاملون على الآلات الحاسبة
٣-٥	المشرفون على النقل والاتصالات
٣-٦	سائقو وسائل النقل
٣-٧	الكتبة من موزعي البريد

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

٣-٨ العاملون في مجال التليفونات والبرق

٣-٩ العاملون في المجالات المتصلة بالاعمال الكتابية غير المصنفين في مكان آخر

الفئة الرئيسية ٠٤- العاملون في مجال المبيعات

٤-٠ المديرون (لتجارتي الجملة والتجزئة)

٤-١ المُلاك (لتجارتي الجملة والتجزئة)

٤-٢ مشرفو البيع والمشترون

٤-٣ البائعون التقنيون ، والمندوبون التجاريون المتنقلون ، ووكلاء الشركات المنتجة

٤-٤ البائعون في مجالات التامين ، والعقارات ، والسندات والمشاريع التجارية ، والعاملون في مجال الدلالة

٤-٥ البائعون ، والمساعدون في المتاجر والعاملون المرتبطون بهم

٤-٩ العاملون في مجال المبيعات غير المصنفين في مكان آخر

الفئة الرئيسية ٠٥- العاملون في مجال الخدمات

٥-٠ المديرون (خدمات التوريد والسكن)

٥-١ المُلاك العاملون (خدمات التوريد والسكن)

٥-٢ المشرفون على ادارة المنازل والخدمات المرتبطة بها

٥-٣ الطهاة ، والخدم ، والسقاة في الحانات ، والعاملون المرتبطون بهم

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

٥-٤	الخادمات ، والعاملون في خدمات ادارة المنازل المرتبطة غير المصنفين في مكان آخر
٥-٥	المشرفون على المباني ، والخدم النهاريون ، وعمال التنظيف ، والعاملون المرتبطون بهم
٥-٦	عمال غسل الملابس ، وتنظيف الملابس بالبخار وكيها
٥-٧	مصففو الشعر ، والحلاقون ، والعاملون في مجال التجميل ، والعاملون المرتبطون بهم
٥-٨	العاملون في الخدمات الوقائية
٥-٩	العاملون في ميادين الخدمات غير المصنفين في مكان آخر

الفئة الرئيسية ٠٦- العاملون في مجال الزراعة ، وتربية الحيوانات والغابات ، وصائدو الاسماك ، وصائدو الحيوانات والطيور

٦-٠	المديرون والمشرفون في المزارع
٦-١	الزراع
٦-٢	العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات
٦-٣	العاملون في الغابات
٦-٤	صائدو الاسماك ، وصائدو الحيوانات والطيور ، والعاملون المرتبطون بهم

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

الفئة الرئيسية ٧/٨/٠٩- العاملون في مجال الانتاج والعاملون المرتبطون بهم ، والعاملون الميكانيكون في وسائل النقل والعمال

٧-٠ المشرفون في مجال الانتاج ورؤساء العمال في الاشغال العامة

٧-١ العاملون في المناجم ، والمحاجر ، وحفر الآبار ، والعاملون المرتبطون بهم

٧-٢ العاملون في تجهيز المعادن

٧-٣ العاملون في إعداد المنتجات الخشبية وصناعة الورق

٧-٤ العاملون في التجهيز الكيميائي والعاملون المرتبطون بهم

٧-٥ العاملون في ميادين الغزل ، والنسج ، واشغال الإبرة ، والصباغة ، والعاملون المرتبطون بهم

٧-٦ العاملون في دباغة الجلود وتجار الجلود والعاملون في سلخ الجلود

٧-٧ العاملون في تجهيز الأغذية والمشروبات

٧-٨ العاملون في إعداد التبغ وصانعو منتجات التبغ

٧-٩ العاملون في مجال الخياطة والمنّجدون ، والعاملون المرتبطون بهم

٨-٠ صانعو الاحذية وصانعو المنتجات الجلدية

٨-١ صانعو الخزائن وصانعو المنتجات الخشبية المرتبطون بهم

٨-٢ قاطعو الاحجار والعاملون في النقش على الاحجار

٨-٣ الحدادون ، وصانعو الادوات والمعدات والقائمون على تشغيلها

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

٨-٤	العاملون في تركيب الالات وتجميعها ، وصانعو أدوات القياس الدقيق (عدا الادوات الكهربية)
٨-٥	العاملون في التركيبات الكهربية والعاملون المرتبطون بهم في مجالات الادوات الكهربية والالكترونيات
٨-٦	القائمون على تشغيل محطات الإذاعة وأجهزة الصوت
٨-٧	السمكرية ، واللحامون ، والعاملون في إعداد الالواح والهياكل المعدنية ، والعاملون في الإنشاءات
٨-٨	العاملون في مجال المجوهرات والمعادن النفيسة
٨-٩	العاملون في صناعات الزجاج ، والخزف والعاملون المرتبطون بهم
٩-٠	العاملون في صناعة منتجات المطاط والبلاستيك
٩-١	العاملون في صناعة منتجات الورق والمنتجات المجلدة بالورق
٩-٢	الطباعون والعاملون المرتبطون بهم
٩-٣	العاملون في أعمال الدهانات
٩-٤	العاملون في مجالات الانتاج ومجالات اخرى غير المصنفين في مكان آخر
٩-٥	عمال البناء بالاجر ، والنجارون ، والفئات الاخرى من عمال التشييد
٩-٦	القائمون على تشغيل الالات الثابتة والمعدات المرتبطة بها
٩-٧	القائمون على تشغيل معدات المناولة والمعدات المرتبطة بها ، والعاملون في نقل البضائع وفي الموانئ

(يتبع)

المرفق الثالث (تابع)

٨-٩ القائمون على تشغيل معدات النقل

الفئة الرئيسية ١٠- العاملون غير المصنفين حسب الوظيفة

١-١٠ العاملون الجدد الذين يبحثون عن عمل

٢-١٠ العاملون الذين يقومون بالإبلاغ عن وظائف غير قابلة للتعريف او غير موصوفة على نحو كاف

٣-١٠ العاملون الذين لا يقومون بالإبلاغ عن اية وظائف

القوات المسلحة - افراد القوات المسلحة .

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
28247—November 1988—875

01200

United Nations publication
Sales No. A.84.XVII.2
ST/ESA/STAT/SER.F/32